المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة
سلسلة إصدارات اللجنة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان (٢)

# الجدار العازل
# وانتهاك الحقوق الفلسطينية

ترجمة أ.د/ عبدالخالق عبدالله جبه
تقديم أ.د/ محمد خليفة حسن
خاتمة وتعليق : م / توفيق الشريف

## التقرير الخاص بمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان

- "بتسيلم": مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إصدارات: تقرير "بتسيلم" بالاشتراك مع "بماقوم" – سبتمبر ٢٠٠٥م (بذريعة الاعتبارات الأمنية: توسعة المستوطنات تحت حماية الجدار الفاصل):

**تـقـديـم**:

**بقلم / دكتور محمد خليفه حسن**

تعتبر تقارير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة من أهم الوثائق التي تصدر في إسرائيل عن انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني، وقد اكتسبت مصداقية كبيرة من خلال رصدها لسلوك المجتمع الإسرائيلي في مجال حقوق الإنسان، ومتابعتها لأهم الانتهاكات التي تتم في هذا المجال، وبخاصة تجاه الفلسطينيين . وتؤكد هذه التقارير صدقها من خلال تقديم شهادات حية على وقوع الانتهاكات وذلك بالعودة إلى الأشخاص والأسر التي تقع بها هذه الانتهاكات، وتقدم وصفا صادقا وحقيقيا لطبيعة الانتهاكات وتعريفا بالأشخاص الحقيقيين من الطرفين، الطرف المنتهك لحقوق الإنسان، والطرف الضحية الواقع عليه الانتهاك.

والتقرير الذي نقدم له الآن خاص بالجدار الفاصل والانتهاكات التي حلت بالإنسان الفلسطيني بسبب إقامة هذا الجدار، بذريعة الاعتبارات الأمنية، والقيام بتوسعة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية تحت حماية الجدار الفاصل، وانتهاك حقوق الفلسطينيين والتعدي على أملاكهم، وإلحاق الأضرار المتعددة بهم من خلال توسعة المستوطنات القائمة بالفعل أو بناء مستوطنات جديدة.

وقد ترتب على الجدار الفاصل خلق وضع جديد بالنسبة لخمس وخمسين مستوطنة حيث يفصلها الجدار عن الضفة الغربية فصلا تاما، ويعطي لهذه المستوطنات وضعية جديدة من التبعية الإقليمية لإسرائيل، ويدل مسار الجدار على أن هدفه الأساسي لم يكن أمنيا طبقا للادعاءات الإسرائيلية، ولكن هدفه الحقيقي توسعة المستوطنات. إن الجدار الفاصل يؤدي بالطبيعة إلى ضم المستوطنات إلى إسرائيل بشكل دائم، وهو عمل غير شرعي ومبني في الأصل على أساس غير شرعي باعتبار المستوطنات في أساسها عمل غير قانوني ويمثل خرقا للقانون الدولي، وقد اعتمدت السلطات الإسرائيلية سياسة عدم الشفافية وتبنت محاولات التضليل لتبرير علاقة مسار الجدار الفاصل بالمستوطنات.

إن إقامة الجدار الفاصل أسلوب إسرائيلي جديد لاستلاب مزيد من الأراضي الفلسطينية، ووضع العقبات أمام الفلسطينيين الذين أدى الجدار الفاصل إلى عزلهم عن أراضيهم وحقولهم الزراعية الموجودة خلف الجدار، والإضرار بالملكية الخاصة بذرائع أمنية مختلقة، والأهم من كل هذا ضم هذه الأراضي إلى المستوطنات بصفة دائمة واعتبارها جزءا لا يتجزأ من إسرائيل باعتبار أن الجدار الفاصل ربما يمثل الحدود المستقبلية الفاصلة، بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية ويعد ذلك بمثابة فرض أمر واقع في أية مفاوضات حول مستقبل المستوطنات والأراضي المحتلة بشكل عام.

وقد تسبب الجدار الفاصل في العديد من المضايقات للفلسطينيين والانتهاكات لحقوقهم، ومن أهم هذه المضايقات والانتهاكات:

١- سلب العديد من الأراضي الفلسطينية وضمها إلى إسرائيل.
٢- الفصل بين الفلسطيني وأرضه، وضرورة الحصول على تصاريح للدخول إلى الأرض عبر الجدار الفاصل.
٣- الإضرار بحق حرية الحركة والتنقل وحيازة الأملاك.
٤- الإضرار بالمصدر الرئيسي للدخل وكسب الرزق.
٥- زيادة صعوبة الظروف المعيشية للفلسطينيين.
٦- زيادة إجراءات عمليات التفتيش الذاتي عند بوابات الجدار الفاصل وما يترتب عليها من عمليات انتظار وتعذيب للفلسطينيين وبخاصة كبار السن والنساء والأطفال.
٧- تعطيل الطلاب والتلاميذ عن مدارسهم بسبب التعنت الإسرائيلي في عمليات التفتيش ومواعيد فتح البوابات وغير ذلك.
٨- تعطيل عبور سيارات الإسعاف الأمر الذي يعرض صحة المواطنين الفلسطينيين للخطر.
٩- انقطاع الماشية والحيوانات عن مناطق الرعي الطبيعية ووقوع أضرار مادية كبيرة لهذا السبب.
١٠-انعدام الفرصة أمام القرى الفلسطينية للامتداد الطبيعي بعد حصار القرى من كل الجهات تقريبا.
١١-هدم الأملاك الخاصة الواقعة في مسار الجدار الفاصل وما ينتج عنه من تشتيت للفلسطينيين.

## التقرير الخاص بمركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان

**ترجمة / دكتور عبدالخالق عبدالله جبه**

- "بتسيلم": مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
- إصدارات: تقرير "بتسيلم" بالاشتراك مع "بماقوم" – سبتمبر ٢٠٠٥م (بذريعة الاعتبارات الأمنية: توسعة المستوطنات تحت حماية الجدار الفاصل):

إن مرور الجدار الفاصل داخل أراضي الضفة الغربية، كان السبب – ومازال – وراء انتهاك حقوق الإنسان في تلك المناطق التي يعيش فيها سكان فلسطينيون، وتدعي إسرائيل أن مسار ذلك الجدار تم تحديده بناء على اعتبارات أمنية فقط، ولكن هذا التقرير يثبت عدم صحة هذا الادعاء، ويثبت أيضا أن الاعتبارات الحقيقية التي تم على أساسها تحديد ورسم ذلك المسار، هي الرغبة في أن يشمل المسار داخل حدوده التابعة لإسرائيل مناطق معدة – وفقا لمخطط ثابت – بهدف توسعة المستوطنات وأحيانا بناء مستوطنات جديدة.

وفي سياق هذا التقرير سيتم عرض أربع وقائع تشمل عرض مفصل لخطط قائمة بالفعل، من أجل توسعة أربع مستوطنات وكذلك سيتم عرض الصلة بين هذه الخطط وبين مسار الجدار. كما يتعرض التقرير أيضا لثمان حالات أخرى، تأثر فيها تحديد ذلك المسار، نتيجة تعارضه أحيانا مع تلك الخطط الموضوعة مسبقا، من أجل توسعة المستوطنات.

**( المترجم )**

يشمل المسار في شكله الأخير ٥٥ مستوطنة (منها ١٢ مستوطنة في القدس الشرقية) ويفصلها عن الضفة الغربية، خالقا لها وضعا جديدا من التبعية الإقليمية لإسرائيل. إن من يلقي نظرة على خريطة ذلك المسار يجد أنه – في معظم الأحيان – تم تحديده على بعد آلاف بل مئات الأمتار من آخر منزل في أية مستوطنة. إن المسار يراعي بشكل أو بآخر عدم المساس بحدود الاثنتا عشرة مستوطنة التي تشملها الخطط، ولا يمكن تجاهل الصلة بين الاثنين – المسار والحدود. وعلى عكس الصورة التي تبديها الدولة في المناسبات والاجتماعات المختلفة، ورغم تغاضيها عن ذكر ذلك الأمر، فإن خطط توسعة المستوطنات كانت هي الأساس في وضع وتحديد ذلك المسار.

ويتضح أيضا من خلال التقرير أنه حتى في الحالات التي كان يتعارض فيها مسار الجدار مع الاعتبارات الأمنية، كان واضعو المسار يتغاضون عن هذا الاعتبار ويضحون به من أجل تنفيذ خطط توسعة المستوطنات، وكان الحرص على تنفيذ خطط توسيع المستوطنات هو السبب أيضا وراء زيادة حالات انتهاك حقوق الإنسان بالنسبة لسكان القرى الفلسطينية المحيطة بهذه المستوطنات.

إن المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة غير قانونية وغير شرعية، وتمثل خرقا للقانون الدولي، وبالتالي فإن أي عمل من شأنه أن يجعل هذه

المستوطنات في وضع دائم وأبدي يعتبر هو أيضا غير شرعي وخرقا للقانون. حقا إن مسألة تأمين وحماية المستوطنين هدف شرعي، ولكن أن يأتي تحقيق هذا الهدف على حساب إعطاء وضع أبدي لهذه المستوطنات أو عن طريق القيام بأعمال محظورة، مثل هدم الأملاك الخاصة.

فإن هذه الأمور هي أيضا غير قانونية. إن عدم الشرعية هذه تتضح عندما يكون الهدف الأساسي والذي تم رسم مسار الجدار بناء عليه هو أيضا غير شرعي ألا وهو:

**توسعة المستوطنات والدفاع عن المصالح الاقتصادية لبعض شركات العقارات الإسرائيلية باستخدام ذريعة الاعتبارات الأمنية:**



توسعة المستوطنات في ظل حماية الجدار

## محتوى التقرير

إن مرور الجدار الفاصل داخل أراضي الضفة الغربية كان السبب الأساسي – وما يزال – وراء انتهاك حقوق الإنسان الفلسطيني الذي يعيش في تلك المناطق. وتدعي إسرائيل أن مسار ذلك الجدار تم تحديده بناء على اعتبارات أمنية فقط، ولكن هذا التقرير يثبت عدم صحة هذا الادعاء، ويثبت أيضا أن الاعتبارات الحقيقية التي تم على أساسها تحديد ورسم ذلك المسار، هي الرغبة في أن يشمل داخل حدوده التابعة لإسرائيل المناطق المعدة – وفقا لمخطط سابق – بهدف توسعة المستوطنات وأحيانا بناء مستوطنات جديدة.

وفي سياق هذا التقرير سيتم عرض أربع وقائع تشمل عرض مفصل لخطط قائمة بالفعل من أجل توسعة خمس مستوطنات وكذلك سيتم عرض الصلة بين هذه الخطط وبين مسار الجدار. والمستوطنات الخمسة هي: "تسوفين – ألفي منسى – موديعين عيليت – جفع بنيامين – نافيه يعقوف". بالإضافة إلى ذلك يتعرض التقرير لثمان حالات أخرى تأثرت بمسار الجدار بشكل كبير، مراعاة لتنفيذ خطة توسعة المستوطنات. هذه المستوطنات هي: "ريحان – سلعيت – أورنيت – عوفريم – أرييل – كدوميم – جفعوت – أشكولوت". وقد تم بالفعل خلال العامين الماضيين بناء الجدار حول خمس مستوطنات، ولا تزال عمليات البناء قائمة بالنسبة لمستوطنتين، والمستوطنات المتبقية سيُشرع في عمليات البناء فيها قريبا أو بدأت بالفعل.

إن مسألة حماية المستوطنين والمستوطنات لم تُذكر ولم يتضمنها قرار الحكومة الذي صدر في يونيو ٢٠٠٢م، والذي تم على أساسه بناء المرحلة الأولى من الجدار، بل الأكثر من هذا أنه يفهم من هذا القرار أن إقامة الجدار ليس لها علاقة نهائيا بالمستوطنات أو المستوطنين، ولكن يُفهم من القرار أن هذا الجدار تم بناءه بهدف تقليص تسلل الانتحاريين من الضفة الغربية لداخل إسرائيل[١] وتقريبا ذُكر نفس المبرر على موقع الإنترنت لوزارة الدفاع الموجود تحت اسم "منطقة التماس"[٢] جاء فيه أن الهدف من خطة نطاق أو منطقة التماس هو تقليص قدرة المتسللين من مناطق السلطة الفلسطينية للقيام بعمليات داخل إسرائيل، وخاصة أن عدد هؤلاء المتسللين قد ازداد منذ سبتمبر ٢٠٠٠م بعد تصاعد ظاهرة الانتحاريين.

وفي المقابل علقت النيابة العامة على أحكام محكمة العدل العليا بصورة تفصيلية فيما يتعلق بالصلة بين مسار الجدار الذي تم رسمه بهذه الطريقة بهدف توفير الحماية للمواطنين الإسرائيليين الذين يعيشون في مناطق الضفة الغربية، والذين يعانون من الهجمات الإرهابية.[٣]

من مثل تلك التعقيبات يتضح أن حماية المستوطنين التي تطلبت إقامة الجدار بعد الخط الأخضر، هم المستوطنون الذين يقيمون بالفعل في المستوطنات وليسوا مستوطنين جدد ستقام لهم مستقبلا مستوطنات جديدة.

كما بررت النيابة العامة اختراق مسار الجدار للخط الأخضر بمبررين آخرين يتعلقان بالأهمية الأمنية القصوى:

**الأول:** هو خلق "منطقة تحذيرية" أو "منطقة أمان" عن طريق إبعاد مسار الجدار عن منازل المستوطنين الإسرائيليين سواء كانت هذه المستوطنات تقع داخل إسرائيل أو في الأراضي المحتلة. وتدعي النيابة العامة أن "هذه المنطقة حيوية وهامة جدا من أجل كشف المتسللين الذين يعبرون للقيام بمؤامراتهم".(٤)

**الثاني:** هو ضمان الدفاع عن القوات التي تقوم بحماية الجدار، بحيث يكون مسار الجدار داخل المناطق المحتلة، التي لا تقع تحت السيطرة من ناحية الشرق.(٥) كذلك تقول النيابة العامة أنه بسبب الظروف الطبوغرافية للمنطقة فإن التزام بناء الجدار كله وفقا للخط الأخضر كان من شأنه أن يتسبب في عدم القدرة على الدفاع عن الجنود الذين يحيطون به والذين يكونون في معظم الأحيان في وضع طبوغرافي مكشوف وأقل انخفاضا، كما أنه في هذا الوضع لم يكن من الممكن مراقبة مناطق – الضفة الغربية – "يهودا والسامرة" كما يضع جنود الجيش الإسرائيلي في وضع أقل انخفاضا من الجانب الآخر، مما سيجعلهم مكشوفين لهم.(٦)

وقد أكدت إسرائيل مرارا أن الجدار الذي تم بناؤه إنما هو لأغراض أمنية، تتعلق بالظروف الحالية فقط، وما هو إلا وسيلة مؤقتة، والدليل على ذلك – كما تدعي النيابة العامة – هو أن إسرائيل قامت بهدم أسوار أمنية سابقة كانت قد أقامتها على حدودها مع الدول العربية وفقا لقرارات سياسية بعد التوصل مع هذه الدول لاتفاقيات سلام.(٧)

وجدير بالذكر أنه في حالات قليلة، وفي إطار محاولات الدولة للرد على الشكاوى المقدمة لمحكمة العدل العليا، كانت تضطر أحيانا للاعتراف بأنه عند إقامة أجزاء معينة من الجدار وُضع في الحسبان خطة توسيع المستوطنات.(٨)

ولكنه بالرغم من هذا الاعتراف، فإن المبرر الأساسي لمسار الجدار بهذا الشكل، والذي كانت تسوقه الدولة دائما، كان هو الاعتبارات الأمنية ومنع الدخول لإسرائيل.

جاءت أقوال العقيد "داني ترزا"، المسئول عن تخطيط مسار الجدار في منطقة التماس، ( وهى المنطقة الفاصلة بين الضفة والقطاع وبين إسرائيل فى حدود ١٩٦٧ وهو مايسى بالخط الأخضر ) ؛ والتي ذكرها في مقابلة تليفزيونية أُذيعت في يونيو ٢٠٠٥م، على عكس الخط الذي تعلنه الدولة دائما فيما يتعلق بمسار الجدار.[٩] ففي إجابته على التساؤل : لماذا لم يتم الالتزام بالخط الأخضر عند رسم مسار الجدار، أو على الأقل بالقرب منه ؟ فأجاب ترزا قائلا: "سأخلق بذلك خطورة مؤكدة على مواطني إسرائيل، وعندما نتحدث عن الحقوق، فإن الحق في الحياة أهم بكثير من الحق في الوصول إلى الأراضي الزراعية".

وفي إجابته على تساؤل آخر: هل تم وضع مسار الجدار بهدف اقتطاع أجزاء من الأراضي الفلسطينية ولإقامة مستوطنات جديدة؟ قال ترزا: "أنا لم آخذ أرض، فالأرض لهم (للفلسطينيين) وهم يصلون إلى هذه الأرض ولا يزالون يستطيعون الوصول إليها، لم نقتطع ولا مترا واحدا، فالأراضي مازالت في حوزة أصحابها، وعندما يأتي اليوم الذي سيتغير فيه الموقف فإن الأرض ستعود إلى أصحابها، إن الجدار لم يعط سنتيمترا واحدا من أجل الاستيطان، إن الأراضي المخصصة للاستيطان تم تحديدها في اتجاهات أخرى وأماكن أخرى وليست على مسار الجدار. إن عليَّ مهمة محددة وهي: منع تسلل الانتحاريين.

*** هل حقا كانت الاعتبارات أمنية فقط؟**

إن عدم الشفافية ومحاولات التضليل التي غلفت وميزت كل ما صدر عن الدولة فيما يتعلق بالصلة بين مسار الجدار الفاصل وبين المستوطنات، يظهر واضحا من اختلاف الصيغ والنصوص المعبرة عنه خاصة حول مستوطنة تسوفين. ففي أكتوبر ٢٠٠٢م تقدم بعض سكان قريتي عزون والنبي إلياس الفلسطينيتين،

بشكوى إلى محكمة العدل العليا متضررين من إقامة جزء من الجدار الفاصل في شرق مستوطنة تسوفين، الأمر الذي أدى إلى انفصالهم عن أراضيهم وحقولهم الزراعية الموجودة غرب الجدار.(١٠) وفي قرار حكم غير قابل للنقض أصدرته القاضية دوريت بينيش، قالت أنها اقتنعت بادعاء النيابة الذي يقول أن مرور الجدار في أراضي الضفة الغربية أمر من شأنه أن يخلق أو يُوجِد "منطقة إنذار". ووفقا لذلك رفضت المحكمة الشكوى، وأقيم الجدار كما كان مخططا له من البداية. وبالرغم من ذلك، وبعد بناء الجدار بالفعل في يوليو ٢٠٠٣م، تواصلت الأضرار الجسيمة التي لحقت بهؤلاء الذين لم يعد باستطاعتهم الوصول إلى حقولهم وأراضيهم الزراعية، مما جعلهم يتقدمون مرة أخرى بشكوى لمحكمة العدل العليا في بداية عام ٢٠٠٥م، هذه المرة اعتمدت الشكوى على أساس الإضرار بالملكية الخاصة، مطالبين إما بإزالة الجدار أو على الأقل تحريكه ونقله بحيث لا يعوق وصولهم إلى حقولهم.(١١) واختلف رد النيابة العامة على هذه الشكوى، حيث ذكرت ضرورة وجود الجدار في هذا المسار كوسيلة لحماية الجزء الجنوبي والشرقي من المستوطنة الإسرائيلية تسوفين.(١٢) بل الأكثر من ذلك أن رد النيابة اشتمل على اعتراف أكيد بأنه "عند رسم مسار الجدار في هذه المنطقة تمت مراعاة خطة أخرى مازالت في مراحل الإعداد ولم تدخل حيز التنفيذ.(١٣)

**الاعتبارات الأمنية مقابل الاعتبارات الاستيطانية**

إن عدم استعداد إسرائيل للاعتراف بأن خطة توسعة عدد كبير من المستوطنات كانت هي الاعتبار الأول الذي على أساسه تم وضع ورسم مسار الجدار، ينبع من التناقض الجذري القائم بين هذا الاعتبار من جانب والاعتبارات الأمنية من جانب آخر.

**أولا:** لأن الاعتراف بوجود مثل ذلك الاعتبار ينفي بشكل كبير الادعاء بأن الجدار مقام بشكل مؤقت، لدواع أمنية، ثم معنى أن هناك مشروعا للبناء، أي أن هناك مشروعا لإقامة وحدات سكنية، وليس هناك

شك في أن عملية عزل منطقة سكنية ما بحجة بناء الجدار، سوف تساعد بالتأكيد – مع مرور الوقت – على تنفيذ ذلك الغرض. ولكن ماذا لو تغيرت الظروف في المستقبل، وكان من الممكن إزالة أو حتى تحريك ونقل الجدار، هل سيتم إفراغ وإخلاء الأحياء الجديدة من سكانها، أم سيتم إزالتها مع الجدار ؟ من الواضح أن إسرائيل تنظر إلى وضع هذه المستوطنات كوضع أبدي دائم وأمر واقع مفروغ منه، وعلى أفضل الافتراضات فإنه يمكن – حينئذ – مناقشة مستقبل هذه المستوطنات في إطار مفاوضات التسوية النهائية.

**ثانيا:** إن اعتزام توسعة المستوطنات من خلال البناء في المساحة التي تم تركها بين المنطقة المقام عليها مباني بالفعل في المستوطنة (والمحاطة بسور) وبين المنطقة المقام عليها الجدار الفاصل، يتناقض مع الادعاء السابق بأن إبعاد الجدار شرقا كان بهدف خلق "منطقة إنذار" تُمكن من ملاحقة ومطاردة الانتحاريين الذين يعبرون الجدار وقبل أن يصلوا إلى المستوطنة الإسرائيلية، لأن أية "منطقة إنذار" لابد لها وأن تكون خواء فارغة، ولذلك فإن أى محاولة لتبرير إقامة الجدار على ذلك المسار (وكذلك تبرير انتهاك حقوق الإنسان المصاحب له) هي مجرد محاولة لذر الرماد في العيون.

**ثالثا:** كلما كان مسار الجدار بعيدا عن الخط الأخضر، كلما زادت مساحة الأراضي الزراعية الفلسطينية التي سوف تُسجن داخل "منطقة التماس"، وبالتالي سيزداد عدد الفلسطينيين الذين سوف يتقدمون بطلبات للحصول على تصاريح مرور لمتابعة أراضيهم في "منطقة الإنذار" (أو المنطقة العازلة)، وهناك الطريق إلى داخل إسرائيل غير المغلق بعائق طبيعي، أي أن من يريد الدخول لإسرائيل

سيكون من السهل عليه ذلك، وهكذا يتضح هنا التناقض أيـضا بـين مـا أعلنتـه الحكومة كهدف من بناء الجدار، وهو تقليص عدد الفلـسطينيين الـذين يمكـن أن يدخلوا إسرائيل، وبين النتيجة الفعلية على الطبيعة بعد إقامة الجدار.



**رابعا:** وفقا لما ذكرته وادعته الدولة، أن الهدف من إقامة الجدار هو حماية القوات التي سوف تتواجد على طول الناحية الطبوغرافية من الجانب الشرقي، لكن الرغبة في ضم المناطق المعدة لتوسعة المستوطنات أجبرتهم على اختيار مسارات أخرى، ليس لها علاقة بما ادعته الدولة، ويتضح ذلك الأمر جليا في حالة مسار الجدار عند مستوطنة تسوفين، حيث تم الجور على أقرب قرية فلسطينية للمستوطنة – وهي قرية جيوس – نتيجة لعمل حساب للمنطقة المعدة مستقبلا لتوسعة المستوطنة.

## صور وأشكال انتهاكات حقوق الإنسان

إن مسألة توسعة المستوطنات ووضعها في الاعتبار الأول عند رسم مسار الجدار، أدت إلى انتهاكات واسعة بالنسبة لحقوق الإنسان، خاصة لسكان القرى الفلسطينية الواقعة بالقرب من هذه المستوطنات، وكان من الممكن أن تكون هذه الانتهاكات أقل بكثير، لو كان الاعتبار الوحيد لرسم المسار هو تأمين وحماية هذه المستوطنات كما هي الآن وعلى وضعها كما هو اليوم. ومن الحالات التي سوف يعرضها التقرير، يمكن الإشارة إلى ثلاث صور لهذه الانتهاكات.

الصورة الشائعة تتضح حينما يصطدم مسار الجدار بالأحياء القروية الفلسطينية الملامسة للجدار، تلك المناطق هي المُعدة وفقا للخطة الموضوعة لتوسيع المستوطنات في الجانب الغربي من الجدار، وذلك من خلال زيادة مساحة الأراضي الزراعية، التي سوف تنفصل وتكون بعيدة عن متناول أيدي أصحابها الفلسطينيين.

على سبيل المثال، الوضع في مستوطنة تسوفين: فمن أجل ضم المناطق المعدة في الخطة رقم ٢/١٤٩ داخل إطار الجدار والتي تقع غربا بالنسبة له، والمقرر أن يقام فيها ١٢٠٠ وحدة سكنية جديدة (أي زيادة بنسبة ٦٠٠% بالنسبة لعدد الوحدات القائمة اليوم بالفعل)، وكذلك وفقا للخطة رقم ٥/١٤٩ لضم المنطقة المقرر إقامة منطقة صناعية جديدة عليها، لتنفيذ كل ذلك تم فصل وضم حوالي ٩٠٠٠ دونم من الأراضي الزراعية الفلسطينية (حوالي ٧٠% من إجمالي أراضي القرية)؛ ثم إن الطريق المؤدى إلى تلك الأراضي التي ستقع بعد بناء الجدار غربا منه، سوف يتطلب المرور فيه الحصول على تصريح من هيئة الإدارة المدنية.

وقد أجاد رئيس المحكمة العليا التعبير في بيان حكمه في قضية بيت سوريق، في وصفه للأضرار التي لحقت بالفلاحين الذين انقطعت صلتهم بأراضيهم الزراعية، كتب يقول: " ..... إن الوضع القائم بهذه الصورة يصيب الفلاحين بأضرار جسيمة، لأنه في كل مرة سيتم انتقالهم إلى حقولهم (في الصباح أو ظهرا أو مساء) سيكون الأمر مليئا بالصعوبات والمعوقات، والتي هي أمر طبيعي عند محاولة الحصول على تصريح، كما يتطلب عبور المركبات تصريح آخر وعمليات تفتيش، هذه الأمور سوف تبعد المزارع عن أرضه (خاصة وأنه على طول الجدار ووفقا للأوراق التي أمامنا، فلن يكون هناك إلا بابان فقط) لابد وأن الحياة المعيشية للمزارع سوف تتأثر بشدة، ولذلك فإن مسار الجدار يضر بهم إضرارا شديدا فيما يتعلق بحقهم في حرية الحركة والتنقل وحقهم في حيازة أملاكهم، هذا بالإضافة إلى الإضرار بالمصدر الرئيسي للدخل ولكسب الرزق بالنسبة لهم . ولا شك أن صعوبة الظروف المعيشية التي يعانون منها بالفعل (بسبب ارتفاع نسبة البطالة لديهم) سوف تزداد صعوبة وقسوة.[١٤]

أما الصورة الثانية من صور انتهاكات حقوق الإنسان فهي أن قرى فلسطينية كاملة سوف تتحول إلى جيوب بين الجدار والخط الأخضر، وستنفصل وتكون في عزلة عن بقية الضفة الغربية.

على سبيل المثال، في قرية ألفي منسى: فمن أجل تنفيذ الخطة رقم ٨/١١٥

(المعروفة بـــ "جفعت طل") والتي على أساسها سيتم بناء ١٤٠٠ وحدة سكنية جديدة، وأيضا من أجل تنفيذ الخطة رقم ٩/١١٥ (المعروفة بـــ "إيلانيت") والتي على أساسها سيتم بناء ٢٤٠ وحدة سكنية أخرى، تم إدخال وضم قريتين فلسطينيتين داخل الجدار وعزلهما عن بقية الضفة، وأصبحتا منطقتي جيوب فلسطينية، وهما قرية رأس الطيرة والضبعة (حيث يقطن بهما حوالي ٦٥٠ مواطن) وذلك لضمان ضم المنطقتين المخصصتين لبناء تلك الوحدات السكنية.

وطبقا لذلك أصيبت حياتهما اليومية بأضرار جسيمة في كل نواحي الحياة تقريبا، لأنهما كانتا تعتمدان في الأساس على القرى الفلسطينية الأخرى المحيطة بهما، فقد كانت هي مصدرهم الأساسي لقضاء احتياجاتهم ومتطلبات معيشتهم اليومية، ولكن بعد إقامة الجدار أصبح الوصول إلى هاتين القريتين يتم عبر البوابات الموجودة في الجدار فقط، و يتطلب المرور منها استخراج تصاريح وإجراء عمليات تفتيش ذاتي، فضلا عن الانتظار في طوابير طويلة، كما أنهم – أي الفلسطينيين – مرتبطون بمواعيد فتح وإغلاق هذه البوابات، وهكذا فإن مسألة عبور سيارات الإسعاف القادمة من قلقيلية إلى إحدى تلك القرى بصورة سريعة أمر غير ممكن، لأن ذلك يتطلب تنسيق مسبق بين جهات مختلفة، الأمر الذي يأخذ قدرا من الوقت يعرض سلامة وصحة الذين يتم نقلهم بالإسعاف للخطر، أيضا قدرة هؤلاء الفلسطينيين الذين سوف يعيشون في هذه الجيوب على كسب قوت يومهم، أصبحت ضعيفة للغاية، وهناك نوع آخر من الأضرار أصاب هؤلاء، خاصة من يمتلك منهم ماشية وحيوانات، حيث تم فصلهم وانقطاعهم عن مناطق الرعي الطبيعية، مما أدى إلى أن كثيرا منهم قد باع ما يمتلكه من هذه الحيوانات بعد أن أصبحت تكلفة غذائها عالية جدا، فاضطروا إلى بيعها بأسعار زهيدة، وتسبب ذلك في إصابتهم بأضرار مادية كبيرة.

والصورة الثالثة لانتهاكات حقوق الإنسان هى التصاق الجدار ببعض المنازل في القرى الفلسطينية، لخلق المنطقة المخصصة مستقبلا لتوسيع المستوطنات، والقضاء تماما على أى فرصة أمام تلك القرى للتمدد الطبيعي. على

سبيل المثال، الحالة الخاصة بتوسعة مستوطنة جيفع بنيامين (آدم)، فإن جزءا كبيرا من المنطقة المخصصة لها غرب المنطقة السكنية، يقع داخل الجزء الإسرائيلي من الجدار، ويتبع بكاملة مستوطنة نافيه يعقوف، كما أن انضمام هذه المنطقة داخل إطار الجدار، سيغلق أيضا الباب الوحيد أمام إمكانية التمدد الطبيعي للقرية الفلسطينية القريبة المسماة الرام (يعيش بها حوالي ٨٥٠٠٠ نسمة)، وذلك بعد أن حوصرت تقريبا من كل جهاتها لضرورة إنشاء الطريق ٤٥ الذي شقته إسرائيل، كل ذلك تسبب في أضرار جسيمة لسكان هذه القرية

## الجدار ليس شرعيا من الناحية القانونية الدولية




إن المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة غير شرعية وتعتبر خرقا للقانون الدولي، والسبب الرئيسي في ذلك يكمن في الحظر الذي تفرضه وتنص عليه اتفاقية جنيف الرابعة، والذى ينص على أن الدولة المحتلة لأراضي الغير، لا تنقل سكانا أو مواطنين لدولتها ليعيشوا في تلك الأراضي التي تحتلها[١٥]

بالإضافة إلى ذلك فإن وجود المستوطنات في حد ذاته يعتبر انتهاكا لسلسلة طويلة من حقوق الإنسان المكفولة في القانون الدولي، من بينها الحق في المساواة بالنسبة لحيازة الأملاك وحرية الحركة والتنقل، وعلى ذلك فإن أية أعمال ترتبط باستمرار وجود هذه المستوطنات تعتبر هي الأخرى خرقا للقانون الدولي، وبالتالي فإن اختيار مسار الجدار بهذا الشكل الذي أدى إلى أن يشمل داخل نطاقه مناطق تم فصلها وعزلها عن الضفة الغربية، وأصبحت تبعيتها الإقليمية لإسرائيل، كل ذلك يعتبر غير شرعي وغير قانوني.

بالإضافة إلى ذلك، فإذا كانت تلك الأجزاء من الجدار المحيطة بالمستوطنات لم تتسبب في إلحاق أضرار مباشرة أو انتهاكات لحقوق الإنسان الفلسطيني، فلم يكن أيضا من المفروض أن يُبرر وجودها بضرورات أمنية عسكرية، لأن المنع المفروض بموجب اتفاقية جنيف الرابعة على نقل المواطنين إلى الأراضي التي تقوم الدولة باحتلالها، أمر محظور نهائيا، ولا يعترف بالاستثناءات أو المبررات وخاصة العسكرية منها.[١٦]

إن ذلك ليس معناه أن إسرائيل لا تستطيع حماية المستوطنين، على العكس، إن القانون الدولي يفرض عليها مسئولية الحفاظ على النظام العام في المناطق التي تقع تحت سيطرتها الفعلية بمجرد احتلالها ، بل وحماية كل إنسان يعيش في هذه المناطق، والدفاع عن حياته بصرف النظر عن مدى شرعية إقامته فيها من عدمه.[١٧] ولكن باب الطرق والوسائل المتاحة لإسرائيل للقيام بذلك ليس مفتوحا على مصراعيه، فالأمر يختلف طالما ليس هناك ضرورة عسكرية، على سبيل المثال من حق إسرائيل أن تمنع دخول مواطنيها إلى المناطق المحتلة إذا كانت ترى في ذلك خطورة عليهم، وقد استخدمت هذا الحق بالفعل كثيرا منذ بداية الاحتلال[١٨] ؛ بل الأكثر من ذلك إن من حق إسرائيل إجلائهم من الأراضي المحتلة وإعادتهم داخل إسرائيل، كما حدث بالفعل في إطار تنفيذ خطة الانفصال عن غزة . وبالرغم من أن الدفاع وحماية حياة المستوطنين هدف في حد ذاته، إلا أن تنفيذ ذلك الهدف عن طريق إعطاء وضع أبدي لوجود هذه المستوطنات، أو عن طريق هدم الأملاك الخاصة، كل ذلك أمور غير قانونية وغير شرعية ويتضح ذلك جليا بالنسبة للهدف الذي تم على أساسه رسم مسار الجدار بهذا الشكل غير القانوني أيضا ألا وهو: توسيع المستوطنات وحماية المصالح الاقتصادية لمجموعة من شركات العقارات الإسرائيلية.

## الوضع في مستوطنة ألفي منسى




تم إنشاء مستوطنة ألفي منسى عام ١٩٨٣م وكانت تحت اسم (تسفتا) وهي مقامة على تل يرتفع ٣٣٠ مترا عن سطح البحر، وتبعد حوالي ثلاثة كيلومترات جنوب شرق مدينة قلقيلية، و حوالي خمسة كيلومترات عن الخط الأخضر، ولم يعد هناك طريق إليها إلا طريق واحد طوله ٢,٥ كيلومتر، هذا الطريق يتصل بالطريق ٥٥، ومنه يمكن الاتجاه غربا إلى إسرائيل أو شرقا في اتجاه نابلس. وعدد سكانها يقدر بـــ ٥٧٠٠ مواطن، يقطنون ١٤٠٠ وحدة سكنية، وخلال الأعوام الثمانية الماضية زاد عدد سكانها بحوالي ١٥٠٠ نسمة، أي نسبة زيادة تقدر بـــ ٣٥% تقريبا.[١٩] وهي مقامة على مساحة ٢٠٠٠ دونم تقريبا، مع أن منطقة الاختصاص لهذه المستوطنة حسب ما جاء في قرار قائد المنطقة المركزية عام ١٩٩٨ تقدر مساحتها بـــ ٤٧٠٠ دونم، معظم المنطقة المخصصة للمستوطنة تقع حول الحي السكني المقام عليه المباني بالفعل، بالإضافة إلى بعض المساحات غير المرصوفة أو غير الممهدة تقع جنوب غرب الحي السكني.

عند إقامة هذه المستوطنة تم توصيفها على أنها ذات كثافة عالية، وتابعة للمجلس المحلي في شومرون، وبسبب الزيادة في عدد سكانها أصبح لها مجلس محلي خاص بها عام ١٩٨٧م وانفصلت عن التبعية للمجلس المحلي في شومرون (السامرة).

هذه الحالة بالتحديد توضح أن الاعتبار الأول الذي تم على أساسه تحديد مسار الجدار تمثل فى ترك وإيقاء منطقة خاوية حول مستوطنة ألفي منسى، تجعل في استطاعتها التوسع مستقبلا، بحيث تكون كلها داخل نطاق الجدار في الجزء التابع لإسرائيل. هذا الأمر أدى إلى خلق ووجود خمسة جيوب لقرى فلسطينية

يقطنها حوالي ١٢٠٠٠ نسمة غرب الجدار، وتم بذلك انفصالهم وعزلهم عن بقية الضفة الغربية، ونتيجة لذلك أيضا تضررت إلى حد كبير جدا معيشتهم اليومية في كل مجالات الحياة.

**١- الخطط الخاصة بألفي منسى:-**

**أ- الخطة رقم ٨/١١٥ (جفعت طل):**

الخطة رقم ٨/١١٥ والتي أطلق عليها اسم (جفعت طل) تم التصديق النهائي عليها من مجلس التخطيط الأعلى عام ١٩٩٨م. وصاحب الأرض المذكور في الخطة هو "المسئول أو القيّم على الأملاك الحكومية المهجورة في يهودا وشومرون"، أي أن هذه الأرض أعلنت وسجلت كـ "أملاك للدولة" ؛ بالإضافة إلى أن لجنة التخطيط والبناء في ألفي منسى هي التي تقدمت بالخطة لوزارة البناء والإسكان للتصديق عليها بالموافقة، وقد تم وصف هذه المنطقة حسب الخطة كالآتي:

مساحة من الأرض ترتفع عن سطح البحر حوالي ٢٨٠ مترا، تقع جنوب شرق المنطقة المقام عليها المستوطنة، وتبعد عنها حوالي ٤٠٠ متر، وليس هناك طريق مباشر يصل ذلك الحي الجديد بالمنطقة والحي القديم إلا الطريق الرئيسي المؤدي إلى المستوطنة.

المنطقة التي تتضمنها الخطة، تصل مساحتها إلى ١٠٠٨ دونم، حوالي ثلث مساحة تلك المنطقة تم تصنيفها على أنها منطقة سكنية (١٩٤ دونم) والثلثان الباقيان مخصصان لأغراض أخرى، منها شق الطرق (١٢٤ دونم)، مباني عامة ومباني تجارية (٤١ دونم) مباني ترفيهية (٧٧ دونم) وأيضا حدائق حيوان (١٠٠ دونم) ، ووفقا للخطة فالمفترض أنه سيتم بناء ١٤٠٦ وحدة سكنية جديدة على مراحل، أي أن تنفيذ الخطة سوف يضاعف من عدد الوحدات السكنية الحالية الموجودة في مستوطنة ألفي منسى.

أمـــا المـــساحة المخصـــصة لبنـــاء الأحيـــاء الـــسكنية، فهـــي مقـــسمة إلـــى أجـــزاء كـــل منهـــا ســـيقام بطريقـــة مختلفـــة وبكثافـــة مختلفـــة، ففـــي منطقـــة التـــل المرتفـــع فـــي "جفعـــت طـــل" ســـتقام مبـــاني ذات خمـــسة طوابق بحيث تكـــون محيطـــة بهـــا مـــن كـــل الجوانـــب، فـــي هـــذه المنطقـــة ســـيتم بنـــاء ٢٨٨ وحـــدة ســـكنية، تـــم بيـــع ١٠٠ منهـــا بالفعـــل للجمـــاهير.[٢٠] وعمليـــات البنـــاء تجـــري فيهـــا بالفعـــل، وفـــي المنطقـــة المنخفضة من التـــل ســـيتم بنـــاء منـــازل ذات ثلاثـــة طوابـــق، ثـــم ســـيكون هنـــاك رافـــدان أحـــدهما شـــرقا والآخـــر غربـــا، ســـيتم بنـــاء الوحـــدات السكنية فيها ذات الطـــابقين فقـــط. هـــذا بالإضـــافة إلـــى بنـــاء خمـــسة أبنيـــة أخـــرى ذات ســـبعة طوابـــق، ســـيتم إقامتهـــا علـــى جميـــع محـــاور الحـــي يفصل كل منها عن الآخر مسافة ٤٠٠ متر تقريبا.

### ب- الخطة رقم ٤/١٦/١١٥ (نوف هشارون):

هذه الخطة تسمى (نوف هشارون)، ومن المقرر أن يتم تنفيذها بالقرب من الخط الأخضر، وهي تكاد تلتصق بمستوطنة نيريت الموجودة داخل إسرائيل.[٢١] وبالرغم من أن هذه الخطة مُتضَمنة في المنطقة المخصصة لألفي منسى، إلا أن الاثنين يفصلهما حوالي ٣,٥ كيلو متر تقريبا، ويوجد بينهما قريتا رأس عطية ووادي الراشا.

إن الخطة التي سيتم تنفيذها على أقل من ٤٠ دونم، تم التصديق عليها نهائيا من مجلس التخطيط الأعلى عام ٢٠٠٣م، وهي تشتمل على صياغة جديدة مختلفة عن الخطة السابقة والتي تم التصديق عليها عام ٢٠٠٣م (خطة رقم ١٦/١١٥).

وتتبع ملكية هذه الأرض المسئول أو القيِّم عن أملاك الدولة وشركة باسم "الصندوق الخاص بأرض إسرائيل" وهي التي تقدمت بالخطة. والخطة تشمل ٥٠ قطعة أرض، مساحة كل منها تبلغ حوالي نصف دونم، من المقرر أن يقام على كل

منها منازل ذات طابق واحد، ومناطق عامة ومفتوحة، ومبنى عام، وبالرغم من التبعية الإقليمية لهذه المنطقة (نوف هشارون) لألفي منسى إلا أن جزءا من

الخدمات التي سوف تقدم لمواطنيها سيتلقونها من مستوطنة نيريت والمجلس المحلي لجنوب شومرون (السامره).

### ج- الخطة رقم ١٠/١١٥ (أراضي اليهود):

هذه الخطة لم يتم تقديمها بعد إلى المجلس الأعلى للتخطيط ومصدر المعلومات الوحيد عنها، هو نسخة طبق الأصل للرسم التخطيطي الذي وصل إلى "بتسيلم" و"بماقوم"، وحسب هذا التخطيط المبدئي يمكن تحديد مكان تنفيذ الخطة، والوصول إلى تقديرات مختلفة بالنسبة لوضعها وشكلها، ولأنه ليس لهذه الخطة وضع قانوني بعد، لذلك فإن تفاصيل كثيرة في طريقها للتغيير في المستقبل.

إن الخطة رقم ١٠/١١٥ هي مجرد استمرارية وتوسعة لحي "نوف هشارون"، ويوجد بالقرب من الخط الأخضر، في وضع ملاصق تقريبا لمستوطنتي "نيريت وماتان" الموجودتان داخل إسرائيل، و "نوف هشارون" تقع أيضا ضمن الأرض أو المنطقة المخصصة لألفي منسى، ولكنها بعيدة عن الحي السكني، ويوجد بينها قريتا حفالا ورأس عطية، وسيتم تنفيذ الخطة على مسافة لا تقل عن ٧٦٠ دونم، وتشمل إقامة ١٢٦٠ وحدة سكنية بكثافة ٣ وحدات لكل دونم.

هذه المنطقة التي تشملها الخطة يطلق عليها البعض في ألفي منسى والإدارة المدنية أنها "أرض اليهود" حيث يدعون أن هذه الأراضي اشتراها اليهود قبل قيام الدولة، ولكن بعد ١٩٦٧م تم وضعهم تحت تصرف المسئول أو القيِّم عن أملاك الدولة.[٢٢]

### د- خطة رقم ٩/١١٥ (إيلانيت / كانييل):

هذه الخطة أيضا لم تُقدم للمجلس الأعلى للتخطيط، ومصدر المعلومات الوحيد عنها هو نسخة للرسم التخطيطي الذي وصل إلى "بتسيلم" و "بماقوم". وتقع

مساحة المنطقة التي تشملها الخطة ٩/١١٥ في جنوب المنطقة المقام عليها المباني في ألفي منسى، على مساحة ١٥٠٠ متر تقريبا، وبينهما توجد قريتان فلسطينيتان وهما الضبعة ورأس الطيرة، والأراضي الزراعية والمراعي التابعة لهما، على مدى عدة أعوام أطلق على هذا المكان عدة أسماء منها "إيلانيت" وأحيانا "كانييل". ومن المفترض أن تنفذ الخطة على مساحة ٢١٥ دونم تقريبا، وهي تشمل إقامة ٣٢٢ ساحة كل منها على مساحة نصف دونم فقط كما تشمل الخطة إقامة شبكة طرق، ومباني عامة ومناطق عامة مفتوحة.

إن أحد الصفات المميزة لهذه الخطة هو اختفاء التطابق بينها وبين منطقة الاختصاص لألفي منسى، كما جاء في قرار قائد المنطقة المركزية، حيث يختلف الاثنان بشكل واضح، وهذا الاختلاف يدل على أن مسألة تحديد الملكية أمر لم يتم تسويته بعد، وربما تكون ملكية هذه الأراضي لفلسطينيين. وتعتبر خطة ٩/١١٥ هي نفسها محاولة لإحياء خطة سابقة (رقم ١٣٤) لنفس المكان، كان مقررا لها أن يتم تنفيذ بناء ٢٤٠ وحدة سكنية، وهذه الخطة السابقة قد تم التصديق عليها من قِبَل المجلس الأعلى للتخطيط عام ١٩٨٥م، ولكنها لم تدخل حيز التنفيذ، ووفقا للمعلومات التي وصلت إلى "بماقوم" من الإدارة المدنية أن هذا التصديق عليها من خمسة عشر عاما انتهت مدته، لأنه في ذلك الوقت لم تكن تابعة لألفي منسى (حينئذ تسفنا) ولذلك اعتبرت خطة لمستوطنة جديدة، وبعد عامين حين أصبح لألفي منسى مجلس محلي خاص بها انضمت المنطقة إليها وأصبحت الخطة هي إقامة حي جديد بالمستوطنة.

### هـ- خطة رقم ١/٩٦٠ (طريق رقم ٥٢٥٠ - يدور حول كوفر ثولث):

في نهاية عام ٢٠٠٣م تقدمت وزارة الدفاع للمجلس الأعلى للتخطيط، بخطة لشق طريق جديد بطول ١١ كم، والذي يبدأ من الطريق ٥٥ بالقرب من مستوطنة "معاليه شومرون"، ويمر من الجنوب بألفي منسى وينتهي داخل مستوطنة نيريت أو مستوطنة ماتان اللتان تقعان داخل إسرائيل.[٢٣] هذا الطريق سوف يخدم مواطني ألفي منسى والمستوطنات التي تقع شرقها، ويعتبر بديلا للطريق ٥٥ والذي

سوف يخدم هذه المناطق أيضا في المستقبل، وتقدر تكلفة هذا الطريق بـــ ٨٠ مليون شيكل لم يتم التصديق بعد على هذه الخطة بشكل نهائي ولكنها انتقلت إلى قسم التخطيط في الإدارة المدنية مصحوبة بتوصية للتنفيذ في شهر أغسطس ٢٠٠٥م (وقد بدأ التنفيذ فيها بالفعل في هذا التاريخ).



### ٢- مسار الجدار وخطط التوسيع الاستيطاني:

إن جزء الجدار المقام عند ألفي منسى، هذا الجزء بالتحديد يتميز بالطول والتعرج أكثر مـــن أي جزء آخر، يبدأ من الركن الجنوبي الغربي لمدينـــة قلقيلية، على الخط الأخضر، ونهايته بعـــد حـــوالي خمسة كيلومترات جنوبا، على الخط الأخضر، عند الضواحي الجنوبية لمـــستوطنة نيريت، وبين هاتين النقطتين يتعرج مسار الجدار بشدة لمسافة ٢٥ كيلومتر حتـــى يصل إلى شرق الخط الأخضر على مسافة ٧ كيلومتر. وبسبب كثرة تعرجه، فإنـــه إذا فرض وأراد أحدهم أن يعبر الخط الأخضر مباشرة في اتجاه الشرق، فإن عليه أن يعبر الجدار ثلاث مرات.(٢٤) تجدر الإشارة هنا إلى أن جزء الجدار الذي يمـــر بين مستوطنة ماتان داخل إسرائيل وبين قرية حفالا هو عبارة عن مجرد سور، أما في بقية الأجزاء فهو مزود بأجهزة إلكترونية ومركب من عدة حـــوائط وأســـلاك وخنادق.

إن نظرة واحدة على مسار الجدار الفاصل في منطقة ألفي منسى، كافية جدا لأن نرى بوضوح أن أجزاء معينة منه قد تحددت بناء على اعتبار أساسي، وهو خطط توسيع المستوطنات (المذكورة آنفا) في جنوب المنطقة المقام عليها الأبنية في ألفي منسى، ثم تحديد المسار على مسافة ١٥٠٠ متر تقريبا من المنازل الموجودة على الأطراف في المستوطنة، بهدف أن يدخل في نطاق كل المنطقة التي تشملها الخطة رقم ٨/١١٥ وبعد ترك مساحة ٥٠٠ متر تقريبا بين الجدار والجزء الجنوبي للحي الذي سيقام مستقبلا.

وقد اعترف العقيد داني ترزا المسئول عن تخطيط مسار الجدار في منطقة التماس، بعد أن أدلى بشهادته أمام محكمة العدل العليا، أثناء النظر في الشكوى المقامة ضد مسار الجدار في المنطقة،[٢٥] اعترف بأنه اضطر لأن يُدخِل كلا من قريتي "الضبعة" و "رأس الطيرة" الفلسطينيتين كجيوب داخل نطاق الجدار، وعزلهم عن بقية الضفة الغربية، من أجل الحفاظ على المنطقة المخصصة حسب الخطط الموضوعة لتوسعة المستوطنات، كما أن المسار يُبقي جزءا مهما جدا من الطريق المزمع شقه (رقم ٥٢٥٠) في خطة سابقة، داخل الجانب الإسرائيلي من الجدار، حيث أنه يمر به ثلاث مرات، وبذلك يكون الربط والتنقل بين ألفي منسى وجفعت طل وإيلانيت سهلا ومريحا.

وبعد ذلك يصل الجدار إلى الطرف الجنوبي من رأس عطية، على مسافة ثلاثة كيلومترات من الركن الجنوبي الغربي لألفي منسى، ولا نجد تفسيرا لإبعاد الجدار بهذا الشكل عن المستوطنة إلا إذا كان المقصود هو ضمان ضم الأرض المخصصة للخطة ٩/١١٥ (إيلانيت) كلها داخل نطاق الجدار، ولأجل تنفيذ ذلك الهدف أيضا تم إدخال قريتي الضبعة ورأس الطيرة داخل جيوب في ألفي منسى، هذا الجزء من الجدار يكاد يلتصق بمنازل سكان رأس عطية من ناحية الشرق، ويغلقها تماما.

من الناحية الغربية لتلك الجيوب الفلسطينية حفالا ورأس عطية، يُبقي الجدار كل المنطقة التي تشملها الخطة رقم ١٠/١١٥ (أرض اليهود) وحي نوف هشارون تابعين تماما لإسرائيل. وبوجود هاتين الخطتين، لكان يمكن لإسرائيل أن تبرر ذلك الانعطاف أو الانحراف عن الخط الأخضر (١٠٠٠ متر تقريبا) بضرورة خلق مجال لحماية المستوطنتين الإسرائيليتين (نيريت وماتان) الموجودتين على الجانب الآخر من الخط الأخضر.

الجدير بالذكر أن هناك أجزاء من المسار انحرفت عن الخط الأخضر لأسباب أخرى غير ضمان وحماية المناطق المخصصة لتوسعة المستوطنات في المستقبل.

فمثلا العامل الأساسي الذي أثر على تحديد مسار الجدار بين جيوب قلقيلية من الشمال وجيوب حفالا ورأس عطية من الجنوب، كان الرغبة في أن يبقى الطريق ٥٥ واصلا بين ألفي منسى وبين إسرائيل، وأن يظل لليهود فقط وتحت السيطرة الكاملة للجيش.(٢٦)

لو أن الأمر كما ادعت إسرائيل، هو فقط توفير الحماية لألفي منسى، وليس الحفاظ على المناطق المخصصة لتوسعة المستوطنات، بل وإقامة مستوطنات جديدة، لكان مسار الجدار يمكن أن يلتزم بالأسوار المحيطة بهذه المستوطنات، وجدير بالذكر أنه حتى في هذا الوضع كان سيسمح بالزيادة السكانية التي تحججت بها الحكومة في ألفي منسى، لأن بها مناطق تحتمل البناء عليها، وفي هذا الإطار أيضا كان من الممكن توفير طريق آمن بين ألفي منسى وإسرائيل، وبالنسبة للجزء الذي يثير قلق البعض من الناحية الأمنية، والذي يمر بين حفالا وقلقيلية، كان من الممكن شق نفق أو طريق مثل الذي أنشأته إسرائيل من قبل للربط بين القريتين الفلسطينيتين.

إن مسألة تفضيل وغلبة هذا الاعتبار الأمني، كان سيحول دون خلق ووجود وضع مثل الذي نحن عليه اليوم، حيث تم سجن حوالي ١٢٠٠ فلسطيني داخل جيوب ألفي منسى، هؤلاء يستطيعون (إذا أرادوا) أن يدخلوا إسرائيل دون أية عوائق، أما من ناحية حقوق الإنسان، فلو كان مسار الجدار غير ذلك لقلّص عدد الفلسطينيين الذين لحقت بهم أضرارا جسيمة كما سنوضح بعد ذلك.

### ٣- تأثير مسار الجدار على السكان الفلسطينيين:

إن المسار الذي تم على أساسه بناء الجدار الفاصل حول ألفي منسى، أضر بالعلاقات المتبادلة التي كانت قائمة بين القرى الفلسطينية الموجودة شرق قلقيلية.[٢٧] هذه الأضرار تمثلت في أشكال مختلفة حسب موقع ووضع كل قرية، وحسب أيضا وضع كل إنسان يعيش في هذه القرية، هذه الأضرار أصابت كل مجالات الحياة تقريبا، مثل حرية الحركة والتنقل، الأعمال، الوضع الاقتصادي، حق حيازة الأملاك، حتى العلاقات العائلية والأسرية أضرت بها، وغير ذلك.

إن وجود الجدار قد خلق وأوجد ثلاث فلسطينية منفصلة ومنعزلة عن بقية الضفة الغربية، كما أنها تنفصل أيضا عن بعضها البعض، وهي:-

١- **جيب قلقيلية (الجيب الشمالي):** ومساحته ٩٤٠٠ دونم، يعيش فيه حوالي ٤٣٠٠٠ مواطن، والجدار يغلق ويسد هذا الجيب من الشمال والغرب والجنوب، ويبقي الجزء الشرقي منه فقط هو المفتوح.

٢- **جيب ألفي منسى (الجيب الأوسط):** ومساحته حوالي ١٢٠٠٠ دونم، ويقطنه - بالإضافة إلى مواطني ألفي منسى - حوالي ١٢٠٠ فلسطيني تضمهم خمسة قرى هي: رأس الطيرة (٤٠٠ نسمة) والضبعة (٢٥٠ نسمة) وعرب

أبو خردة (١٢٠ نسمة)، والجدار يغلق هذا الجيب من الشمال والشرق والجنوب ويبقي الناحية الغربية منه فقط مفتوحة، تجاه إسرائيل.

٣- **جيب حفالا – رأس عطية (الجيب الجنوبي)**: وتصل مساحته إلى ٣٥٠٠ دونم تقريبا، ويقطنه حوالي ٧٥٠٠ نسمة، والجدار يغلق الجيب من الشمال والشرق والغرب ويبقي طريق ضيق جدا مفتوحا تجاه الجنوب.

إن أكثر المتضررين كانوا سكان هذه القرى الفلسطينية، ففي شهر أكتوبر عام ٢٠٠٥م، أعلن الجيش أن هذه المناطق وكل المنطقة الموجودة بين الجدار وبين الخط الأخضر "منطقة عسكرية مغلقة"[٢٨] وطبعا ذلك الإغلاق لم يطبق على الإسرائيليين أو ساكني المستوطنات، وإنما طُبِّق فقط على سكان هذه القرى الفلسطينية، هؤلاء السكان يضطرون لاستخراج التصاريح من الإدارة المدنية، حين الخروج أو الدخول من وإلى قراهم لقضاء حوائجهم، هذه التصاريح يجب تجديدها سنويا، وكانت الدولة قد وعدت أثناء نظر الشكاوى أمام محكمة العدل العليا أن تستخرج لهؤلاء الذين يعيشون في منطقة التماس بطاقات خاصة بهم.[٢٩]

ولأن هذه القرى والجيوب الفلسطينية صغيرة جدا، فإنها مرتبطة ارتباطا كاملا بالطريق الموصل لحفالا ورأس عطية وقلقيلية من أجل أن يستطيع سكانها أن يقضوا حوائجهم، ويتلقوا الخدمات المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بأعمالهم الزراعية. ولكن بعد بناء الجدار، فإن الطريق الوحيد أمامهم للذهاب والإياب هو إحدى البوابات الموجودة في الجدار، وبالطبع لابد من إظهار التصاريح للمرور عبرها، بالإضافة إلى التفتيش الذاتي والطوابير الطويلة، كما أنهم مرتبطين بمواعيد فتح وإغلاق هذه البوابات، كل هذا يمثل عائقا يوميا يحول دون وصولهم لتلقي الخدمات الخاصة بمعيشتهم اليومية. ويمكن الوصول للجيب الجنوبي عن طريق بوابتين، الأولى بالقرب من حفالا، وتفتح ثلاث ساعات يوميا على مدى ثلاث مرات (وتستخدم أساسا في عبور الطلبة والتلاميذ للمدرسة في حفالا). والبوابة الأخرى تقع بالقرب من رأس عطية. ومنذ شهر يونيو ٢٠٠٥م أصبحت تفتح من الساعة السادسة صباحا حتى السادسة مساء، أما العبور لقلقيلية فيتم عبر حاجز يقع عند

التقاء الجدار بالطريق ٥٥ شرق قلقيلية (ويطلق عليه في الجيش معبر ١٠٩). هذه البوابة تخدم بالتحديد المستوطنين في "كدوميم وقرني شومرون"، وهو مزدحم معظم ساعات النهار، وأحيانا يضطر البعض إلى عبور حاجز إضافي للوصول إلى قلقيلية (يطلق عليه حاجز **DCO**)، ويكون مزدحما فقط أثناء الأحداث الأمنية، ويمكن الوصول إلى قلقيلية أيضا عن طريق حفالا، عن طريق نفق شقته إسرائيل ويربط بينهما.

ووفقا للإجراءات التي وضعها الجيش، فإن مواطني تلك الجيوب الفلسطينية كان من حقهم أن يعبروا البوابات بالسيارات، بشرط أن يكون السائق هو صاحب السيارة، أي أن أي فرد من أفراد الأسرة أو أي صديق من الأصدقاء لا يستطيع أن يستخدم سيارة أخيه أو صديقه أو أبيه .... الخ في العبور من البوابة حتى ولو كان يحمل تصريحا.

وفي هذه الجيوب الفلسطينية لا توجد خدمات صحية، باستثناء عيادة طبية بدائية، تم افتتاحها مؤخرا في إحدى غرف مجلس البلدية في رأس الطيرة، بتمويل من منظمات دولية، ويأتي إليها طبيب من قلقيلية ثلاث مرات أسبوعيا ويمضي فيها فترة قصيرة، لذلك فإن من يحتاج إلى علاج أو كشف طبي عليه أن يذهب إلى حفالا أو قلقيلية، وأحيانا إلى نابلس، أما سكان رأس الطيرة والضبعة في الجنوب، فإذا احتاج أحدهم إلى أية مساعدة طبية بعد الساعة السادسة مساء (وهو الوقت المحدد لإغلاق البوابة بالقرب من رأس عطية) عليه أن يذهب إلى "معبر ١٠٩" ومن هناك إلى العيادة في قلقيلية، حتى وصول سيارة الإسعاف في الحالات العاجلة، أمر يتطلب تنسيق بين جهات مختلفة، مما يؤدي إلى مرور الوقت الذي قد يعرض حياة المرضى أو من يحتاجون لهذه السيارات للخطر. كما يتضرر سكان هذه القرى أيضا من حيث معدل دخلهم وكسب قوت يومهم، وأحد الأسباب المؤدية إلى ذلك هو أن عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية والحقول والمراعي أصبحت خارج نطاق الجدار من الناحية الأخرى، منهم

على سبيل المثال ١٢٠ دونما كان يمتلكهم بعض سكان رأس الطيرة، وهناك أيضا ثمان صوبات زراعية يمتلكها آخرون في وادي الراشا، ونتيجة الصعوبات والعوائق التي أوجدها بناء الجدار اضطر أصحاب الأغنام إلى شراء علف لأغنامهم مما أدى إلى التسبب لهم في أضرار مادية كبيرة، بعد أن أغلقت أمامهم المراعي الطبيعية بعد بناء الجدار، لذلك اضطر أكثر من نصف سكان عرب الرمادين لبيع أغنامهم في العام الماضي، واضطروا لكسب القوت والاكتفاء بالقيام "بأعمال النظافة أو العمل بالحدائق" في ألفي منسى أو العمل داخل إسرائيل (بالطبع بدون تصاريح).[٣٠]

بالإضافة إلى ذلك أضر الجدار إضرارا بالغا بالعلاقات العائلية والحياة الاجتماعية لسكان تلك الجيوب الفلسطينية في ألفي منسى، هذه الأضرار تمثلت في صعوبة وأحيانا عدم التمكن نهائيا من دعوة أحد أفراد العائلة، أو أحد الأصدقاء، الذين يعيشون خارج تلك الجيوب، يجب عند دعوة أحدهم أن يستخرج تصريحا يسمح له بالدخول والخروج مرة واحدة في خلال أسبوع أو عشرة أيام على الأكثر، ويتم رفض كثير من الطلبات التي تقدم للحصول على هذه التصاريح، والسبب دائما دواعي أمنية. لذلك، فإن في مثل هذه الظروف لا يستطيع الفلسطيني الذي يعيش في هذه الجيوب أن يقيم حفل زواج أو حتى مأتم يضم أفراد عائلته. ذلك الوضع السيئ الذي يعاني منه سكان القرى التي وقعت كجيوب فلسطينية داخل نطاق الجدار، وخاصة قريتي رأس الطيرة والضبعة، سيزداد سوءا في المستقبل، إذا ما تمت ونُفذت خطط توسعة المستوطنات.

وعلى سبيل المثال، فإن إمكانية البناء في هذه القرى سوف تنعدم تماما، إذا تم إنشاء حي "جفعت طل" من الشرق و"إيلانيت" من الغرب وإنشاء طريق ٥٢٥٠ من الجنوب.

إن إقامة مثل هذه المشروعات من شأنها أن تقلّص بالتأكيد من حرية الحركة والتنقل لهؤلاء الفلسطينيين الذين يعيشون داخل تلك الجيوب، وسيكون من غير الممكن استمرار الحياة والعيش فيها.

**الوضع في مستوطنة تسوفين:**[٣١]

أقيمت مستوطنة تسوفين عام ١٩٨٩م، في فترة رئاسة "يتسحاق شامير" للحكومة، وهي مقامة على مساحة ثلاثة كيلومترات شرق الخط الأخضر، وعلى مسافة كيلومترين شمال شرق مدينة قلقيلية، وتقع على تل يبلغ ارتفاعه حوالي ٢٠٠ متر من سطح البحر. وهناك طريقان يربطان تسوفين بإسرائيل: طريق ٥٥٠٤ الذي يأتي من المستوطنة في اتجاه الغرب والذي يؤدي للوصول مباشرة وفي خلال دقائق قليلة لقرية سابا، أو للطريق الذي يتصل بالطريق ٦ (طريق "حوتسيه يسرائيل").

والطريق الثاني يقع في جنوب المستوطنة ويمر عبر الحاجز الذي أقيم عند جدار الفصل، بالقرب من المدخل الشرقي لقلقيلية، ويتصل بطريق ٥٥ الذي يتجه غربا (لإسرائيل)، وشرقا لبقية المستوطنات في المنطقة وأيضا يصل إلى نابلس. واليوم يعيش في تسوفين حوالي ١٠٠٠ نسمة، يقطنون حوالي ٢٠٠ وحدة سكنية، في السنوات الثماني الأخيرة زاد عدد سكان هذه القرية زيادة تقدر بـ ٣٠٠ نسمة، أي زيادة بنسبة ٤٠%.[٣٢] إن المباني المقامة في تسوفين الآن تقع على مساحة ٢٠٠ دونم تقريبا[٣٣]، ومع ذلك، فإن المساحة المخصصة لها كما جاء في الأمر الذي أصدره العقيد قائد المنطقة المركزية، تشمل منطقة قدرها عشر مرات هذه المساحة، أي ٢٠٠٠ دونم.[٣٤] إن مستوطنة تسوفين قد تم تصنيفها على أنها مستوطنة قروية، وجزء من الخدمات الخاصة بها يقدمها المجلس الإقليمي المحلي لشومرون، والتي تنتمي إليها تسوفين من الناحية الإقليمية، بينما الخدمات الأخرى تقدمها مباشرة لجنة الاستيطان.

إن هذا الوضع يوضح أن الاعتبار الأساسي عند رسم مسار الجدار حول تسوفين كان الإبقاء على المناطق المخصصة للتوسعة، ولإقامة منطقة صناعية بالقرب منها خالية.

إن تلك الاعتبارات كانت هي الاعتبارات الأكثر أهمية والحقيقية التي تم على أساسها بناء الجدار الفاصل، وليس الاعتبار الأمني كما تدعي إسرائيل، مما أدى إلى عزل عدد كبير من الفلسطينيين عن أراضيهم الزراعية وتكبدهم مشاق هائلة وكثير يوميا للوصول إلى هذه الأراضي، بالإضافة إلى الأضرار البالغة التي لحقت بهم، سواء في أعمالهم ودخلهم وكسب قوت يومهم، أو في حقهم في حيازة أملاكهم.

وفي النهاية، يحذر ذلك التقرير من تنفيذ خطط توسعة المستوطنات والتي ستؤدي إلى زيادة حالات انتهاكات حقوق الإنسان لهؤلاء الفلسطينيين الذين يعيشون في هذه المناطق.

**الخطط المستقبلية لتسوفين:**

**أ- الخطة رقم ٤/١٤٩ (تسوفيم مركز):**

تم التصديق النهائي على الخطة رقم ٤/١٤٩، والتي يطلق عليها اسم "تسوفيم مركز" من المجلس الأعلى للتخطيط في عام ٢٠٠٠م. والذي قدم تلك الخطة، وادعى ملكيته للأرض، هي الشركة العقارية "ليدر كومباني". هذه الشركة لها صلة وثيقة برجل الأعمال "ليف لبيب"[٣٥]، كما سيتضح بعد ذلك أن هذه الشركة قامت ومازالت تقوم بتنفيذ أعمال ومشروعات خاصة في مستوطنات أخرى. كانت المساحة المخصصة للخطة ٣٠٠ دونم تقريبا، وهي تشمل المنطقة المقام عليها مباني في تسوفين، وأيضا مناطق أخرى في الأطراف والتي لم يتم بناؤها حتى الآن، شرقا وجنوبا، والغرض من ذلك هو تنفيذ شبه كامل للخطط

الأصلية الخاصة بتسوفين (رقم ١٤٩) ويجري تنفيذ ذلك في إطار الخطة عن طريق وسيلتين رئيسيتين: الوسيلة الأولى هي تغيير المخصصة له هذه الأراضي في السابق، كالزراعة أو أن تكون أماكن ترفيهية مفتوحة، وتحويلها إلى أحياء سكنية، والوسيلة الثانية هي زيادة الكثافة (بزيادة نسبة البناء) في المناطق التي تم تصنيفها في الخطة السابقة، على أنها مناطق سكنية ؛ ولكن عمليات البناء لم تتم فيها بعد.

وتتضمن الخطة إقامة ثلاثة أحياء سكنية، ستقام على مساحة ١٦٠ دونم تقريبا بنسب كثافة مختلفة.[٣٦] وتمشيا مع ذلك تتيح الخطة إقامة حوالي ٦٠٠ وحدة سكنية، أي أنها تضيف حوالي ٤٠٠ وحدة سكنية جديدة بالإضافة إلى المائتين القائمتين بالفعل. وقد تم تنفيذ عمليات البناء في هذه الوحدات بالفعل وعلى وشك الانتهاء منها، وسيتم تسويقها للجمهور عن طريق شركة ليدر كومباني.[٣٧]

ومعنى زيادة عدد الوحدات السكنية إلى ٤٠٠ وحدة في إطار خطة مُصدق عليها، هو توسعة المستوطنة بحوالي ٢٠٠%. وبفرض أن معدل الزيادة السكانية في المستوطنة سيظل كما هو، أي أربعين بالمائة كل ثماني سنوات، وإذا ماستمر المعدل على هذا النحو الثلاثين عاما المقبلة، فلن تحتاج المستوطنة لكل هذه الزيادة في معدل البناء، ومن هذا يتضح أن توسعة تسوفين على حساب أراضي من حولها كما هو مخطط لها في الخطة رقم ٢/١٤٩، ٥/١٤٩ لن تتم بناء على زيادة طبيعية في السكان بل لجلب مزيد من المستوطنين من داخل إسرائيل.

**ب- خطة رقم ٢/١٤٩ (نوفي تسوفين) :**

هذه الخطة والتي يطلق عليها (نوفي تسوفين) تم التصديق عليها نهائيا من قبل المجلس الأعلى للتخطيط عام ١٩٩٨م.

وكانت المساحة المخصصة لها ٤٦٠ دونم تقريبا، وتقع هذه المساحة شمال المنطقة السكنية في المستوطنة على مسافة حوالي ٧٠٠ متر من سلسلة المنازل المقامة على الأطراف. وقد تم توصيف الخطة رقم

٢/١٤٩ رسميا على أنها تعديل للخطة الإقليمية الأساسية، والتي تم التصديق عليها أثناء فترة الانتداب البريطاني (خطة رقم ***10-s***) وعلى أساسها تم وصف المنطقة على أنها زراعية، وجزء كبير من هذه المنطقة يستخدم كمحجر، ووفقا لما ذكرته الخطة، فإن ملكية هذه الأرض تعود "للقيم أو المسئول عن أملاك الدولة المهجورة في يهودا وشومرون" ولرابطة تسمى "رابطة الصندوق الخاص بخلاص الوطن"، أما الذي تقدم للمجلس الأعلى للتخطيط بالخطة كان شركة ليدر كومباني، ووفقا لهذه المعلومات فيمكن افتراض وجود اتفاق ما مع الأطراف المالكة أو التي تدعي ملكيتها للأراضي للقيام بأعمال البناء فيها؟

تتضمن الخطة بناء ١١٣٤ وحدة سكنية جديدة على مساحة حوالي ٤٠% من المنطقة المخصصة للخطة (١٨٦ دونم)، لكي يتم إسكان حوالي ٥٠٠٠ نسمة، كما سيتم بناء أربعة رياض للأطفال، ومدرسة ابتدائية وثانوية، وإقامة معابد ومقابر، وإنشاء بعض الأماكن الترفيهية والرياضية، وأماكن عامة ومفتوحة، بالإضافة إلى تخصيص ٢٠% لإنشاء الطرق.

وعلى الرغم من حصول هذه الخطة على التصديق بالموافقة، فليس واضحا إذا كانت لجنة التخطيط في المجلس المحلي لشومرون قد استخرجت تصريح بناء لأحدهم سواء أكان شخصا أم شركة، واتضح من خلال جولة قامت بها "بتسيلم" و "بماقوم" في المنطقة أن بعض العمليات التمهيدية قد بدأت ؛ ولكن هذه الأعمال توقفت بعد ذلك.

**ج- خطة رقم ٥/١٤٩:**

تم وضع هذه الخطة في مارس ١٩٩٩م بناء على طلب مشترك للمجلس المحلي لشومرون وشركة ليدر كومباني، ولكنها لم تُقدم إلى المجلس الأعلى للتخطيط. ولأن النسخة التي وصلت إلى "بتسيلم" و "بماقوم" ليست كاملة، فبالتالي لم تكن المعلومات عنها كاملة أيضا.

فمن يتفحص الخطة رقم ١٤٩/٥ يجد أنها معدة لتكون خطة عليا بالنسبة لمستوطنة تسوفين، وهي تغطي تقريبا كل المنطقة المخصصة لها (١٨٩٥ دونم). وتشمل المساحة المقام عليها المباني، والمساحة المخصصة لتنفيذ الخطط المستقبلية التوسعية، ونتعرض هنا لموقعين : الأول يوجد على تل شرق المنطقة السكنية ويقع بين تسوفين وبين قرية جيوس، مساحته حوالي ٩٠ دونم، صُنِّف في الصيغة الأساسية للخطة رقم ١٤٩/٥ على أنه منطقة زراعية، ومع ذلك تغير الهدف لاحقا وتحول إلى إنشاء منطقة سكنية تضم ١٤٥ وحدة.[٣٨]

أما الموقع الثاني فيقع في المنطقة التي لم يتم رصفها بعد جنوب شرق تسوفين، ومساحة ذلك الموقع تقدر بحوالي ٦٠ دونم، والخطة تشمل إقامة منطقة صناعية به، وتشير الدلائل إلى أن هذه الأراضي لم تكن ملكا للفلسطينيين. أي أنها أُعلنت كأملاك دولة أو تم شراؤها بواسطة يهود، ولكن هناك بعض سكان القرى القريبة (عزون والنبي إلياس) يؤكدون ملكيتهم لأجزاء منها، هذا الادعاء يؤيده وجود بعض أشجار الزيتون المزروعة في المكان .[٣٩]

**مسار الجدار وخطط التوسع**



إن طول الجزء من الجدار الذي يدور حول الحي السكني في تسوفين بالإضافة إلى المنطقة المخصصة للتوسع مستقبلا، يقدر بـــ ١٥ كيلومتر، ويبدأ من الجزء الشمالي الغربي لمدينة قلقيلية على الخط الأخضر، وحتى ضواحي قرية فلاميا، على مسافة كيلومتر واحد شرق مستوطنة "كوخاف يائير" التي تقع داخل إسرائيل، ومن أبعد نقطة من اتجاه الشرق يبعد الجدار مسافة ستة كيلومترات من الخط الأخضر، هذا الجزء من الجدار كان ضمن المرحلة (أ)، وتم التصديق عليه من الحكومة في يونيو ٢٠٠٢م، وانتهت فيه عمليات البناء في صيف ٢٠٠٣م.

إن من ينظر إلى خريطة مسار الجدار، يجد أنه تمت مراعاة ترك المساحات المخصصة لإقامة وتنفيذ الخطط المستقبلية الموضوعة لهذه المنطقة، فمثلا يبعد الجدار حوالي ثلاثة أو أربعة كيلومترات عن الخط الأخضر لكي يترك مساحة تضمن إقامة وتنفيذ الخطة رقم ١٤٩/٢ (نوفي تسوفين) بالإضافة إلى ترك مساحة حوالي ٥٠٠ متر في الجانب الشرقي بين المساحة المخصصة للخطة وبين الجدار، كما تتضح الصلة جليا بين مسار الجدار وبين المساحة المتروكة والمخصصة لإقامة منطقة صناعية جديدة عليها وفقا للخطة رقم ١٤٩/٥. وقد اعترفت النيابة العامة بشكل واضح بأن تنفيذ هذه الخطة كان هو الاعتبار الرئيسي الذي تم على أساسه رسم مسار الجدار. وبالرغم من هذا، فليس واضحا إلى أي مدى تم الأخذ في الاعتبار الجزء الآخر من الخطة رقم ١٤٩/٥ الخاص بالمساحة الواقعة بين المنطقة السكنية في تسوفين وبين قرية جيوس، لأن الجدار يبقي ثلث الأراضي المخصصة للخطة من الناحية الأخرى.

إن وجود هاتين الخطتين، يدحض نهائيا الادعاءات الإسرائيلية التي تقول أن انحراف مسار الجدار عن الخط الأخضر في تلك المنطقة تم بناء على طلب الجيش لخلق "منطقة إنذار" يمكن من خلالها ملاحقة المتسللين قبل وصولهم للمستوطنات الإسرائيلية (كوخاف يائير وتسور يجآل). بديهي أن الشروط التي يجب توافرها في منطقة الأمان أو منطقة الإنذار، لا يمكن أن تكون هي نفس الشروط الواجب توافرها عند إقامة منطقة سكنية في مساحة ما.

إن الطبيعة الطبوغرافية القاسية للمنطقة جعلت مسار الجدار متعرج، ويصعد في مكان ويهبط في مكان آخر، وتتطلب عمل هندسي معقد مثل الاضطرار أحيانا إلى بناء حوائط داعمة وعمليات تكسير عميقة في أحجار الصخور الجبلية في منطقة كرمي هزيتيم مثلا، يرتفع الجدار من ١٢٠ متر إلى ٢٢٠ مترا عن سطح البحر، وعلى الرغم من أن المسافة أفقيا بين أعلى نقطتين تصل إلى ٥٠٠ متر، إلا أنها على الأرض ونظرا لتزجزج وتعرج الجدار فإن المسافة الحقيقية بين النقطتين على الأرض تصل إلى ١٥٠٠ متر تقريبا، كما أنه يسير في هذه المنطقة بانحناءات حادة.

ومن الأسباب والمبررات التي ساقتها إسرائيل أيضا لبناء مثل ذلك الجدار الذي تكلف أموالا طائلة ويوصف على أنه جدار ضخم ومعقد من الناحية الهندسية، الحرص على ألا يتم بناءه في نقاط معينة يكون الجانب الشرقي فيها أقوى أو يمكن التحكم فيه بشكل أفضل من الناحية الغربية، ولكن هذا المبرر أيضا غير حقيقي والدليل على ذلك أنه في المساحة المخصصة لإقامة المنطقة الصناعية الجديدة ناحية جيوس تنفيذا للخطة رقم ١٤٩/٥، فإن الجدار في هذه المنطقة ينخفض إلى ١٧٠ متر تقريبا فقط فوق سطح البحر، بينما يصل ارتفاع المنازل في قرية جيوس إلى ٢٠٠ – ٢٤٠متر، أي أنه من السهل التحكم فيه من بيوت هذه القرية (أنظر صورة مرفقة للجدار تم التقاطها من أحد هذه المنازل). لو أن الهدف من بناء الجدار في تلك المنطقة هو توفير الحماية لمستوطني تسوفين دون أن يضطروا لإخلائهم، لكان من الضروري حينئذ أن يشمل الجدار المنطقة المعدة لتنفيذ الخطة رقم ١٤٩/٤ (تسوفيم مركز) وهي المنطقة التي تشتمل على الحي السكني بالإضافة إلى المساحة التي يمكن أن تستوعب إقامة وبناء ٤٠٠ وحدة سكنية تقريبا. هذا الجدار كان من الممكن ربطه بباقي تلك المنظومة عن طريق سور على جانبي الطريق الغربي الموصل لتسوفين، حتى يمكن توفير الحماية وإمكانية السفر الآمن بين إسرائيل والمستوطنة. وليس هناك شك في أن ذلك كان من الممكن أن يكون أفضل من المسار الحالي، خاصة بالنسبة للطبيعة الطبوغرافية للمكان، حيث ادعت إسرائيل أن الجدار تجنب المرور في مناطق منخفضة أو أكثر انخفاضا من الجانب الشرقي له، وأنه يقع على بعد مسافة مناسبة من منازل قرية جيوس.

أيضا ذلك المسار البديل كان سيقلص من الأضرار التي أصابت السكان الفلسطينيين، على الأقل لم يكن ليفصل أصحاب الأراضي عن أراضيهم، كما كان سيخفف من العبء على المكتب الخاص باستخراج التصاريح، وأيضا كان سيحقق ذلك الهدف الذي أعلنته الحكومة وهو تقليص عدد الفلسطينيين الذين يمكن أن يدخلوا إسرائيل.

## انعكاسات مسار الجدار على السكان الفلسطينيين




تسبب مسار الجدار حول تسوفين في انفصال وعزل مئات العائلات في القرى الفلسطينية القريبة عن أراضيهم وحقولهم الزراعية، وهناك خمسة قرى فلسطينية لحقت بها أضرار مباشرة وهي بالترتيب من الشمال إلى الجنوب: فلاميا – جيوس – عزون – النبي إلياس – قلقيلية. فمنذ أكتوبر ٢٠٠٣ وسكان هذه القرى يتوسلون للمسئولين في الإدارة المدنية من أجل استخراج تصاريح لهم لكي يكون في استطاعتهم الوصول إلى أراضيهم الزراعية التي أصبحت على الجانب الآخر من الجدار الفاصل.

ويسمح لهؤلاء بالعبور من خلال بوابة واحدة، وهم مرتبطون طبعا بمواعيد فتح وإغلاق هذه البوابة (هنا تم ذكر شهادة رئيس المحكمة العليا أهارون باراك وهي مذكورة في الترجمة صـ ١٨).

وقد فقد قطاع كبير من سكان هذه القرى القدرة على الوصول لأراضيهم بسبب المعوقات التي يقابلونها أثناء استخراج التصاريح، والأسباب التي يتم على أساسها رفض منح التصاريح هي عادة إما أن يوصف من يطلب التصريح بأنه من "الممنوعين" لأسباب أمنية وفقا لتوصيف الشباك (جهاز الأمن الداخلي)، أو عدم وجود دليل كافي (من وجهة نظر الإدارة المدنية) لإثبات صحة صلة الذي يطلب التصريح بقطعة الأرض الواقعة في "منطقة التماس"، ورفض طلبات إعطاء التصاريح يتم شفاهة فقط وبدون إعطاء سبب أو مبرر فعلي غير تلك الجملة الدائمة التي تنهي الأمر سريعا "ممنوع لأسباب أمنية" أو لعدم وجود دليل علاقة أو صلة بالأرض التي يُطلب التصريح من أجل الوصول إليها. ومن يتم رفض طلبه، يمكنه

أن يتقدم باعتراض يتم بحثه في الإدارة المدنية في لجنة خاصة، ولكن ليس من حقه المثول أمامها مباشرة بشخصه، كما أن من يتم رفض منحهم التصاريح ليس من حقهم المطالبة بأية تعويضات عن الأضرار التي ستلحق بهم نتيجة لهذا الرفض، وكل هذا يعتبر إجراءات تعسفية تسلبهم حقوقهم.

**جدول يوضح مسار الجدار حول تسوفين المار بالقرى الفلسطينية**

| اسم القرية | عدد سكانها[1] | إجمالي مساحة أراضي القرية (بالدونم)[2] | أراضي تم الاستيلاء عليها لإقامة الجدار (بالدونم) | أراضي تقع في "منطقة التماس" (بالدونم)[3] |
|---|---|---|---|---|
| فلاميا | ٦٨٣ | ٣٥٠٠ | ١٣٠ | ١٦٠٠ |
| جيوس | ٣١٩٦ | ١٣٠٠٠ | ٥٥٠ | ٨٦٠٠ |
| عزون | ٧٩٨٥ | ٤٠٠٠ | ٦٥٠ | ١٠٠٠ |
| النبي إلياس | ١١٧٤ | ٥٠٠٠ | | ٤٠٠ |
| قلقيلية | ٤٣٢١٢ | ١٢٥٠٠ | ٨٥٠ | ٧٠٠ |
| الإجمالي | ٥٦٢٥٠ | ٣٢٥٠٠ | ٢١٨٠ | ١٢١٠٠ |

**المصدر:** المعلومات والإحصاءات حول مساحة الأراضي التي تأثرت ببناء الجدار مأخوذة من مصادر فلسطينية مختلفة، من بينها مجالس محلية ومنظمات غير حكومية.

(١) المكتب الفلسطيني المركزي للإحصاء، وفقا لإحصاء منتصف عام ٢٠٠٥م.

(٢) يشمل ذلك المنطقة المقام عليها مباني، ولكن لا يشمل الأراضي التي تم ضمها ومصادرتها أو أُعلنت كأراضي تابعة للدولة في الماضي، من أجل إقامة المستوطنات.

(٣) يشمل ذلك فقط الأراضي القريبة من تسوفين والتي أصبحت داخل نطاق الجدار، ولا يشمل ذلك الأراضي التي تم فصلها في أجزاء أخرى من الجدار، القريبة من تلك القرى.

إن أكثر القرى تضررا هي قرية جيوس، والتي تقع على مسافة كيلومترين فقط غرب تسوفين، حيث أن الجدار يلامس منازلها الجنوبية والذي يصل عدد سكانها إلى ٣٢٠٠ نسمة تقريبا، ومعظم سكانها يعملون بالزراعة، ومن أجل إقامة الجدار استولت إسرائيل على ٥٥٠ دونم من الأراضي الزراعية من أصحابها، وتبقى حوالي ٨٥٠٠ دونم أخرى، والتي تمثل حوالي ٧٠% من نسبة الأراضي في القرية، أصبحت تقع بين الجدار والخط الأخضر. وخلال السنة الأولى من تنفيذ

قانون التصاريح تم رفض مئات الطلبات لسكان جيوس للحصول على تصاريح، بزعم أنهم "ممنوعون" أو "مرفوضون" إما لأسباب أمنية أو لعدم وجود إثبات أية علاقة بالأرض، فعلى سبيل المثال، خلال الستة أشهر الأولى (أكتوبر ٢٠٠٣ – مارس ٢٠٠٤) تم رفض ٢٧٣ طلب من سكان جيوس للدخول. ولكن في السنة الماضية، تم تسجيل ارتفاع ملحوظ في استجابة الإدارة المدنية لطلبات الحصول على تصاريح، نتيجة النقد اللاذع الذي تعرضت له إسرائيل عالميا، فضلا عن تقديم شكاوى كثيرة لمحكمة العدل العليا من هؤلاء السكان المتضررين، حيث أعطت الإدارة المدنية خلال السبعة أشهر الأولى لعام ٢٠٠٥م ٢٤١ تصريحا وتقلص عدد الطلبات المرفوضة لأصحاب الأراضي الزراعية حتى وصل إلى ٢٠ فقط في أغسطس ٢٠٠٥، وقد اضطر الفلاحين الذين لم يستطيعوا الوصول إلى أراضيهم بعد إقامة الجدار إلى تأجير هذه الأراضي لآخرين لديهم تصاريح عبور.

**شهادة شوكت سميحة – من سكان جيوس**

أبلغ من العمر ٦٤ عاما، واليوم أنا على المعاش بعد أن كنت أعمل مدرسا، تم اختياري لرئاسة مجلس القرية في ٢٠٠٥/٥/٥م، وأمتلك قطعة أرض تقدر مساحتها بـــ ٦٠ دونم تقريبا تقع غرب الجدار من بينها ١٤ دونم أشجار موالح، و٣٦ دونم أشجار زيتون ولوز، والعشرة دونمات المتبقية تمت مصادرتها من أجل إقامة الجدار الفاصل عليها.

منذ فبراير ٢٠٠٤ تقدمت ثماني مرات للحصول على تصاريح للعبور، كل الطلبات تم رفضها بزعم أن جهاز الأمن الداخلي هو الذي يرفضه، ودائما يأتي الرفض شفهيا وليس كتابيا، في المرة الأخيرة التي تقدمت فيها بطلب كانت بتاريخ ٢٠٠٤/٤/١٨م حصلت على تصريح لمدة ستة أشهر حتى ٢٠٠٤/١٠/٢٠م، وعندما وصلت إلى أرضي التي من المفروض أنها مزروعة أشجار موالح، فوجئت بما رأيت، الحشائش والبوص الجاف انتشر في كل مكان، وظللت أعمل في الأرض وأصلحها طوال فترة التصريح حتى ٢٠٠٤/١٠/٢٠م، ثم تقدمت أربع مرات

متتالية بطلبات للحصول على تصريح، لكن الجندي الذي يتلقى الطلبات كان يقول لي أن جهاز الأمن الداخلي رفض الطلب، ولذلك وكلت عني الفلاح عبد الرحيم فايق قدوحي، والذي حصل على تصريح للعبور، في أن يراعي أرضي، لكن الأمر يختلف تماما ويتطلب مراعاة صاحب الأرض بنفسه لأرضه.

بالإضافة إلى الإضرار المهين الموجود في سلطة منح التصاريح، أصيب أيضا سكان هذه القرى بأضرار نتيجة غلق الطرق أثناء عملية بناء الجدار وعدم وصولهم إلى أراضيهم. ويتم اليوم وصولهم إلى هذه الأراضي عن طريق بوابة واحدة، ولابد لهم من تصاريح للعبور منها، وفي معظم الأحيان، يطول زمن العبور ويستغرق وقتا طويلا مما يعوق إدارة العمل في هذه الأراضي الزراعية بالصورة المطلوبة.

وتوجد في جزء الجدار المحيط بتسوفين أربع بوابات لعبور الفلاحين: بوابة فلاميا شمالا، والتي يستخدمها فلاحي فلاميا فقط، وبوابة جيوس غربا ويستخدمها معظم فلاحي جيوس، وبوابة جيوس الجنوبية والتي يستخدمها قطاع صغير من فلاحي جيوس وأيضا أسرة وحيدة يقع منزلها في "منطقة التماس"، وبوابة تسوفين والتي هي في الحقيقة تعتبر حاجزا يقع على الطريق المؤدي جنوبا إلى تسوفين وتخدم هذه البوابة فلاحي قلقيلية وعزون والنبي إلياس ؛ والثلاث بوابات الأولى كانت تفتح في الماضي ثلاث مرات يوميا، كل مرة لمدة ساعة أو ساعة ونصف وفقا للمواعيد الخاصة بإسرائيل، كما أن هناك أياما لا يتم فيها فتح البوابات نهائيا للإغلاق أو غيره. ومنذ شهر يونيو ٢٠٠٥ تم فتح بوابة جيوس الغربية لمدة ١٢ ساعة يوميا بشكل متوالي، ولكن ليس معروفا إذا ما كان سيظل الأمر على هذا النحوأم سيتم تغييره، أما بوابة تسوفين فهي مخصصة لخدمة المستوطنين، وهي مزدحمة تقريبا طوال النهار ومفتوحة لعبور الفلسطينيين على مدى اليوم.

إن عملية التنسيق بين مواعيد فتح وإغلاق البوابات وبين القيام بالأعمال الزراعية المطلوبة، لم تعد عملية سهلة بمرور الوقت، بل أصبحت مستحيلة في أوقات جني المحصول، والتي كانت تتطلب في الماضي اشتراك جميع أفراد الأسرة، تخوفا من فرض الحظر والإغلاق، حيث أصبحت المحاصيل في وضع خطر يعرضها للتلف، والخسارة كما حدث في محصول الجوافة.

وتتضح الصعوبات في الحركة والتنقل أكثر وأكثر بالنسبة لسكان قريتي عزون والنبي إلياس ؛ وخاصة هؤلاء الذين لهم أراضي زراعية العامرة بمحصول بساتين الزيتون جنوب شرق تسوفين، تلك المنطقة المخطط لها أن تكون منطقة صناعية جديدة (أنظر خطة رقم ١٤٩/٥).

إن من يريد أن يعبر من شرق الجدار لغربه من سكان هاتين القريتين (عزون والنبي إلياس) عليه أن يتوجه أولا إلى بوابة تسوفين (تبعد حوالي ٧ كيلومتر تقريبا عن عزون)، ثم يعود نفس المسافة شمالا لكي يصل إلى الحقول، فأصبح بصعوبة بمكان أن يصل أحدهم إلى حقول وبساتين الزيتون شرقا ولا حتى بالسيارة نظرا للطبيعة الجبلية للمكان، لذلك فإن من استطاع أن يحصل على تصريح ويريد أن يصل إلى هذه الأراضي عليه إما أن يترجل أو يمتطي حمارا، وقد أدى إهدار الوقت وعامل الزمن إلى صعوبة نقل المحصول إلى القرية في الوقت المناسب، ولذلك فهناك تسعة أسر من عزون، وستة أسر من قرية النبي إلياس توقفوا عن العمل في حقولهم منذ إقامة الجدار الفاصل، وهكذا فقد انخفضت عوائد المحاصيل لأسر كثيرة بشكل كبير مما أدى إلى مشكلات مأساوية. وعندما تقدم سكان هاتين القريتين إلى محكمة العدل العليا بشكاوى، وعدت الدولة أنها سوف تفتح بوابة إضافية، خاصة في وقت جني محصول الزيتون لعبور الفلاحين في هذا الوقت فقط، هذه البوابة مخصصة الآن لمرور أفراد الجيش.

إن فصل هؤلاء الفلاحين عن أراضيهم تسبب لهم في خسارة مادية كبيرة، خاصة هؤلاء الذين يزرعون محاصيل تتطلب رعاية وعناية يومية، مثل الموالح والجوافة، والمانجو، والخوخ، والتين، بالإضافة إلى محصول الخضروات ومحصول الزيتون والصوبات والعناية الخاصة بأشجار الزيتون (حوالي ١٢٠٠٠ خارج الجدار) تتطلب عملا شاقا في موسم الجني (أكتوبر ونوفمبر) وفي موسم الحرث (إبريل ومايو). وعلى سبيل المثال فإن محصول الجوافة يستوجب جنيه خلال ٢٤ ساعة بعد النضوج حتى تقل الخسارة فيه. إن كمية العراقيل التي أوجدها الجدار منذ بنائه، سواء من سلطة منح التصاريح أو من سلطة فتح وإغلاق البوابات، أو من وجود الجدار في حد ذاته، كل ذلك تسبب في العامين الآخرين في أن يتخلص منها كثير من ذوي الأملاك الزراعية والصوبات بعد أن سببت لهم خسائر مادية فادحة.

**مقتطفات من شهادة عبد الكريم خالد – أحد مواطني قرية جيوس**

لقد ورثت أنا وإخوتي السبعة عن أبينا قطعة أرض مساحتها ٣٥ دونم في منطقة يوفاك غرب جيوس، أقمت على ست دونمات منها صوبات زراعية ومزروع بها محصول خضروات وأربع دونمات جوافة وخمس دونمات أشجار برقوق وخوخ وبشملة، وهناك عشر دونمات مزروعة أشجار زيتون بالإضافة إلى عشر دونمات مزروعة شعير كعلف للحيوان.

وقد أدى وجود الجدار إلى التسبب في أضرار وخسارة مادية كبيرة لأصحاب الأراضي الزراعية، على سبيل المثال، في شهر سبتمبر ٢٠٠٣م، تم إغلاق الضفة، وبذلك تم منع الفلاحين من الوصول إلى أراضيهم في الجانب الغربي من الجدار، وكان موسم جني الجوافة في أوله، ولكن بمرور الشهر لم نستطع أن نصل إلى الحقول فهلك محصول الجوافة الذي ظل على أشجاره، وبذلك خسرنا دخل موسم كامل، عادة كل عام نجمع أكثر من ١٢٠٠ صندوق من الفاكهة ولكن هذا العام سقط المحصول على الأرض ولم أستطع بالطبع بيعه.

والمشكلة القائمة حتى اليوم تتمثل فى عدم السماح لعربات النقل التي تحمل المحاصيل بالعبور من خلال البوابات، فقط تم السماح لسيارتي نقل تملكهما عائلتان

لهما أراضي بالناحية الأخرى من الجدار، وقد ينقل سائقو هاتين السيارتين بعض الإنتاج لبعض المزارعين الآخرين مقابل ٣ شيكل للصندوق، بينما كان الوضع قب بناء الجدار مختلفا، حيث كانت تأتي حوالي ٢٠ سيارة نقل من جميع الجهات لنقل المحاصيل مقابل ١,٥ شيكل فقط للصندوق.

ومن المؤكد أن وضع العراقيل في الطرق المؤدية إلى الأراضي الزراعية لم يضر فقط بحق هؤلاء المزارعين، ساكني القرى الفلسطينية الخمس، لم يضر فقط بحقهم في حيازة أملاكهم أو يضر بكسب قوتهم فقط وإنما أيضا بكل نواحي حياتهم تقريبا.

المحامي "ميخال سفارد" الذي مثّل سكان قريتي عزون والنبي إلياس بعد أن كلفوه بالتقدم بالشكوى قال أن قصر الأضرار التي لحقت بسكان هذه القرى على الأضرار المادية هو أيضا تغاضي عن أضرار أخرى لحقت بهم نتيجة لبناء الجدار، أضرار نفسية ومعنوية، هذا بالإضافة أيضا للأضرار المادية، فتلك الأراضي الزراعية التي تم فصلهم عنها لا تمثل لهم فقط مورد رزق، وإنما متنفس طبيعي وترويحي لهم ولأبنائهم، فمنذ عامين - أي منذ إقامة الجدار - وأطفال وشباب هاتين القريتين لا يستطيعون التنزه في أراضيهم أو حتى لعب الكرة، وحرمت العائلات من أن تتجمع في صحبة تحت الأشجار يتناولون فيها الطعام، ومنذ عامين لا تخرج الرحلات المدرسية لهذه المناطق الخضراء، لأن الجدار أصبح يحجب كل ذلك، ولم يعد هناك منفذ لأي من ذلك. وهذه الأضرار في سبيلها للازدياد إذا ما تم تنفيذ الخطط المستقبلية لتوسعة مستوطنة تسوفين، هذه الأضرار واستمرارها قد يؤدي إلى إبعاد الفلسطينيين من أراضيهم.

إن عملية البناء التي تتم الآن في "نوفي تسوفين" ستؤدي إلى إغلاق الطريق تماما، والذي عن طريقه يستطيع المزارع أن يصل من جيوس إلى حقوله الواقعة غرب تسوفين من الجانب الآخر للجدار، ولذلك يستعد الجيش لإغلاق هذا الطريق وبوابته واستبدالها ببوابة فلاميا التي تبعد كيلومترين إلى الشمال، ولذلك أيضا صادر الجيش في مارس ٢٠٠٥ قطعة أرض شرق الجدار وبدأ في رصف طريق

يربط بين البوابة الحالية لجيوس وبوابة فلاميا. وبالطبع هذا سيزيد من المسافة والوقت الذي يقطعه المزارع للوصول إلى أرضه، مما سيقلل بالتالي من العائد المادي منها في النهاية، وجدير بالذكر أن إسرائيل منذ عام ١٩٧٩ تتبع سياسة مفادها أن من يتوقف عن زراعة أرضه ثلاث سنوات متواصلة ولم تسجل في سجل أملاك الأراضي، فإنها تصبح من أراضي الدولة أي تصبح من أملاكها.

وهناك تأثير سلبي آخر إذا ما تمت توسعة مستوطنة تسوفين، وهو الاقتطاع التدريجي للجزر أو الجيوب الفلسطينية والتي تحيط بهم من كل جانب لإقامة أحياء سكنية عليها، من هذه المناطق موقعان تم إزالة أشجار الزيتون من عليها بواسطة البلدوزرات، من أجل تنفيذ خطة "نوفي تسوفين"، وقد أزالت البلدوزرات ٣٥٠ شجرة زيتون، ثم أوقفت الإدارة المدنية أعمال الإزالة حتى تبت الجهات المختصة في الأمر، وظاهرة الاستيلاء على بعض الأراضي الفلسطينية التي تقع داخل محيط المستوطنات ظاهرة معروفة جدا في الضفة الغربية.

وفي حالات وأوضاع أخرى لا يعترف أصلا بملكية الفلسطينيين لبعض الأراضي من الأصل، فمثلا من ينظر في الصور التي تم التقاطها جوا للمنطقة المعدة لإنشاء منطقة صناعية جديدة في تسوفين وفقا للخطة رقم ١٤٩/٥ يرى أنها تشمل قطع أراضي مزروعة بأشجار الزيتون يمتلكها بعض سكان قريتي النبي إلياس وعزون، وذلك يعني أن هذه الأراضي إما سيقال أنها تابعة للدولة أو أن يهودا قاموا بشرائها، وهي طريقة أخرى للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وإبعادهم عنها، ومعنى ذلك أيضا أن فرصهم في الاحتفاظ بأراضيهم تساوي صفر، لأن المدة المحددة للتقدم بتظلم ضد قرار الدولة بضم هذه الأراضي (٤٠ يوم فقط منذ الإعلان عن ذلك) تكون قد مضت، أو لأن معظمهم ليس لديه مستندات تثبت ملكية الأرض وحتى في هذه الحالة سيدخلون في إجراءات قضائية طويلة.

**مقتطفات من شهادة إبراهيم شطارة، أحد سكان قرية عزون**

أبلغ من العمر٧٧عاما، وأمتلك حوالي ٦٥٠ دونم مزروعة بأشجار الزيتون، هذه الدونمات مقسمة حول القرية، منها ١٠٠ دونم تقع شمال شرق قرية

النبي إلياس غرب الجدار، وقد تم بناء جزء من جدار الفصل على قطعة من أرضي تقدر مساحتها بـــ ٦٠٠ متر طول ومن ٨٠ إلى ١٠٠ متر عرض، وقد تم اقتلاع ١٠٤ شجرة زيتون من هذه المساحة من أجل بناء الجدار، وكم تذللت لسائق البلدوزر لكي يترك الأشجار. كان لي أيضا هناك معصرة وبئر مياه في منتهى القدم، من أيام الرومان، كل هذا بالإضافة إلى الذكريات العائلية الجميلة التي تحملها هذه الأرض.

**القيود التي يعاني منها سكان قرية الضبعة نتيجة إقامة الجدار الفاصل**

**محافظة قلقيلية – يوليو ٢٠٠٥م**

**شهادة عبد اللطيف عودة – مزارع**



تقطن عائلتي قرية الضبعة منذ أجيال طويلة، والقرية تقع شرق قرية رأس عطية شمال خربة السلمان وجنوب عسلة، وغربا بالنسبة لقرية "ثلاث".المسافة بين القرية وبين قلقيلية تقدر بخمسة كيلومترات، بينما تبعد عن قرية حفالا كيلومتر ونصف، ويعمل معظم أهالي القرية بالزراعة ولكن هذا القطاع تلقى ضربة قاصمة بعد أن تم بناء جدار الفصل، حيث وقعت معظم الأراضي الزراعية شرق وجنوب الجدار، والآن من الصعب الوصول إليها، وعائلتي مثلا تمتلك أكثر من ٩٠ دونم معظمها أراضي زراعية، بعضها مزروع بأشجار الزيتون، فأصبحت الأراضي الزراعية في الجانب الشرقي من الجدار بينما منازلنا في الجانب الغربي منه. ويبعد بيتي عن الجدار مسافة ستين مترا فقط، وأرضي تقع بعد الجدار مباشرة، وكنت أستطيع أن أراها من منزلي، أما لكي أصل إليها الآن فلابد لي أن أعبر بوابة رأس عطية ولابد أيضا أن أستخرج تصريح لذلك أولا، وبعد المرور من البوابة عليَّ أن أستمر في السير حتى حفالا ثم إلى مفترق الطرق عند جلعود ومن هناك إلى خربة السلمان ثم أستقل سيارة تقطع بي ثمانية كيلومترات ثم أسير على قدمي مسافة

كيلومترين آخرين، لأنه ليس هناك طريقا مرصوفا للأراضي الزراعية، تلك الرحلة تأخذ مني ساعتين تقريبا، هذا إذا لم يكن هناك أية عطلة أو تأخير عند البوابة مما قد يزيد الوقت إلى ثلاث أو أربع ساعات. هذه المعاناة لا تجعلني أستطيع أن أعتني بالأرض كما يجب أو أن أبقى فيها الوقت الكافي للاعتناء بها، ولذلك فإن الكثيرين قد توقفوا عن الاهتمام بأراضيهم أو زرعها ومنهم أخي رفيق إبراهيم الحرجي.

كما خلق الجدار مشكلة أخرى مرتبطة بتلاميذ المدارس الذين يضطرون لعبور البوابات للوصول إلى مدارسهم، فعلى سبيل المثال ومنذ عدة أسابيع، وعند مرور أحد التلاميذ واسمه أمير محمد عبد الله – ١٨ سنة – عند عبوره البوابة للوصول لأداء امتحان في المدرسة، ظل الجنود يرفضون عبوره وظل واقفا من الصباح حتى الساعة الواحدة ظهرا، بحجة أنه اقترب منهم دون أن يطلبوا منه ذلك.

إن المدرسة الوحيدة الموجودة في القرية تحتاج إلى مجموعة من المدرسين والمدرسات، لأن المدرسين والمدرسات العاملين بها معظمهم من القرى المجاورة ولكن وصولهم إلى المدرسة أصبح يتطلب عبور الجدار، وعبور الجدار يتطلب الحصول على التصاريح وعندما تنتهي مدة التصاريح لابد من تجديدها وهذا أمر يأخذ كثيرا من الوقت، وكل ذلك بالطبع يؤثر على سير العملية التعليمية في المدرسة.

وكنا نتلقى خدماتنا الصحية من قلقيلية أو في قرية حفالا، أما الآن فالأمر يتطلب سفر طويل، وبالطبع يمثل في أحيان كثيرة خطورة على حياة المرضى أو المصابين في حوادث.

وعند البوابة المؤدية إلى رأس عطية لا يسمحون بعبور البضائع وهذا الأمر يزيد من صعوبة الوضع، وخاصة بعض الذين يقومون بتربية الحيوانات ويريدون شراء علف لها فلابد لهم أن يذهبوا بهذه البضائع وهذا العلف للعبور من حاجز ١٠٩ (قلقيلية DCO)، ويكلفهم هذا الأمر كثيرا من الأموال فالعبور من البوابة مقابل ٣٠ شيكل بينما العبور من حاجز ١٠٩ يكلف ٢٠٠ شيكل تقريبا، هذا بالإضافة إلى المسافة الزمنية الأكثر بعدا، بل إنهم أحيانا أخرى يرفضون العبور من هذا الحاجز، بحجة أن التصاريح تقتصر على العبور من البوابة فقط .

وبسبب بناء الجدار تم حجب المراعي، وبالتالي ارتفعت أسعار العلف، واضطر أخي عبد الله العرجي (٦٥ عاما) لأن يبيع كل ماشيته – حوالي مائة رأس – بعد أن ارتفعت أسعار العلف بشكل كبير.

هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي خلقها وأوجدها بناء الجدار بعد أن أصبح من الصعب استضافة أحد أفراد العائلة أو أحد الأصدقاء، لأن علينا في كل مرة التقدم لاستخراج تصاريح وأخذ الموافقات من أجله، وفي معظم الأحوال يتم رفض هذه الطلبات، التى حتى وإن تمت الموافقة عليها يستغرق استخراجها حوالي أسبوع، لقد تم زواج ابني إبراهيم من شهرين ولم يستطع حضو الزفاف إلا ربع عدد المدعوين فقط.

**عبد الله إبراهيم الأعرج عودة،** يبلغ من العمر ٣٣ عاما وهو متزوج وأب لخمسة عشر طفلا، يعمل مزارعا، وهو من سكان قرية الضبعة بمحافظة قلقيلية، وتم أخذ شهادته في منزله عن طريق كريم جبران – بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢١م.

## شهادات بعض سكان رأس الطيرة

تم فرض قيود على سكان قرية رأس الطيرة في أعقاب بناء الجدار الفاصل في قلقيلية في شهر يوليو ٢٠٠٥م ؛ من بينها :

**ياسين مراعبة، أب لعشرة أطفال**

أسكن في قرية رأس الطيرة والتي يقطنها ما بين ٤٠٠ إلى ٤٢٠ فرد. تقع القرية جنوب غرب قلقيلية وحوالي ٧٠٠ متر غرب مستوطنة ألفي منسى. تبلغ مساحة أراضي القرية ٣٠٠٠ دونم يعبر الجدار الفاصل أراضي القرية ويقسمها ويقتطع من أراضيها حوالي ٨٠ دونم. توجد شرق الجدار أراضي تصل إلى ١٢٠ دونم كنا نصل إليها من طريق يستغرق عدة دقائق، واليوم لكي نصل إلى هذه الأراضي نستغرق حوالي ساعة ونصف بالسيارة وأحيانا أخرى نأخذ وقتا أطول لأننا نسافر عن طريق التلال والجبال وذلك لأن الباب المؤدي إليها يوجد بالقرب من حفالا غرب الجدار، ويوجد للقرية أراضي تصل مساحتها إلى أكثر من ٣٠٠ دونم. على الرغم من أن الجدار لا يفصل بيننا وبين هذه الأراضي إلا بواسطة

الطريق المباشر الذي أُغلق بسبب مسار الجدار، والآن نستطيع أن نذهب إليها من طريق دائري آخر نمر من خلاله بأراضي قرى أخرى وهذا الأمر أدى أحيانا إلى احتكاكات بيننا وبين أصحاب هذه الأراضي. قبل بناء الجدار كانت قريتنا تتلقى أغلب خدماتها من قرية حفالا التي تبعد بحوالي ثلاثة كيلومترات، حيث كان الوصول إلى حفالا بالسيارة لا يستغرق أكثر من عشر دقائق، والآن بعد إقامة الجدار نضطر لأن نعبر هذا الباب في الساعة السادسة صباحا ويتم غلقه في الساعة السادسة مساء، كذلك ممنوع أن ننقل من خلاله أية بضائع، ولذلك نقوم بنقل البضائع عن طريق حاجز DCO وهذا يؤدي لزيادة المسافة إلى ١٥ كيلومتر. وتتواجد الشرطة الإسرائيلية بكثافة على حاجز DCO وهي تقوم بتفتيش السيارات بدقة وتقوم بفرض غرامات كبيرة على سائقي السيارات الذين لا يقفون في نظام. وبسبب ذلك فإننا اليوم ملزمون باستخراج تراخيص لسياراتنا من مكتب التراخيص وحتى يتم ذلك يجب أن تكون سياراتنا في حالة فنية جيدة، وفي أحوال كثيرة يطالبنا الجنود المتواجدون على الحاجز أن نقوم بإنزال الشحنة من على السيارات لتفتيشها، وعلى سبيل المثال، أحضر أخي لؤي (٣١ سنة) شحنة تزن طنا من العلف لأبقارنا. حينما وصل إلى الحاجز أمره الجنود بإنزال الشحنة من السيارة، قال أخي أنه لا يستطيع إنزال الشحنة بمفرده، فقال الجنود أن عليه العودة وإحضار عمال، وعندما قال لهم أن العمال ليس معهم تصاريح، ردوا بأن هذه ليست مشكلتهم وأضافوا: "ستتوقف هنا طوال اليوم إذا لم تنزل هذه الشحنة". في النهاية اضطر أخي إلى إنزال الشحنة وإعادتها كلها بمفرده بعد إجراء التفتيش. إن هذا يحدث كثيرا وفي أوقات متقاربة لسكان القرية.

واليوم توجد لنا أيضا مشكلات في التعليم. لدينا ١٧ تلميذ يضطرون إلى السفر يوميا إلى قرية رأس عطية ولحفالا ولقلقيلية، وبذلك يعبرون البوابة حيث يقوم الجنود بتفتيش (وذلك بدقة متناهية) متعلقات التلاميذ ؛ وأحيانا يعلن الجنود عن إغلاق البوابة لتلقيهم تحذيرات وبذلك يخسر التلاميذ أياما كثيرة لا يذهبون فيها إلى مدارسهم. كنا نتلقى أيضا خدمات طبية من قرية حفالا أو قرية ثُلث ولكن اليوم

نستغرق وقتا طويلا لكي نمر من هذه البوابة، وفي المساء نتلقى خدمات طبية فقط من قلقيلية. منذ اسابيع مرضت ابنة أخي منال توفيق (٩ سنوات) وارتفعت درجة حرارتها على نحو خطير، أراد أخي أن يأخذها إلى قرية حفالا ولكن الجنود منعوه من العبور بزعم أنه لا يوجد معهم مفاتيح البوابة. في النهاية حضر الطبيب للجانب الآخر وعالج ابنة أخي من خلال الجدار. وقف الطبيب في الجانب الشرقي للجدار وأدخل من بين فتحاته الترمومتر، وحينما حاول إعطائها حقنة لم ينجح فاضطر لإعطائها الحبوب. إن الجدار يمنعنا أيضا من إقامة علاقات سوية مع أصدقائنا وأقاربنا الذين يقطنون في الجانب الآخر، لكن لا يستطيع أحد أن يدخل إلى المنطقة دون تصريح خاص. في أحوال كثيرة لا يعطون تصاريح، وتوجد كثير من الزوجات اللاتي يقطن أزواجهن في الجانب الشرقي من الجدار، فأخي زهران يونس تزوج منذ أربع سنوات من لبنى جابر (٢٤ سنة)، ومنذ بناء الجدار لا يستطيع والداها زيارتها. في كل مرة يقدمون طلبا لاستخراج تصريح يتلقون إجابة سلبية ورفض، وهذا الحظر يتلقاه كل أفراد العائلة. وتوجد حالات أخرى كثيرة مشابهة. إن تصاريح العبور من البوابة أصبحت شيئا ضروريا ومهما في حياة كل سكان القرية. حدث لي أكثر من مرة أن سافرت إلى قلقيلية ونسيت أن آخذ تصريحي لأنه لا يطلب إلا في العودة، حينما عدت استوقفوني وأرسلوني لإحضاره، الأمر الذي استغرق وقتا طويلا. في إحدى المرات نسي ابني ضياء (٢٢ عاما) تصريحه لذلك استوقفوه على البوابة ساعة ونصف حتى وجدنا سيارة نقلتنا للبوابة وأعطينا له التصريح كي يسمحوا له بالعودة لمنزله.

وتوجد عائلات لها أراضي ومنازل في القرية وأيضا ممتلكات في أماكن أخرى. في خلال عام ٢٠٠٣م قاموا بإحصاء سكان المنطقة دون أن يعلنوا عنه من البداية، وكانت هناك عائلات تمتلك أراضي ومنازل في القرية وأيضا ممتلكات في أماكن أخرى، ولم يكونوا متواجدين في هذا اليوم في القرية ولذلك لم يتم تسجيلهم كسكان في المنطقة، ولذلك لم يحصلوا على تصاريح لدخول القرية ولذلك لم يستطيعوا العودة إلى بيوتهم وأراضيهم.

هذه هي شهادة ياسين يونس محمد مراعبة البالغ من العمر ٤٧ سنة، متزوج وأب لعشرة أطفال، وهو من سكان رأس الطيرة في منطقة قلقيلية. وقد حصل على هذه الشهادة كريم جبران في ٢٠/٧/٢٠٠٥م.

**الجدار الفاصل**

في شهر يونيو ٢٠٠٢ قررت حكومة إسرائيل إقامة الجدار الفاصل، وكان الهدف المعلن من إقامته هو منع دخول فلسطينيين من الضفة الغربية إلى داخل إسرائيل بصورة غير مراقبة وغيرمشروعة. هذا الجدار مكون في أغلب أجزائه من جدار إلكتروني على جانبيه بعد تمهيد الطريق لذلك، كما أقيمت أسوار من السلك الشائك وكذا تم حفر قنوات مائية. والحرم المقترح للسور على جانبيه حوالي ستون مترا، والسور بارتفاع من ستة إلى ثمانية أمتار في عدة أماكن بدلا من إقامة الجدار طبقا لقرار الجهات الأمنية .

ومنذ قررت الحكومة إقامة الجدار الفاصل، رفع المواطنون الفلسطينيون عشرات الدعاوى القضائية ضد مساره. وفي فبراير ٢٠٠٤، تقدم العديد من سكان القرى التي تقع شمال غرب القدس بدعاوى قضائية إلى محكمة العدل العليا ضد مسار الجدار في الدعوى التي أطلقت عليها محكمة العدل "بيت سوريك "، وقد أصدرت محكمة العدل العليا حكما في شهر سبتمبر أكدت فيه أن غالبية مسار الجدار الذي تركزت حوله الدعاوى القضائية غير قانوني ولذلك أصدرت حكما بأن على الدولة عرض مسار بديل. في أعقاب صدور هذا القرار أصدر رئيس الحكومة "شارون" تعليمات للدوائر الأمنية بدراسة مسار الجدار من جديد ؛ وفي شهر فبراير ٢٠٠٥م صدقت الحكومة على المسار المعدل. وأيضا فإن المسار الجديد المعدل يخترق في أغلبه أراضي الضفة الغربية ملتصقا بالخط الأخضر. وفي المناطق التي اكتملت فيها أعمال بناء الجدار يُلاحظ مدى الأضرار البالغة لحقوق الفلسطينيين

القاطنين بالقرب منه. إن استمرار بنائه في عمق أراضي الضفة الغربية ؛ بما يتواءم مع قرار الحكومة الصادر في فبراير ٢٠٠٥م ؛ سيؤدي بالضرورة إلى أضرار إضافية بحقوق مئات الآلاف من المواطنين. إن الفلسطينيين الذي يقطنون بالقرب من الجدار يعانون من زيادة القيود الجديدة على تحركاتهم، بالإضافة إلى القيود الكثيرة التي فرضت عليهم منذ بدء انتفاضة الأقصى. وكنتيجة لذلك فإن الآلاف من الفلسطينيين يجدون صعوبات فى الوصول إلى أراضيهم الزراعية وفي تسويق إنتاجهم في بأنحاء مناطق الضفة الغربية. ففي المناطق التي بدأ فيها تنفيذ الجدار تعتبرمن المناطق شديدة الخصوبة في الضفة الغربية وكان النشاط الزراعي بها هو أحد مصادر الدخل الأساسية للمواطنين. إن الإضرار بقطاع الزراعة من الممكن أن يؤدي إلى تحول سيء في الحالة الاقتصادية في الأراضي – التي تعاني من سوء الحالة الاقتصادية أصلا – وستتعرض عائلات كثيرة إلى تدني أحوالهم المعيشية.

إن القيود التي فُرضت على حرية الحركة أضرت أيضا باتصال سكان القرى بالمستشفيات في المدن القريبة، وأضيرت أيضا العملية التعليمية بسبب ارتباط مدارس كثيرة في القرى بالمعلمين الذين يذهبون إليها من خارج تلك الأحياء، وتم رصد أضرار أخرى بالعائلات.

في بداية شهر أكتوبر ٢٠٠٣م أعلن قائد المنطقة المركزية عن إغلاق عسكري للمنطقة الواقعة بين الجدار الفاصل وشمال الضفة الغربية (المرحلة ألف) وبين الخط الأخضر بدون تحديد فترة زمنية، وطبقا للتعليمات الجديدة كان على كل فلسطيني أكبر من الثانية عشرة ويسكن في الجيوب التي كانت موجودة في المنطقة المغلقة أن يتلقى من الإدارة المدنية (تصريح مواطن دائم) لكي يستطيع الاستمرار والتواجد في منزله. أما بقية سكان الضفة فيجب عليهم الحصول على تصاريح خاصة لكي يستطيعوا الدخول إلى تلك المناطق.

إن إسرائيل أقامت بالفعل ؛ بطول أجزاء الجدار التي استُكمل بناءها ؛ بوابات يستطيع من خلالها أصحاب التصاريح العبور . ولكن

الطلبات الكثيرة للمواطنين لاستخراج تصريحات دخول تم رفضها سواء لأسباب أمنية أو بزعم أن أقاربهم من أصحاب الأراضي لم يبدوا رغبة في استخراج هذه التصاريح الإسرائيلية. أيضا فإن تلقي تصريح من الإدارة المدنية لم يكن يضمن عبور تلك البوابات حين تُغلق المناطق (إغلاقا كاملا) ففي هذه الظروف يتم إلغاء كافة التصاريح. بالإضافة إلى ذلك فإنه في أماكن كثيرة كان يلزم المواطنين للسفر مسافات طويلة عبور البوابات وأحيانا كانوا يسافرون في طرق غير ممهدة. إن صعوبة الوصول إلى الأراضي بسبب القيمة المالية المدفوعة في الوصول أدت إلى أن يصبح العمل بالزراعة غير مجدي ماديا، وأصبح كثير من السكان لا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم وفقدوا بالتالي المصدر الأساسي للرزق. إن مجموعة السمات المميزة للجدار الفاصل والتوازنات التي أدت إلى تحديد المسار خلقت انطباعا بأن إسرائيل تتعلل بمزاعم أمنية لتحدد بشكل منفرد حقائق على أرض الواقع ؛ بما يؤثر على أي ترتيبات مستقبلية يمكن التوصل إليها بين إسرائيل والفلسطينيين. لقد استخدمت إسرائيل هذه السياسة في الماضي وبررت مصادرة الأراضي لإقامة مستوطنات ووصفت إنشائها في ذلك الوقت بأنه ضرورة عسكرية ملحة وزعمت أنها مجرد خطوة أمنية ومرحلية. ثم أصبحت هذه المستوطنات حقيقة واقعية على الأراضي. وكما حدث بالنسبة للمستوطنات فإن الجدار الفاصل سينقلب إلى حقيقة دائمة تمهد الطريق أمام إسرائيل لضم هذه الأراضي.

إن لإسرائيل الحق والالتزام بالدفاع عن مواطنيها من أي عمليات انتحارية، إن إقامة الجدار الفاصل لمنع هذه العمليات داخل إسرائيل هو حل متطرف للغاية، لأن من شأنه أن يضر بالفلسطينيين إضرارا أقل – طبقا للإدعاء الحكومي – وحتى إن تقبلنا هذه المزاعم بأنه لا مفر من إقامة هذا الجدار فكان يجب إقامته على الخط الأخضر أو داخل إسرائيل.

في ٢٠٠٤/٧/٩ نشرت محكمة العدل الدولية "رأيها الاستشاري" في المساءلة القانونية الخاصة بالجدار الفاصل والذي تقيمه إسرائيل. جاء رأي محكمة العدل الدولية بناء على طلب قدمته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠٠٣/١٢/٣. تجدر الإشارة إلى أن إسرائيل رفضت أي تعاون مع ما طلبته الجمعية العامة، بزعم أنه لا توجد لمحكمة العدل الدولية أية صلاحيات لدراسة ومناقشة هذه المسألة . وفي الوثيقة التي قدمتها إسرائيل عللت بأن الإطار الطبيعي لهذه المساءلة قانونية يجب أن تتم من خلال العلاقات الثنائية بينها وبين الفلسطينيين. ولكن محكمة العدل الدولية رفضت بأغلبية الأصوات مزاعم إسرائيل بعدم صلاحيتها للحكم فى هذا الأمر . وقد توصل أحد القضاة إلى نتيجة أنه ليس لمحكمة العدل معلومات كافية يستطيع أن يبني عليها رأيه الاستشاري في هذه النقطة ولذلك فإنها غير مؤهلة لبحث مشكلة الجدار الفاصل. وأيضا لأن المحكمة لم تبحث جوهر المشكلة من قبل، وقد أوضحت المحكمة أن رأيها سيعالج فقط الأجزاء التي أقيمت من الجدار أو التي ستبنى بعيدا عن الخط الأخضر. تركزت وجهة النظر الرئيسية الأولى لرأي محكمة العدل على تأثيرات الجدار الفاصل على حق تقرير المصير للفلسطينيين. فيما يخص هذه المنطقة (سجلت) أن تعهد إسرائيل بأن الجدار سيستخدم فقط كوسيلة أمنية مؤقتة ؛ ومع هذا أشارت المحكمة أنه تساورها أحاسيس بالخوف من أن مسار الجدار يخلق "حقائق على أرض الواقع" تؤدي فيما بعد إلى ضم فعلي للأراضي ؛ وبالتالي يؤثر ذلك على رسم الحدود وتحديدها في المستقبل بين إسرائيل ودولة فلسطين. وبناء على رأي محكمة العدل الدولية فإن الضم الفعلي لأجزاء من الضفة الغربية لإسرائيل سيكون انتهاكا لحق تقرير المصير.

بحثت وجهة النظر الثانية في قانونية بناء الجدار على أساس الأحكام الإنسانية الدولية، في البداية رفضت محكمة العدل مزاعم إسرائيل بأن ميثاق جنيف الرابع لا يطبق على الأراضي الفلسطينية، ولأن الضفة الغربية وقطاع غزة لم

يكونوا أبدا جزءا من دولة ذات سيادة. وردا على هذه النقطة أكدت محكمة العدل أن سيطرة إسرائيل على هذه الأراضي بعد نشوب حرب بين دولتين هي جانب من الميثاق وبالتالي فإن سيطرتها على هذه الأراضي يجب أن تُدار بالموائمة مع الوثيقة.

ولُب المسألة، كما توصلت إليه محكمة العدل الدولية هو أن الجدار الفاصل سيؤدي إلى المساعدة في عملية الاستيطان والتي تشكل انتهاكا للفقرة ٤٦ من الوثيقة. لذلك، أشارت المحكمة إلى أن القيود المفروضة على السكان القاطنين في المساحة بين الجدار الفاصل وبين الخط الأخضر من الممكن أن تؤدي إلى تركهم أماكن سكنهم وهذا أيضا يخالف تلك الفقرة في الوثيقة. بالإضافة إلى ذلك، أكد رأي المحكمة أن السيطرة على أراضي خاصة لإقامة الجدار الفاصل يشكل إضرارا بالملكية الخاصة وتمثل أيضا انتهاكا للفقرة ٤٦، ٥٢ بالتعديلات التي أُدخلت على المحكمة منذ سنة ١٩٠٧، وانتهاكا أيضا للفقرة ٥٣ من وثيقة جنيف الرابعة.

تركزت وجهة النظر الثالثة من رأي المحكمة على مشروعية الجدار في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، في هذا الصدد أكدت المحكمة في رأيها بصورة قاطعة بالمعارضة لرأي إسرائيل أن هذا الحكم ينطبق على الأراضي المحتلة، في مقابل القانون الإنساني. وترى المحكمة أن الجدار الفاصل يضر بالحقوق المختلفة المذكورة في الوثائق الدولية والتي وقعت عليها إسرائيل: حق حرية الحركة وحق عدم التدخل في الشئون الخاصة للمنزل والعائلة المذكورين في الفقرات ١٢ و ١٧ من الوثيقة الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية وحقوق العمل لخلق مستوى معيشي مرتفع والصحة والتعليم المذكورين في الفقرات ٦، ١١، ١٢، ١٣ من الوثيقة الدولية بشأن الحقوق العامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. تجدر الإشارة إلى أن رأي المحكمة بحث بصورة محدودة زعم إسرائيل أن الإضرار بالحقوق مُبررة، طبقا للقانون الدولي والتي تعالج مشكلات أمنية شرعية. وذكرت المحكمة أيضا أن لإسرائيل الحق في الدفاع عن مواطنيها من أعمال عنف ولكن وسائل الدفاع يجب أن تكون متوافقة مع فقرات القانون الدولي.

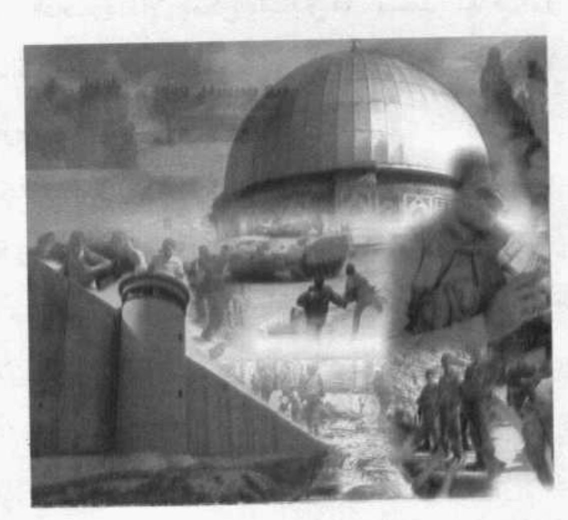
وقد تم تقليص النقاش حول مبررات الأجزاء التي أُقيمت من الجدار في الضفة الغربية وإلغاء الأوامر التي صدرت قبل إقامته وتعويض الفلسطينيين الذين أضيروا نتيجة لذلك. وأيضا **دعت محكمة العدل المجتمع الدولي لاستمرار تقديم المساعدة في هذه الحالة الغير قانونية ؛ والتي تولدت بعد إقامة الجدار ؛ واتخاذ وسائل قانونية لكي تؤدي إلى إيقاف الانتهاكات من جانب إسرائيل ؛ وتؤدي إلى التنفيذ القسري لوثيقة جنيف الرابعة.**

**حكم محكمة العدل العليا في مسألة بيت سوريك**

في ٢٠٠٤/٢/٢٦م قدم سكان مجموعة من القرى الواقعة شمال غرب القدس دعاوى قضائية كان من بينها مجموعة من سكان بيت سوريك لمحكمة العدل الإسرائيلية العليا ضد مسار الجدار الفاصل و تحديد مساره على مقربة من مناطق سكنهم. وقد انضم لهذه الدعوى "مجلس السلام والأمن" والذي قدم للمحكمة رأيه في المسار الذي تم تحديده بواسطة الدوائر الأمنية وكذلك اقتراحه الخاص بالمسار البديل والقريب جدا من الخط الأخضر والذي يقلل بشكل ملحوظ من حجم الإضرار بالسكان. وفي الحكم الذي صدر في ٢٠٠٤/٦/٣٠م حدد القضاة أهارون باراك، إلياهو متسا، وميشآل خشن أن ثلاثين كيلومترا من ٤٠ كيلومتر من مسار الجدار الفاصل تم بحثهم في إطار الدعاوى (بين جفعات زئيف وبين مكابيم) وجد أنه مسار غير قانوني وعلى ذلك فإن على الدولة عرض مسار آخر بديل. في إطار الحكم تمت دراسة ومناقشة مسألتان رئيسيتان وهما: هل للقائد العسكري صلاحيات للسيطرة على أراضي خاصة من أجل إقامة الجدار الفاصل ؟ وهل أن مسار الجدار في منطقة معينة والذي بحثته الدعوى يعتبر حكم نهائي؟ ومن أجل دراسة هذه المسائل بحثت المحكمة الاعتبارات المختلفة والتي تحدد من الناحية القانونية مدى صلاحيات الدوائر الأمنية بشأن إقامة الجدار. وكانت النتيجة التى تم التوصل إليها من هذا النقاش هو **أن الضفة الغربية تشكل منطقة محتلة تسري وتنطبق عليها أحكام القانون الدولي والإنساني والذي يعالج مشكلة الأراضي المحتلة:** إن التعديلات التي أُدخلت على محكمة العدل الدولية في لاهاي منذ عام ١٩٠٧

و"الفقرات الخاصة بالمعاملات الإنسانية" في وثيقة جنيف الرابعة (كوصف إسرائيل) حدد القضاة الآتي: إن القائد العسكري لا يكون من حقه إصدار تعليمات بشأن إقامة الجدار الفاصل ولا يمكن اعتبارها "ضما" لهذه الأراضي إلى دولة إسرائيل ....... لذلك فعلى القائد العسكري المسئول عن السيطرة على أراضي تم أخذها خلال الحروب إيجاد وخلق توازن بين الضرورات العسكرية وبين ضرورات واحتياجات السكان المحليين. وفي إطار ذلك التوازن لا ينبغي وضع اعتبارات أخرى كأن تكون اعتبارات سياسية، أوضم أراضي أو رسم حدود للدولة (الفقرة ٢٧) ..... وعلى هذا التحديد وجد القضاة أن "هذا الوضع ينطبق على الجدار الفاصل" لأن القرار أُتخِذ لضرورات عسكرية مشروعة. ومع هذا كعادتهم منذ سنوات كثيرة تجاهل القضاة في حكمهم مسألة عدم مشروعية المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الضفة الغربية طبقا لبنود القانون الدولي. ونتيجة لذلك امتنعوا عن دراسة وبحث تداعيات عدم شرعية وعدم قانونية الاعتبارات التي اعتمدوا عليها لبناء الجدار الفاصل. وطبقا للحكم فإن جوهر حقيقة الاعتبارات من وراء بناء الجدار الفاصل كانت اعتبارات عسكرية شرعية، ولكنها لا تعفي القائد العسكري من التزامه باختيار مسار "بمعيار" يوازن بين الاعتبارات الأمنية وبين احتياجات السكان . وقد حُدد أيضا في الحكم أن أغلب المسار في المنطقة التي تمت مناقشة الدعاوى الخاصة بها لم يراعي هذا المعيار لأنه يضر إضرارا بالغا بالنسيج الخاص بحياة السكان. إن الأضرار من وراء إقامة الجدار الفاصل لا تقتصر على الإضرار بالأراضي أو بطرق الوصول إليها، بل أضرارا أكثر من ذلك بكثير. تنصب على نسيج حياة السكان، فإنه في أجزاء كثيرة يمر الجدار بالقرب من بيوتهم. وفي أماكن محددة (مثل بيت سوريك) يطوق الجدار الفاصل القرية من الغرب والجنوب والشرق ...... (فقرة ٤٨).

بعد صدور حكم المحكمة أصدر شارون تعليماته للدوائر الأمنية بفحص مسار الجدار الفاصل من جديد ومواءمته مع جوهر حكم محكمة العدل العليا. وتم التصديق على المسار الجديد الذي افترضته الدوائر الأمنية في سبتمبر ٢٠٠٤ وتصدق عليه من قبل الحكومة في ٢٠/٢/٢٠٠٥م.



**مسار الجدار حول القدس الشرقية**

طبقا لخطة الحكومة سيطوق الجدار الفاصل أيضا شرق القدس من خلال فصلها عن الضفة الغربية، وقد اتخذت قرارات بدء البناء في الجدار في هذه المنطقة وكذلك الحصول على التصديقات على ثلاث مراحل أساسية:

١- في يونيو ٢٠٠٢ وفي إطار اتخاذ القرار الرئيسي لبناء الجدار الفاصل بكامله تم التصديق على مسار المرحلة الأولى والتي ضمت جزئين من الشمال ومن جنوب القدس. الجزء الشمالي يقع على مساحة عشرة كيلومترات من معسكر عوفر في الغرب وحتى حاجز قلندية في الشرق. الجزء الجنوبي ويضم عشرة كيلومترات عن طريق الأنفاق في الغرب وحتى بلدية بيت ساحور (جنوب هر حوما) في الشرق. وقد اكتملت أعمال البناء في هذان الجزآن في يوليو ٢٠٠٣.

٢- في شهر سبتمبر ٢٠٠٣ صدقت لجنة الوزراء المعنية بشئون الأمن على مسار الجدار في بقية المناطق حول القدس باستثناء الجزء القريب من مستوطنة "معاليه أدوميم"، وذلك في إطار تصديقات على المراحل (ج) و (د) من الجدار بكامله، وقد تعرض هذا التصديق أيضا لثلاثة أجزاء غير مألوفة الأول يقع على

مساحة بطول ١٧ كيلومتر من الطرف الشرقي لبلدية بيت ساحور في الجنوب وحتى الطرف الشرقي لبلدية العذرية في الشمال. والجزء الثاني بطول ١٤ كيلومتر من الطرف الجنوبي من قرية عناتا وحتى حاجز قلندية في الشمال. والجزء الثالث أقيم بطول ١٤ كيلومتر ويطوق خمسة قرى من جنوب غرب القدس (بير نبالة، الجديرة، الجيب، بيت حنينا البلد، النبي صموئيل) القريبة من حدود الحضر. أغلب أجزاء الجدار في هذه المناطق ستكون في صورة سور جدارى. إن التقدم في بناء هذه الأجزاء لن يكون متناسقا، وفي مناطق أخرى محددة اكتمل البناء منذ زمن وفي مناطق أخرى لم يبدأ البناء بعد.

٣- في فبراير ٢٠٠٥ في أعقاب صدور حكم محكمة العدل العليا والذي صدر في شهر يونيو ٢٠٠٤و أبطل بناء إحدى قطع الجدار وعلل الحكم ذلك بضعف التبريرات، وبعد ذلك صدقت حكومة إسرائيل على **المسار المعدل للجدار بكامله**، وقد ضم المسار المعدل عدة تغييرات جوهرية في أماكن مختلفة، ولكن في منطقة القدس **ظل المسار القديم** كما هو بلا تغيير، إلا من مساحة ٤٠ كيلومتر ستطوق مستوطنة معاليه أدوميم والمستوطنات القريبة منها "كفر أدوميم، عنتوت، نوفيه فرات، قيدر". مع ذلك لم تصدق الحكومة على بدء البناء في هذا الجزء واشترطت الحصول على "تصديق قانوني إضافي" من الجهات السياسية.

إن المبدأ الراجح في تحديد مسار الجدار في منطقة القدس الشرقية كان نتاج القرب الشديد بين الجدار وبين خط الحدود المحلي للمدينة. الأراضي القانونية للقدس حُددت من جديد في عام ١٩٦٧ بعد أن تم ضم أراضي من الضفة الغربية (حوالي ٧٠٠٠٠ دونم) إلى إسرائيل. وفي هذه الأراضي يقطن اليوم حوالي ٢٢٠٠٠٠ فلسطيني وتم الحفاظ على مبدأ الربط في الحدود المحلية بشكل عام

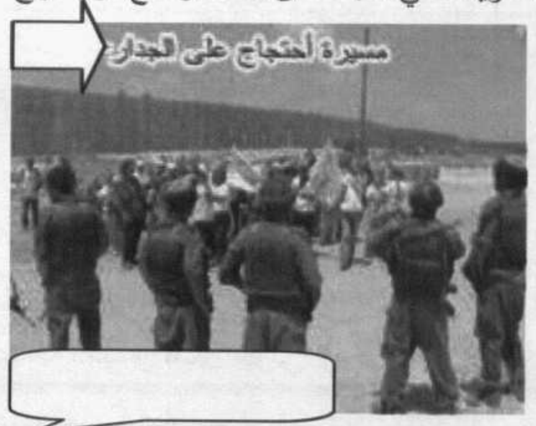
بطول مسار الجدار باستثناء جزأين ظاهرين: حي "كوفر عقب" ومخـيم اللاجئـين "شوعفاط" واللذين سيتم فصلهما من بقية أجزاء المدينة على الرغم من وجودهمـا بداخل المجال القانوني لبلدية القدس. وبالقرب من حدود القدس تقع عدة مدن (مـن بينها رام الله وبيت لحم) ومدن يقطن بها مئات الآلاف من الفلسطينيين المـرتبطين بالقدس لاعتبارات مختلفة. وهذه العلاقة قوية وبخاصة فيما يتصل بالقرى والبلديات القريبة من الحدود الشرقية للقدس: الرام وضاحية البريد، حزمة، عناتا، العزيرية، أبو ديس، سواحرا الشرقية، والشيخ سعد (والضواحي) التي يعيش بها ما يزيد على ١٠٠٠٠٠فلسطينى، فهذه الضواحي متصلة برصيف مبني كامل للضواحي والأحياء داخل الأراضي القانونية للقدس . والحدود المحلية لم يكن لها تأثير على تواصـل الحياة للمواطنين على جانبي المدينة، حتى النهاية. فسكان الضواحي الذين يحملون بطاقات هوية فلسطينية مطلوب منهم حقا الحصول على تصاريح للدخول لـشرق القدس ولكن في الحقيقة فإن أغلبهم يدخلون بدون هذه التصاريح كما جرت العادة.

إن الآلاف من الأطفال الذين يسكنون في الضواحي يتعلمون في دوائر التعليم في شرق القدس وأطفال كثيرون ممن يعيشون داخل الأراضي القانونية للمدينة يتعلمون في المدارس الموجودة خارجها، وهذه العلاقات المتبادلة متشابهة أيضا بنطاق أقل بكثير في مجال التعليم العالي.

والحقيقة أنه لا يوجد على الإطلاق في هذه الضواحي مستشفى واحدة. وأغلب السكان يتلقون الخدمات الطبية في المستشفيات والعيادات الموجودة في شرق القدس، فالنساء الذين يسكنون في الضواحي يصلون دائما للمستشفيات في بيت لحم ورام الله مرتبطة بعبور حاجز مأهول ومزدحم (حاجز الكونتينر وحاجز قلندية) ومن المحتمل أن يستغرق العبور وقتا طويلا.

إن جزءا كبيرا من قوة العمل في الضواحي القريبة من القدس يعملون في القدس (شاملة كل أجزائها) كما أن أرزاق وأقوات أصحاب المحلات، والمصانع تعتمد على زبائن يصلون إليهم من القدس، ولقد أغلقت أبواب رزق كثيرة منذ بدأ بناء الجدار الفاصل.

سكان شرق القدس يرتبطون ارتباطا وثيقا عائليا واجتماعيا مع سكان الضفة الغربية بشكل عام وبسكان الأحياء القريبة من القدس على وجه الخصوص، وإسرائيل تزعم أن الأبواب التي أُقيمت بطول الجدار الفاصل ستتيح حرية الحركة للجمهور من جانب إلى الجانب الآخر ؛ وفي نفس الوقت لن تضر بنسيج الحياة. ولكن التجربة أظهرت أن هذه البوابات في الضفة الغربية تشكل عائقا كافيا، لأن العبور عن طريقها يلزم الحصول على تصاريح وأن الكثيرين ممن يطلبون هذه التصاريح تم توصيفهم على أنهم "ممنوعون" لأسباب مختلفة ومتعددة.وأغلب البوابات تُفتح ساعات قليلة خلال اليوم وبشكل لا يفي بمتطلبات احتياجات السكان . والعبور خلال هذه البوابات مرتبط فى أحيان كثيرة بانتظار طويل إما بسبب التأخير في فتحها أو بسبب الطوابير الطويلة التي نتجت عن ذلك الوضع. ويصرح المتحدثون الرسميون الإسرائيليون في كل مناسبة أن الاعتبارات التي وضعت في اختيار مسار الجدار كانت عديدة من أهمها: اعتبارات أمنية واعتبارات أخرى لتقليل حجم الأضرار المتوقعة للسكان الفلسطينيين ؛ ولكن الاعتماد على




الحدود المحلية للمدينة كنقطة رئيسية تنفي من البداية هذان الاعتباران ؛ من ناحية أن المسار يُبقي بداخله فى القدس الشرقية ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠ فلسطيني يرتبطون ارتباطا وثيقا بنضال شعبهم ضد الجانب "الإسرائيلي" ؛ ومن ناحية أخرى لأن المسار يفصل بين الفلسطينيين الذين يعيشون على جانبيه مما يضر كثيرا بنسيج الحياة الاجتماعية . إن الارتباط بين الحدود المحلية والمبررات الهزيلة التي قيلت تقود لنتيجة أن الاعتبار الرئيسي في اختيار المسار كان لاعتبارات أمنية، ويؤكد ذلك عدم تحمل الحكومة للمسئولية السياسية المرتبطة باختيار المسار بالكامل لأنه يضر بأسطورة "إسرائيل الموحدة وعاصمتها الأبدية القدس".

إن موقف بتسيلم نحو الحياة التي تبلورت منذ ضم القدس الشرقية لإسرائيل في

عام ١٩٦٧ وفي أجزاء كثيرة من المدينة يتحتم أن يكون الحل الأمني معتمدا على رفض أي خطوات أحادية الجانب لإقامة أى عائق طبيعي، وبخاصة لأن إقامة هذا العائق على الخط الأخضر سيضر كثيرا بحقوق الإنسان. **على إسرائيل أن تنفذ التزاماتها وأن تشعر بالقلق لأمن مواطنيها وأن تبحث عن وسائل أخرى تتوافق مع احترام حقوق الإنسان لكل من يعيشون على أراضي تحت سيطرتها. والجداول التالية تؤكد عكس ذلك تماما :**

| **أراضي محاطة بالجدار** | **حجم المساحة بالدونم** | **النسبة المئوية من مساحةالضفة الغربية** |
|---|---|---|
| أراضي غرب الجدار الفاصل بما في ذلك أريئيل ومعاليه أدوميم وشرق القدس | ٥٣٦٢٠٠ | ٩,٥% |
| أراضي من غرب الجدار وتحتاج إلى تصديق إضافي في المستقبل | ٢٠٥٣٥٠ | ٣,٧% |
| أراضي أحياء فلسطينية من شرق الجدار محاطة بالجدار بشكل جزئي أو كامل | ١٦٠٥٠٠ | ٢,٩% |

| **طول المسار المقام والمقترح** | **المساحة (كم)** |
|---|---|
| مساحة الجدار بما في ذلك أجزاء المسار التي تحتاج إلى تصديق إضافي في المستقبل (أريئيل، معاليه أدوميم) والمسار الجنوبي ومساحته ١٦,٤ كم | ٦٢٠ |
| طول الجدار بدون أجزاء المسار التي تحتاج إلى تصديق إضافي في المستقبل | ٤٤٦ |
| طول الجدار حول أريئيل ومعاليه أدوميم | ١٥٨ |

| حجم أعمال البناء في الجدار حتى يناير ٢٠٠٦ | المساحة (كم) |
|---|---|
| حجم المساحة التي بنيت | ٢١٣ |
| أجزاء من السور تم اكتمال البناء فيها داخل الجدار الفاصل | ١٦,٣٠ |
| أجزاء من الجدار تحت البناء | ١١٤ |
| أجزاء تم التصديق على إقامتها ولكن لم يبدأ فيها البناء | ٢٩٣ |

| السكان الفلسطينيين الذين أضيروا من مسار الجدار | عدد الأحياء | عدد السكان |
|---|---|---|
| أحياء في غرب الجدار | ٢١ | ٣٠٥٠٠ |
| أحياء في شرق الجدار مطوقة بالجدار من ثلاثة جهات على الأقل | ٥٠ | ٢٤٤٠٠٠ |
| شرق القدس | ٢١ | ٢١٦٠٠٠ |
| الإجمالي | ٩٢ | ٤٩٠٥٠٠ |
| مستوطنات في شرق القدس | ١٢ | ١٨٣٨٠٠ |
| الإجمالي | ١٢٩ | ٤٠٦٩٠٠ |

**شهادات:-**

- قيود على سكان قرية ضبعة نتيجة لبناء الجدار الفاصل، منطقة قلقيلية شهر يوليو ٢٠٠٥، الاسم عبد اللطيف إبراهيم الأعرج عودة.
- قيود على سكان قرية رأس الطيرة في أعقاب بناء الجدار الفاصل، منطقة قلقيلية شهر يوليو ٢٠٠٥، الاسم ياسين يونس محمد مراعبة.
- شرطة حرس الحدود ضربوا فلسطينيين حاولوا منع البلدوزرات من تمهيد مسار الجدار الفاصل على حقول الزيتون التي يمتلكونها، بيت سوريك شهر يونيو ٢٠٠٥، نبيل إبراهيم حسيني الجمل.
- جنود منعوا مزارعين من إطفاء حرائق اندلعت في بساتينهم بالقرب من الجدار الفاصل، العقبة، جنين مايو ٢٠٠٥، تيسير فتحي طه عمارنا.
- الجدار الفاصل يضر أرزاق وأقوات عائلة كتانة من قرية كفني في شمال الضفة الغربية، إبراهيم محمد كتانة.
- جنود الاحتلال الإسرائيلي أطلقوا الطلقات النارية على شباب قذفوا الحجارة في بيت ليكيا وقتلوا اثنين منهم في بيت ليكيا شهر مايو ٢٠٠٥، مهني خضر ومحمد عيد ومعمش عاصي.
- أصابت قوات الأمن بكر عاصي البالغ من العمر ١٢ عاما بطلقات نارية، بيت ليكيا في شهر إبريل ٢٠٠٥، عودي مفيد محمود على عاصي.
- بناء الجدار الفاصل أضر بأقوات حسام عاصي من سكان قرية فرعون القريبة من طولكرم، إبريل ٢٠٠٤، حسام سليمة حسن عاصي.

- بناء الجدار الفاصل أضر بأقوات محمد سليمة وأفراد عائلته من سكان قرية جيوس القريبة من قلقيلية شهر مارس ٢٠٠٤، محمد حسن محمد سليمة.
- شرطة حرس الحدود تحرشوا جنسيا وعذبوا مزارعين من زيتا طولكرم في صيف ٢٠٠٣، إياد محمد سعيد أبو حمدة وسمر جابر محمود أبو حمدة.
- صعوبة الحياة في قرية نعمان في شرق القدس، رادي عبد علي عطية وعائشة شحادة موسى حماد.
- جنود جيش الدفاع ضربوا رئيس مجلس قرية بيت دجي وأوقفوه يوما كاملا عند معبر بيت سوريك في شهر يونيو ٢٠٠٣، ناصر خليل سليمة.
- شرطي حرس الحدود دفع أحد سكان قرية عتيل لأن يأتي بفعل جنسي مع حمار. زيتا، طولكرم، يونيو ٢٠٠٣، نزيه صالح عواد ديميري.
- عزل عائلة زيد في منطقة جنين في أعقاب بناء الجدار الفاصل، نائل عزيز صالح زيد.

## الخاتمة والتعليق

**بقلم المهندس / توفيق الشريف**

**بعد أن أمضى اللص مدة العقوبة خمس سنوات في السجن وخرج ، سأله البعض عن جريمته التي استوجبت هذه العقوبة فأجاب " سرقت حبلا من الليف لا يزيد طوله عن متر واحد .**

**" فاستهجن الناس عقوبة قاسية وجريمة بسيطة !!**

**غير أن اللص أوضح الأمر فقال " لقد كان في الطرف الآخر من الحبل ، جاموسة!!**

يقدم تقرير **مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية " بتسيلم "** حقائق دامغة ، عن معاناة عشرات الألوف من الأسر الفلسطينية يسكنون نحو ٧٠ قرية ومجمع سكني ، عزلهم الجدار الإسرائيلي الفاصل عن أراضيهم وحقولهم ، وعن مراعي ماشيتهم ، ومصادر أرزاقهم في الضفة الغربية ، كما أنهم انقطعوا بين الجدار العازل والخط الأخضر، عن مؤسساتهم الخدمية التعليمة والصحية والاجتماعية ، فتعرضوا على جانبي الجدار ، لمزيد من المعاناة والتمزق والتشتت

.



غير أن هذا كله لا يمثل إلا الطرف الأول من الحبل المسروق ، الذي يقود في النهاية ألى أقسى نكبة أصابت الأمة العربية والإسلامية ، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة عبر التاريخ القديم والحديث ، **نكبة ضياع فلسطين كلها وتشريد شعبها .**

التباكي على نزع ملكية بضع آلاف من الدونمات ، لا يغني عن البكاء على **نزع ملكية الوطن والمقدسات** ، ومعاناة عشرات الألوف من البشر ، لا يجب أن تصرف النظر عن معاناة **نحو عشرة ملايين هم شعب فلسطين ، يعيشون قسوة الشتات والضياع والحصار ، ويواجهون الإبادة والاغتيال والاعتقال والتشرد لما يزيد عن نصف قرن .**

عمل جيد ومحمود ، أن تنتقد منظمة " بتسيلم الإسرائيلية ، وتدين ، مشروع الجدار العازل، الذي يمثل انتهاكا صارخا لحقوق الفلسطينيين في القرى والتجمعات السكنية العربية على جانبي الجدار العازل ، ويحيل حياتهم اليومية إلى جحيم لا يطاق ، ولسوف يقابل محبو العدل والحق والسلام في العالم كله – هذا الجهد العظيم بالشكر ، والتقدير ، **وقد يضفي هذا العمل مسحة إنسانية على وجه إسرائيل العبوس الكالح ، ويدخل صوت التعقل إلى معزوفة العربدة والتعنت والغطرسة** ، التي سارت إسرائيل على إيقاعها ، منذ إنشائها – ، **كما أنه قد يؤسس بارقة أمل في إمكانية التفاهم والتعايش .**

ولعل هذه النتيجة المرتقبة او المرجوة ، هي **أحد الأهداف الدعائية المقصودة ، من تقرير بتسيلم** عن حقوق الإنسان الفلسطيني على جانبي الجدار العازل .

ورغم أن "**بتسيلم" منظمة إسرائيلية مستقلة** ، هدفها المعلن هو الدفاع عن حقوق الإنسان ، وخاصة في الجوانب الإنسانية ، – إلا أن أعضاءها اسرائيليون

بطبيعة الحال ، والمرجح أن بعضهم ، او حتى جميعهم ، صهاينة ، يؤمنون بالأيدولوجية الصهيونية القائمة على الغزو الإحلالي الاستيطاني ، والاستعلاء العنصري ، والتوسع الاستعماري ، واغتصاب الأراضي ، وإبادة أصحابها – بل لعل بعضهم ساهم في ترسيخ الكيان الصهيوني في الأراضي العربية ، وشارك في عمليات الإرهاب قبل قيام إسرائيل، وفي الحروب العدوانية الاستباقية بعد قيامها – ومن هنا ، فإن تقرير " بتسيلم " لا يمثل تغيرا جذريا في الأفكار ، بقدر ما هو **صيحة إنذار – تهدف فيما تهدف إليه – حماية إسرائيل من نفسها ،** وتحذيرها من الاعتماد على القوة ، والإفراط في استخدامها ، فإن لجواد القوة كبوة قاتلة ، وإن للظلم عاقبة وخيمة ، وإن للشعوب المقهورة – إذا طال استفزازها – صحوة وغضبة ووثبة لا تبقى ولاتذر .



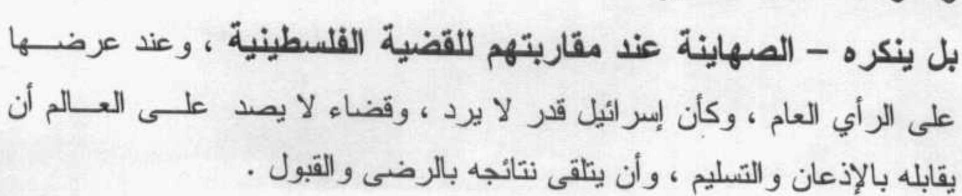
ومن أجل تجنب هذه المخاطر – تجاوزت " بتسيلم " عن بعض جوانب الأفكار الصهيونية التقليدية ، وخرجت عن إطارها وقيدها الصارم ، كما تخلت عن النفاق السياسي المعهود للحكومة الإسرائيلية أو المجتمع أو خداعهما، **مما أعطى التقرير قوة ومصداقية**، فإن الواقع الدولي والإقليمي ، الذي يحمل للمشروع الصهيوني ، ولاسرائيل ، كثيرا من الأخطار ، لا يحتمل التسويف أوالمداهنة، بل يتطلب من منظمات المجتمع الصهيوني وشرائحه المختلفة، إصدار صيحات التحذير والإنذار ، وهكذا .. علينا أن **نأخذ تقرير بتسيلم على أنه صيحة تحذير وإنذار ، أكثر من أن يكون تعبيرا عن تحول في التوجهات والأفكار .**

أوضح التقرير بما لا يدع مجالا للشك ، أن الهدف الأوحد من الجدار ، هو اغتصاب مزيد من الأراضي الفلسطينية ، ومصادرتها وضمها إلى إسرائيل ، وأن الادعاء بضرورات الأمن ، إن هو إلا مبرر مخادع لتحقيق هذا الهدف ، وما الجدار إلا أحد عناصر المشروع الاستيطاني المعروف .

كما أحسن التقرير وأجاد في عرض الجوانب الإنسانية المأساوية ، التي يعانيها آلاف الفلسطينيين ، نتيجة اختراق الجدار العازل لأراضيهم ، وحصرهم عنها في معازل " آبارتهايد" تتعذر فيها المعيشة ، ولا تستقيم معها الحياة .

كما أورد التقرير نماذج حية ، وعرض حالات صارخة ، ووثق المعلومات والبيانات والحقائق بصورة أعطت التقرير مصداقية وقوة .

إلا أن هذا الطرح الجيد – لا يختلف في بعض جوانبه عن **الأسلوب الصهيوني الذي يتناول القضية الفلسطينية برمتها ، على أنها مأساة إنسانية فقط** ، يتعين على المجتمع الدولي – وليس إسرائيل – التعاون على حلها ومعالجتها – فهي في الخطاب الصهيوني قضية مهاجرين ولاجئين – يمكن أن تستوعبهم الدول التي لجأوا إليها من منطلق إنساني ، **أما فلسطين الوطن والشعب ، والمقدسات والحق ، والهوية والحضارة ، والعقيدة والكرامة ، كل ذلك يهمله – بل ينكره – الصهاينة عند مقاربتهم للقضية الفلسطينية** ، وعند عرضها على الرأي العام ، وكأن إسرائيل قدر لا يرد ، وقضاء لا يصد على العالم أن يقابله بالإذعان والتسليم ، وأن يتلقى نتائجه بالرضى والقبول .



إعتمد المشروع الصهيوني على القوة العسكرية لاغتصاب الأراضي وتشريد الشعب ، وإحلال المستوطنين المجلوبين من أنحاء العالم محلهم ، وعلى القوة أيضا لحماية ما يتم سلبه ونهبه ، وعلى القوة أيضا لضمان الأمن والوجود والبقاء ، تلك هي أهم ركائزالمشروع الصهيوني ، وأهم مبادئ العقيدة العسكرية الإسرائيلية .

ولذلك حرصت إسرائيل على امتلاك الأسلحة النووية ، وزودت جيشها بأحدث الأسلحة المتطورة والذكية ، ووطئت أقدام جنودها أرض سيناء المصرية ، والجولان السورية ، والأغوار الأردنية ، والعاصمة اللبنانية ، وكل أرض فلسطين التاريخية .. فماذا كانت النتيجة؟!!



انسحبت من سيناء بعد حرب رمضان المجيدة ، وانسحبت من الجنوب اللبناني ، وانهزمت أمام المقاومة الإسلامية في لبنان ، وانسحبت من غزه ، تحت وطأة المقاومة الإسلامية في القطاع ، ولم تحقق الأمن المنشود للمستوطنين الإسرائيليين في أعماق الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وعادت إسرائيل – بعد أكثر من نصف قرن من وجودها – تستجدي من المقاومة الإسلامية في فلسطين ، الاعتراف بشرعية وجودها – وفشلت محاولاتها ودعايتها في استجلاب مزيد من المستوطنين – بل على العكس ، نشطت الهجرة المضادة من إسرائيل إلى بلدان أوروبا الشرقية

والغربية وإلى أمريكا –حتى ساد شعور عالمي بعدم صلاحية المشروع الصهيوني للبقاء ، وأنه على وشك الانيهار ، فهل يستطيع الجدار العازل إيقاف الانهيار ؟ !! هل الجدار العازل إضافة أمنية حقيقية لإسرائيل ومستوطنيها ؟!! وهل ينجح الجدار العازل في تحقيق ما فشل في تحقيقه خط بارليف وقناة السويس وشبكة النابالم الحارقة، التى تجعل من القناة فى لحظة سدا من اللهب ؟؟ وفشلت في تحقيقه حقول الألغام والجدران الخرسانية المكهربة والحصون المنيعة على طول الحدود اللبنانية الفلسطينية ، كما فشلت في تحقيقه الطرق الالتفافية والكتل الاستيطانية المحيطة بإسرائيل ؟!!! هل تحقق لإسرائيل الأمن بإنشاء مناطق واسعة منزوعة السلاح حول فلسطين المحتلة ؟؟ " ثم ما " موقف الجدار " من صاروخ شهاب ، والزلزال ، وصاروخ القسام ، وغيرها من التي ستتطور دائما مع امتداد



الصراع وتطور المواجهة ؟ جميع هذه الاسئلة يجيب عنها تقرير بتسيلم الذي بين أيدينا بكل صراحة وصدق ، وذلك بتأكيده أن **الجدار الإسرائيلي العازل ليس إلا ذريعة لاستلاب الأرض، وتوسيع المستوطنات، وتشريد آلاف جديدة من الفلسطينيين، ولا صلة له – من قريب أو بعيد – بالاعتبارات الأمنية .**

## الدوافع النفسية وراء بناء الجدر

سلوكيات إسرائيل ومعاملاتها بوجه عام ، ترجع إلى مشاعر وجدانية عميقة في تكوين النفسية الإسرائيلية – فلا زالت هواجس الخوف والرعب تسيطر على الذاكرة الإسرائيلية العامة ، تجسد آلام الماضي ، وأخطار الحاضر ، وحلكة المستقبل – وتطبع العلاقات والمعاملات الإسرائيلية العامة ، بالشك والتوجس ، وسلوكها بالعدوان والعنف .



يتجلى هذا في رغبة إسرائيل أن يعيش مستوطنوها وراء الأسواروالجدران ، فيما يشبه "الجيتو الكبير " وحرصها الدائم في البحث عن حدود آمنة ، يمكن الدفاع عنها ، باعتبار أن الهجوم عليها أمر حتمي لا مفر منه ، ويغذي هذه المشاعر ، خوفها الدائم من أصحاب الحقوق التي سلبتها ، والمظالم التي ارتكبتها ، والدماء التي سفكتها ، والأرواح التي أزهقتها ، حتى أحاطت بها ذنوبها ، وطاردتها أخطاؤها ، فغدت كالوحش المطارد في الفلاة ، لا تغفو له عين ، ولا يهدأ له بال :

ينام بإحدى مقلتيه ويتقي ❖ بأخرى المنايا فهو يقظان نائم

أصيب الإسرائيليون بمرض الشعور الدائم بالخوف – وهو مرض نفسي معروف البارانويا Paranoia وصدق الله تعالى حيث يقول " **وقذف في قلوبهم**

**الرعب يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنون ، فاعتبروا يا أولي الأبصار**" – ودأبت التربية الإسرائيلية على تغذية أجيالها بمشاعر الخوف الدائم – فعلى اليهودي أن يعتبر نفسه هو من خرج من مصر كما تروى أسطورة الفصح ، أو أنه وحده الذي نجا من أوشوفيتس ، ومن محارق النازية .

وفي سياق البحث عن الأمن ، ارتكبت إسرائيل الكثير من الجرائم ، فضربت بالقانون الدولي عرض الأفق ، وضربت بالقيم الأخلاقية والحضارية عرض الجدار ، فانتهكت واغتصبت ، وأقامت دولة من المستوطنات على أرض مغتصبة.

أشار تقرير بتسليم إلى عدم قانونية المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي المحتلة ، وإلى عدم شرعيتها – وبالتالي فإن أي عمل يمنح هذه المستوطنات صفة الدوام ، هو عمل غير شرعي أيضا ، غير أن التقرير عاد فأكد **أن حماية المستوطنين داخل هذه المستوطنات عمل شرعي – على أن لا يمنح هذه المستوطنات وضعا أبديا عن طريق مصادرة أملاك خاصة.**

والملاحظة بأن الوضع الأبدي ، والوضع المؤقت ، للمستوطنات الإسرائيلية حالة وصفية غير محددة ، أتاحت لإسرائيل إقامة العديد من المستوطنات ، صادرت من أجلها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية ، وشردت بسببها المئات من الأسر الفلسطينية ، تحت عنوان أنها **مستوطنات مؤقتة – تحولت مع الأيام إلى كتل استيطانية سكنية – تفرضها إسرائيل كأمر واقع ، أو تستخدمها كأوراق ضغط خلال المفاوضات العقيمة الطويلة مع الجانب الفلسطيني – أو تختزنها لتبادل الأراضي او الابتزاز السياسي والمساومة ، عند الوصول إلى المراحل النهائية في هذه المفاوضات ، التي تبدو أنها لا نهائية .**

يؤكد هذا التلاعب ما ورد في نص فتوى محكمة العدل الدولية في لاهاي ، الصادرة في ٩ يوليو ٢٠٠٤ ، في شأن جدار الفصل الإسرائيلي في الأراضي

الفلسطينية ، الفقرة ١١٥ ، حيث تشير المحكمة إلى تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المقدم إليها " **أن بناء الحاجز يمثل محاولة ضم الأرض بما يتعارض والقانون الدولي ، وأن الضم الفعلي للأرض يتعارض مع السيادة الإقليمية ومع حق الفلسطينيين في تقرير المصير** ، وتقول المحكمة " إن هذا الرأي تكرر في عدد من البيانات الخطية المقدمة للمحكمة ، وفي الآراء التي تم التعبير عنها خلال الجلسات ، وفي هذا السياق تأكد **أن مسار الجدار قد تم تصميمه ليغير التركيبة السكانية للأرض الفلسطينية المحتلة** ، بما في ذلك القدس الشرقية عن طريق تعزيز المستوطنات الإسرائيلية ، المشيدة بطريقة غير قانونية على الأرض الفلسطينية المحتلة – كما تأكد أن **الجدار العازل يهدف إلى إنقاص وتقطيع المجال الإقليمي ، الذي يحق للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير المصير عليه .**

وتقرر محكمة العدل الدولية في تقريرها ، البند ١١٦، والبند ١٢١ ، " أن إسرائيل زعمت أن الهدف الوحيد للجدار هو تمكينها من أن تكافح بفعالية الهجمات الفدائية من الضفة الغربية – وكررت مرارا أن الحاجز هو إجراء مؤقت ، وفي حين تلاحظ المحكمة التأكيدات المقدمة من إسرائيل بأن إنشاء الجدار لا يرتقي إلى الضم والإلحاق ، وأن الجدار ذو طبيعة مؤقتة ، فإنها ( أي المحكمة ) – لا يمكنها مع ذلك – أن تظل غير مبالية ببعض المخاوف ، التي أعربت أطراف عنها **من أن المسار الذي يسلكه الجدار سوف يحدد مسبقا الحدود المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين ، والخشية**

**من أن إسرائيل ربما تعمد إلى ضم المستوطنات وسبل الوصول إليها ، وتعتبر المحكمة أن إنشاء الجدار وما يرتبط به من نظام يخلق أمرا واقعا على الأرض ، يمكن أن يصبح دائما – وفي هذه الحالة لا يمكن إلا أن يرتقي الجدار إلى الضم بمنطق الأمر الواقع " .**

من ناحية أخرى كرر " **تقرير بتسيلم** " الذي بين أيدينا ، في أكثر من موضع ، أن الجدار العازل تم في كل مراحله تقريبا ، مستندا إلى أحكام أصدرتها محكمة العدل العليا الإسرائيلية ، بناء على شكاوى تقدم بها الفلسطينيون المتضررون من الجدار العازل إلى تلك المحكمة ، بما قد **يلقي ظلالا من الشرعية القانونية الإسرائيلية الزائفة** ، على بناء الجدار العازل ، وعلى مساره في الضفة الغربية .

وهنا نلمح – تناقضا بين عدم شرعية الجدار طبقا لمبادئ القانون الدولي ، وشرعية زائفة بالتطبيق للقوانين الإسرائيلية الملزمة لمحكمة العدل العليا الإسرائيلية .

ويرجع هذا التناقض بين القضاء الدولى والقضاء الإسرائيلى، إلا **أن تقرير بتسيلم قد أغفل الإشارة إلى القوانين العنصرية التي تلتزمها محكمة العدل العليا الإسرائيلية عند إصدار أحكامها** ، وتمارس من خلالها ، التنكيل بالفلسطينيين، وتعطيل مصالحهم ، وإهدار حقوقهم ، ودفعهم دفعا إلى الهجرة ، لتصبح أراضيهم "أراضي غائبين" ، تصح مصادرتها عملا بقانون " **أملاك الغائبين**" ، أو حرمانهم من الوصول إليها لإصلاحها وزراعتها ، بسبب إغلاق المنافذ والمعابر – وإعاقة التنقل عبر السدود والحواجز العسكرية ، والجدران العازلة ، وقوانين الطوارئ ، ومنع التجول – لتصبح الأراضي الفلسطينية بعد هذه المعوقات " **أرضا مهجورة** " **يحق للدولة مصادرتها وامتلاكها** ، مع غيرها من الأراضي المباحة وفقا لقانون **أملاك الدولة** .



ولو أن تقرير بتسيلم أشار إلى هذه القوانين العنصرية الاستفزازية ، لأسقط عن أحكام محكمة العدل العليا الإسرائيلية كل ظلال الشرعية الزائفة ، التى يمكن أن يتوهمها قارىء التقرير .

لقد أغفل **تقرير بتسيلم** ذكر منظومة القوانين العنصرية الإسرائيلية ومنها على سبيل المثال "**قانون أملاك الغائبين**" ، و" **قانون العودة**" ، و" **قانون الجنسية**" ، و" **قانون استملاك الأراضي والتصرف فيها** " **وقوانين البلديات** " **(قوانين البيئة )**، و" **قوانين الطوارئ المختلفة** " ، و" **قوانين الإقامة والتنقل وتوزيع السكان**" ، وكلها قوانين تعبر عن فكر صهيوني عنصري ، مغرق في الحقد والكراهية ، والعنصرية والتعصب .

لم يغفل تقرير بتسيلم ذكر هذه القوانين فقط ، بل إنه سايرها ، وخضع لأحكامها ، حين أشار إلى خطط إقامة الجدار العازل ، فأورد في التقرير ما يشكك في ملكية الفلسطينيين لهذه الأراضي – يقول التقرير :

- **الخطة رقم ١١٥/٨**

التي أطلق عليها اسم " جفعت طل " صاحب الأرض المذكورة في الخطة هو المسئول أو القيم على **أملاك الحكومة المهجورة** في ( يهودا وشمرون ) أي أن هذه الأرض أعلنت وسجلت **كأملاك دولة**

- **الخطة رقم ١١٥/١٦/٤ نوف هشارون**

تتبع ملكية هذه الأرض المسئول أو القيم عن **أملاك الدولة وشركة باسم الصندوق الخاص ب"أرض إسرئيل"**

- **الخطة رقم ١١٥/١٠(أراضي اليهود )**

هذه المنطقة التي تشملها الخطة يطلق عليها البعض " ألفي منسي " والإدارة المدنية أنها أراضي اليهود حيث يدعون أن هذه **الأراضي اشتراها اليهود قبل قيام إسرائيل**

- **الخطة رقم ١١٥/٩ ( إيلانيت / كانييل )**

أن مسألة تحديد ملكية هذه الأرض لم تتم تسويتها بعد ، وربما تكون **ملكية هذه الأراضي للفلسطينيين**

- **الخطة رقم ١٤٩/٤ ( تسوفيم مركاز ) - تسوفيم الوسطى**

من تقدم بتلك الخطة وادعى **ملكيته للأراضي هي " الشركة العقارية ليدر كومباني** " وهي شركة لها صلة وثيقة برجل الأعمال ليف لبيب وهي شركة قامت وما زالت تقوم بتنفيذ أعمال ومشروعات خاصة في العديد من المستوطنات الأخرى .

- **الخطة ١٤٩/٢ ( نوفي تسوفين )**

**تم التصديق عليها أيام الانتداب البريطاني** وفقا لما ذكرته الخطة فإن ملكية هذه الأراضي تعود للقيم أو المسئول عن **أملاك الدولة ( المهجورة )** في يهودا وشومرون ( يهودا و السامره ) **ولرابطة تسمى رابطة الصندوق الخاص بخلاص الوطن**

- **الخطة ١٤٩ /٥**

تشير الدلائل إلى أن هذه **الأراضي لم تكن ملكا للفلسطينيين** - أي أنها **أعلنت كأملاك دولة أو تم شراؤها بواسطة يهود** -

ولكن هناك بعض سكان القرى القريبة ( عزون والنبي الياس ) يدعون ملكيتهم لأجزاء منها- هذا الادعاء يؤيده وجود بعض أشجار الزيتون في المكان !!!



وهكذا فإن التعلل بأن المستوطنات مؤقتة ، أو أنها مقاومة على أراضي مهجورة أو أراضي غائبين أو أملاك دولة ، كلها ذرائع تلجأ إليها سلطات الاحتلال لمصادرة أملاك الفلسطينيين ، سواء في الضفة الغربية أو القدس او داخل الخط الأخضر، وذلك التزاما بأهم مبادئ المشروع الصهيوني أو **(إستخدام القوة ، لامتلاك الأرض وإبادة البشر ).**

## الرأي الاستشاري لمحكمة العدل في لاهاي عن الجدار العازل

في الثامن من شهر ديسمبر عام ٢٠٠٣ قررت الجمعية العامة للامم المتحدة طلب الرأي الاستشاري من محكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن " النتائج القانونية المترتبة على بناء السور بواسطة إسرائيل ، القوة المحتلة للأراضي الفلسطينية .

تلقت المحكمة مرافعات مكتوبة من دول مختلفة ، واستمعت إلى مرافعات شفيهة من جهات متعددة .

من ناحيتها ، **رفضت إسرائيل الاعتراف بصلاحيات المحكمة في الفصل في الأمر** ، ولم تستخدم حقها في إرسال قاضي ليكون ضمن تشكيلة هيئة المحكمة ، ولم تعرض مزاعمها ، من خلال مرافعات شفهية أمام المحكمة ،

واكتفت بكتابة مزاعمها ، وانصب أغلبها على التشكيك في صلاحيات المحكمة للبت في الأمر ، وادعت أنه شأن إسرائيلي داخلي ، ومن ناحيتها انتقدت الولايات المتحدة الأمريكية بشدة محكمة العدل الدولية ، وقدمت بالتعاون مع ٢٢ دولة رأيا إلى محكمة العدل مفاده ، أن الجدار هو شأن وموضوع سياسي وليس قضائي .

وفي ٩ من شهر يوليو من عام ٢٠٠٤ قدمت المحكمة رأيها الاستشاري وقالت أنها "ستسجل من إسرائيل بأن هذا العائق سيستخدم كوسيلة أمنية مؤقتة " ، ومع ذلك أشارت أنه " **يوجد خوف كبير من أن يخلق مسار الجدار حقائق على أرض الواقع تؤدي إلى ضم واقعي لأراضي ، وتؤثر على تحديد الحدود المستقبلية بين إسرائيل ودولة فلسطينية** " .

أما بالنسبة لوجهة النظر الأخرى ، التي ناقشتها المحكمة فتتعلق بشرعية العائق طبقا للأحكام الإنسانية الدولية .

فقررت المحكمة " أن مزاعم إسرائيل بأن اتفاقية جنيف الرابعة لا تسري على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، لأن الضفة الغربية وقطاع غزة لم يكونا جزءا من دولة مستقلة ذات سيادة ،قررت المحكمة " أن هذه المزاعم غير موضوعية " لأن الحقيقة أن إسرائيل أعلنت أنها ستطبق " بنود اتفاقية جنيف الإنسانية " على الأراضي المحتلة .



فنان بريطاني يرسم لوحات فنية على الجدار العازل

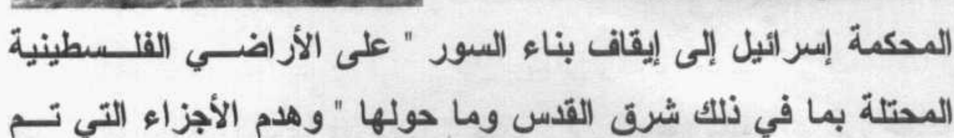
أما بالنسبة لجوهر المشكلة فقد قالت المحكمة " **إن العائق سيساعد في عملية الاستيطان التي تشكل انتهاكا للفقرة ٤٩ من اتفاقية جنيف** ، بالإضافة إلى

ذلك حددت المحكمة في رأيها الاستشاري " **بأن السيطرة على أراضي خاصة مرتبطة بإقامة العائق تشكل أضرارا بالممتلكات الخاصة ولذلك تعتبر انتهاكا للفقرات ٤٦ و ٥٢ من ملحق لاهاي وتشكل انتهاكا للفقرة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة .**

أما وجهة النظر الثالثة ، التي تضمنها الرأي الاستشاري للمحكمة فقد تركزت حول عدم شرعية بناء الجدار في ضوء الأحكام الدولية ، والخاصة بحقوق الإنسان ،وفي هذا الشأن قالت المحكمة " **إن هذه الاحكام تسري بكاملها على الأراضي المحتلة ، وترى المحكمة أن الجدار الفاصل يضر بالحقوق المختلفة الموجودة في الاتفاقات التي وقعت عليها إسرائيل .**

وقد تجاهلت المحكمة بشكل كامل وجهة النظر الأمنية للجدار ،وعن ذكر الإرهاب ، فقد جاء في الإعلان الذي تلته المحكمة " بأن إسرائيل تتعرض لهجمات أليمة ضد مواطنيها ، ولكن ينبغي أن تكون خطواتها في هذا الشأن متفقة مع القوانين الدولية " **وبالفعل أكدت المحكمة بأن الهجمات ضد إسرائيل لم تنفذ بواسطة دولة أخرى بل تأتي من أراضي تحتلها ، وفي هذه الحالة ، لا يكون لها الحق في الدفاع الشرعي .**

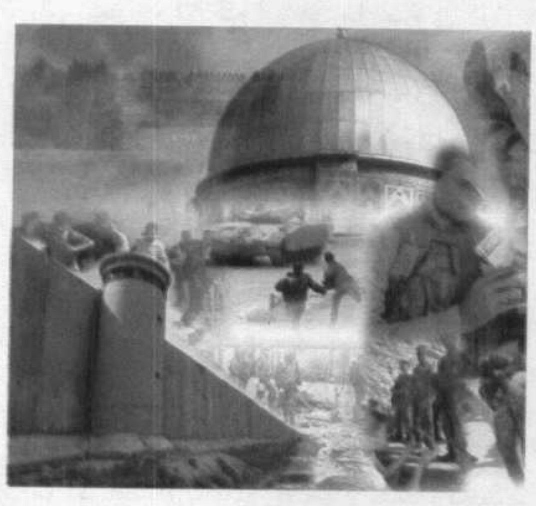
والنتائج التي تم استخلاصها من رأي المحكمة أن " سور الفصل " – وهو المصطلح الذي أطلقته المحكمة – " يتعارض مع القوانين الدولية " **وقد دعت المحكمة إسرائيل إلى إيقاف بناء السور " على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك شرق القدس وما حولها " وهدم الأجزاء التي تم**



**بناؤها بالفعل على الأراضي ، التي تبعد عن الخــط الأخـضر ، ودفــع تعويضات للفلسطينيين الذين أضيروا من جراء إقامة السور .**

**وقد دعت المحكمة المجتمع الدولي إلى عدم تقديم المساعدة لدعم الوضع غير القانوني الذي تولد بعد إقامة سور الفصل .**

## الجدار والقدس



مستقبل القدس ، ووضع المسجد الأقصى ، من أهم العقبات في طريق التسوية السلمية ، بل هي العقبة التي تكسرت عليها كل محاولات التسوية في الماضي ، وستكون كذلك في كل محاولة قادمة للوصول إلى الســلام ، فاستلاب الأراضي الفلسطينية حــول القدس ، والتوســع اللامحـــدود فـــي الاستيطان ، والقدس الكبرى الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل – كل ذلــك يمثــل الركائز الأساسية في المشروع الصهيوني ، وتمثل – في الوقت نفسه – عقبات في طريق السلام وفي مواجهة الثوابت الفلسطينية .

لذلك فإن الجدار العازل وسيلة محورية لترسيخ هذه الركائز وتثبيبها لصالح إسرائيل ، فهو يرتبط ارتباطا وثيقا باغتصاب الأراضي ، وتكثيف الاستيطان ، وعزل القدس عن الضفة الغربية وتهويدها ، وتمزيق الدولة الفلسطينية قبل ولادتها.

وتقوم الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية على أساس المضي في تنفيذ ما تراه ضروريا ليكون واقعا ملموسا على الأرض ، لا مناص من التعامل معه ، والرضوخ لأحكامه ، في أية مفاوضات لاحقة .

ولقد بدأت إسرائيل منذ أكثر من عامين ، بتنفيذ أعمال أساسية على طريق

تحقيق السيطرة على المسجد الأقصى – فأقامت فيه ومن حوله "مجالا أمنيا إليكترونيا " قائما على شبكة من الكاميرات ، وأجهزة الرؤية الليلية ، والمجسات الحرارية ، التي تسمح بمراقبة دقيقة ومحكمة للمسجد وما يحيط به – وذلك بالتكامل والتناغم مع ما يحدثه الجدار العازل من تغيرات جذرية في خريطة الضفة الغربية ، باقتطاع الكتل الاستيطانية الكثيفة ، وضمها إلى القدس الكبرى ، كما يضيف الجدار مساحات من الأراضي الفلسطينية إلى القدس الكبرى لتصل مساحتها إلى نحو ٨٤٠ كم٢ وهو ما يساوي ١٥ % مساحة الضفة الغربية ، ويهدف إلى فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها ، وقطع تواصلها مع القدس ،ويحقق في الوقت نفسه التواصل الإقليمي والجغرافي مع المستوطنات الواقعة في الضفة الغربية ، وربطها بشبكة من الطرق الالتفافية ، يضاف إلى ذلك ، ماتسببه الإجراءات العنصرية ، من تغيرات جذرية في التركيبة السكانية للقدس ، بتهجير المقدسيين العرب ، وطردهم من مدينتهم وبيوتهم ، وذلك لإيجاد عقبات تحول دون الوصول لأية تسوية عادلة .

إن استكمال مراحل الجدار الفاصل حول القدس ، المقرر الانتهاء منها في موعد أقصاه سبتمبر ٢٠٠٧ حسبما تخطط إسرائيل ، يعني استكمال حلقات تهويد القدس بشكل حاسم – حيث سيجد ٥٥ ألف مقدسي أنفسهم خارج حدود المدينة ، وهذا العدد مرشح للارتفاع ليصل إلى ١٠٠ ألف مقدسي ، لأن إسرائيل تمهد لسلخ الأحياء الفلسطينية جنوب المدينة عنها ، وضمها إلى الضفة الغربية .

**الجدار العازل إذن رسالة تحذير صريحة وواضحة إلى الشعب الفلسطيني بكل جماهيره وفصائله وسلطاته ، وإلى الحكومات العربية والإسلامية ، وإلي الساسة والمفكرين والإعلاميين والمنظمات الدولية والإقليمية والأهلية ، من أخطار الغطرسة الإسرائيلية على الأمن والسلام العالميين ، وصرخة قوية للجميع لقيام – كل بدوره – لدرء هذه الأخطار الجسيمة .**

**وهنا يجدر تذكير القوى العربية الرسمية والأهلية ، بأن بيان القمة العربية بالخرطوم سنة ٢٠٠٥ قد تضمن المطالبة بتنفيذ قرار محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل – من خلال عمل عربي وإسلامي جاد.**

**اسماء الجدار الاسرائيلي**

فــند تقرير بتسيلم الذرائع الأمنية ، وأكد أن الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية هو الهدف الأساسي من إقامة الجدار العازل ، وهو ما انتهت إليه أيضا الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومحكمة العدل الدولية في لاهاي ، ومع هذا ، فلازالت حكومة إسرائيل ومعها محكمة العدل العليا الإسرائيلية ، **تكابر** ، وتطلق عليه اسم " **الجدار الأمني** " أو " **جدار ضد الإرهاب** " في حين يطلق عليه الفلسطينيون **جدار الفصل** ، حيث يفصل بينهم وبين أملاكهم ومزارعهم ومراعي ماشيتهم ، ويحول بينهم وبين مؤسساتهم الخدمية ومساجدهم ومقدساتهم ، وخاصة في القدس ، ويطلق عليه البعض " **جدار العار** "أو " **الجدار الخانق** " أو " **الجدار العنصرى** " .

وقد أسماه ( آلان مينارج ) المراسل الصحفي المعروف " **جدار شارون** " في كتابه الجديد، الذي أصدره عن الجدار العازل – وأشار إليه أيضا باســم " جــدار جابوتنسكي " للدلالــة علــى بعــد تاريخي لمشروع الجدار ، يعود إلى عام ١٩٢٣ ويستشهد بإعلان المفكر اليهودي في قولــه " **يستحيل على المرء أن يحلم باتفاق طــوعي بيننا وبين العــرب ، لا الآن ،**



ولا في مستقبل منظور ، " **فكل أمة متحضرة ، أو بدائية ، تنظر إلى أرضها على أنها موطنها القومي** ، ولن تقبل أبدا مالكين جدد ، ولسوف تظل تقاتل المستعمرين ما دامت تأمل في الخلاص منهم ، وعلى هذا النحو، سوف يتصرف العرب ، مادامت في قلوبهم ومضة أمل بمنع فلسطين أن تتحول إلى إسرائيل.. وحده الجدار الحديدي من الحراب اليهودية قادر على إرغام العرب بقبول ماليس منه بد"

وهكذا جاءت فكرة الفصل من جابوتنسكي عام ١٩٢٣ ليتم تنفيذها بعد ذلك بثمانين عاما على يد خلفائه السياسيين وعلى رأسهم شارون ، وقريب من ذلك ما قاله بين جوريون عندما سئل " متى تنتهي الحرب مع العرب ؟ قال " **تنتهي الحرب عندما تزول إسرائيل** "

وهو القائل أيضا " **قد تنتصر على العرب خمسين مرة – ولكن يكفي أن ينتصروا علينا مرة واحدة ليكون فيها نهايتنا** "

أما بيجين فيقول " **أنا أحارب أنا موجود** "

أما تسمية الجدار بالنسبة للهدف الأساسي منه فإن التسمية المناسبة هي " **جدار الاستيطان" أو جدار النهب** وذلك لارتباط مشروع الجدار ارتباطا وثيقا بحركة الاستيطان الصهيوني "

ولقد أدان المجتمع الدولي سياسة الاستيطان وسياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية لإقامة المستوطنات عليها ، وطالب بإيقاف هذا العدوان وتعويض المتضررين ، وإلغاء كل ما ينتج عن هذه السياسة على أرض الواقع ، لمخالفتها للقوانين والأعراف الدولية ، ولما تسببه هذه السياسة من تهديد للأمن والسلم ، وتغذية مشاعر

الكراهيــــة والعنـــف ، فهـــو إذن " **جـــدار الكراهيــــة والعنـــف**" ، علـــى أنه أيضا يشكل عقبـــة كـــؤودا فـــي طريـــق قيـــام الدولـــة الفلـــسطينية وحـــق تقرير المـــصير ، وينـــسف كـــل أمـــل فـــي التـــسوية الـــسلمية ولهـــذا فهـــو **جدار ضد التسوية وضد السلام أو الجدار القاتل** .



وهكذا تعددت أسماء الجدار الإسرائيلي بتعدد أهدافه المعلنة والخفية ، وأضراره الآنية والمستقبلية – حتى ذكرت محكمة العدل الدولية في البند ٦٧ من قراراها الصادر في ٩ يوليو ٢٠٠٤ أن الجدار بنيان معقد ، لذا فان تسميته بلفظ " **الجدار** " – لا يمكن فهمها في سياق معنى مادي محدود ، غير أن المسميات الأخرى المستخدمة من قبل إسرائيل ( **السياج** ) أو من قبل الأمم المتحدة ( **الحاجز** ) ليست أكثر دقة إذا فهمت بمعني مادي .

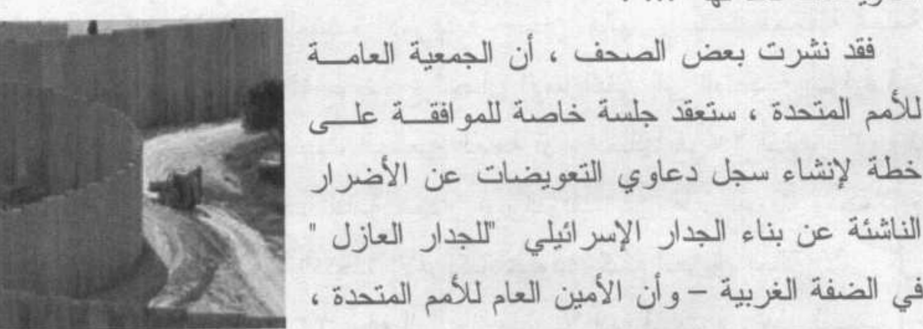
هناك موقف دولي آخر ، أضاف تعقيدات جديدة لمعنى الجدار الإسرائيلي ،تمثل في موقف الولايات المتحدة الأمريكية – حين هالها أن تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراها بإحالة موضوع الجدار الإسرائيلي إلى المحكمة الدولية في ٨ ديسمبر٢٠٠٣ ، بعد أن تبنت الجمعية العامة قرارا سابقا في٢٧ أكتوبر ٢٠٠٣ تطالب فيه من إسرائيل وقف إقامة الجدار ، والتوقف عن هدم البيوت ومصادرة الأراضي ، فبذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهودا مكثفة لتعويق إحالة الأمر إلى المحكمة الدولية ، وحشدت ٢٢ دولة إلى جانبها ، إلا أنها فشلت في هذا المسعى –

بل لمست تصاعد روح العداء لإسرائيل في العالم ، وخاصة بعد أن أصدرت القمة الأوروبية في بروكسل في نوفمبر ٢٠٠٤ بيانا شديد اللهجة ، يدين سياسة إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة – فلم تجد الولايات المتحدة بدا من اتخاذ خطوة استفزازية لمواجهة موجة العداء المتصاعدة ضد إسرائيل – فعمدت إلى خلط الأوراق ، واعتبار ذلك كله، حركة معاداة للسامية ، " فأصدرت لذلك قانونا جديدا لمتابعة الأعمال المعادية للسياسة الإسرائيلية ، وتجريم هذه الأعمال ، ومعاقبة مرتكبيها وذلك في ١٦ نوفمبر ٢٠٠٤ ، دفاعا عن **جدار العزل العنصري** ، أو جدار **إحياء حركة اللاسامية** .

**هل هي مؤامرة دولية جديدة ؟؟**

شأن الصهيونية الدائم في تحريف الكلم عن مواضعه ، وصرف الكلمات عن مدلولاتها ، وخلط الأوراق ، اقتطعت إسرائيل من فتوى محكمة العدل الدولية المقطع الخاص " بتعويض الفلسطينيين المتضررين من الجدار العازل عما أصابهم من أضرار " ونسجت على هذا المقطع مؤامرة جديدة ، لإسباغ الشرعية على عمليات اغتصاب الأرض ، **وذلك بفتح صندوق في الأمم المتحدة ، لتلقي طلبات التعويض من الفلسطينيين المتضررين.**

ولما كان التعويض عن الأضرار ، يتطلب أولا بالضرورة رفع الضرر ، والتوقف عنه ، إذ لا يستقيم التعويض عن أضرار مستمرة ومتجددة – لذلك ، فإن **الأرجح أن تكون العملية تحايل وخداع** لشراء الأراضي ، واعتبار التعويضات ثمنا لها !!! .



فقد نشرت بعض الصحف ، أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ستعقد جلسة خاصة للموافقة على خطة لإنشاء سجل دعاوي التعويضات عن الأضرار الناشئة عن بناء الجدار الإسرائيلي "للجدار العازل " في الضفة الغربية – وأن الأمين العام للأمم المتحدة ،

مستعد لإنشاء هذا السجل – في حين **أن المطلوب أولا ، إلزام إسرائيل بتنفيذ حكم المحكمة الذي يقضي بتوقف إسرائيل عن إتمـام بنـاء الجـدار ، وهدم ماتم بناؤه منه ، وإعادة الأراضي والعقارات لأصحابها ، ودفـع التعويضات للمتضررين فترة استيلاء إسرائيل عليهـا** – وقـد رفـضت إسرائيل هذا الحكم ، وانتقت منه فقط مسألة التعويضات ، وأقحمت الأمم المتحـدة في الموضوع ، بهدف إنعاش المشروع الصهيوني ، بشراء أراضي الفلـسطينيين – وهو الأسلوب الذي كان متبعا قبل قيام الدولة ، وتوقف بعد قيامها عام ١٩٤٨ ، واستبدل بأسلوب الاستيلاء على الأراضي بالقوة العسكرية– فهل تقوم الأمم المتحدة الآن ، بدور موشيه مونتغيوري والبارون دي روتشلد في ثلاثيات القرن الماضي؟؟ وهل تستأنف سياسة الهستدروت عام ١٩١٨ ؟؟ – وهل تتقاعس الأموال العربية ، وأموال صندوق الأقصى والقدس ، وصناديق القدس في العواصم العربية ، عـن إنقاذ الموقف؟؟ ، ومساندة صمود الفلسطينيين حتى لا يضيع الحق ، بسبب الحاجة أو الخوف أو اليأس أو الخداع .

في الخارج نشطت الوكالة اليهودية من جديد، في حث اليهود على الاستيطان في القدس بشراء الشقق والأراضي ، مع تقديم المغريات والتسهيلات ، وفي الداخل يتبنى حزب حيروت الصهيوني اليميني ، برنامجا لتشجيع هجرة العرب مقابل التعويضات ، ويقود حملة واسعة للترويج لبرنامجه ، فهل تقف الإرادة العربية والإسلامية مكتوفة أمام هذه المؤامرة الخطيرة؟؟ **إن على منظمات المجتمع المدني واجب التنبيه والتحذير من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية .**

## معركة الديمغرافيا

أسقط تقرير بتسيلم – الذي بين أيدينا – أسقط تماما ذريعة الأمن ، كدافع أساسي لبناء الجدار العازل ، وأكدت المحكمة الدولية في لاهاي هذه الحقيقة ، واتضح للعيان أن الهدف الأساسي من بناء الجدار هو مصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح الاستيطان – غير أن أخطر تداعيات بناء الجدار **هو استكمال تهويد القدس بصفة خاصة ، وحسم الصراع الديمغرافي لصالح الدولة العبرية في فلسطين بصفة عامة .**

يقول الأستاذ خليل طفكجي / مدير قسم الخرائط في جمعية الدراسات العربية في القدس " **أننا نعيش الثواني الأخيرة في المواجهة الديمغرافية مع العدو الصهيوني ؟**

ولم يغفل منظور المشروع الصهيوني ، ولا الرواد الأوائل من الساسة والقادة الإسرائيليين عن خطر التزايد السكاني الفلسطيني على وجود الدولة العبرية العنصرية الخالصة ، وعلى قدرتها في تحديد خياراتها ، وتحقيق طموحاتها – بل ظل مجرد وجود الشعب الفلسطيني يمثل كابوسا مزعجا لإسرائيل ، فضلا عن تزايد عددهم في فلسطين وخارجها ، بما يشكل غمامة سوداء ، عبر عنها المحللون بأنها **القنبلة الديمغرافية الموقوتة .**




وفي هذا السياق يقول فلاديمر جابوتنسكي " **ينبغي أن تعود ملكية فلسطين لليهود – وسوف يظل استخدام الأساليب الرامية إلى إنشاء دولة يهودية قومية نقية أمرا ضروريا وملحا على الدوام – إن العرب يدركون جيدا ماذا تنوي أن تصنع بهم ، وماذا تريد منهم ، فمن اللازم فرض سياسة الأمر الواقع باستمرار، كما ينبغي أن نوضح للعرب أن عليهم الرحيل على ارضنا ، والانزواء في الصحراء .**

لقد روجت الدعاية الصهيونية قبل قيام إسرائيل شعارا زائفا " **أرض بلا شعب لشعب بلارض** " وذلك في محاولة خبيثة لإنكار وجود الشعب الفلسطيني – وفي ظل هذا الشعار المخادع ، إلتزمت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨هدفا استراتيجيا واضحا ، لإخلاء فلسطين من سكانها ، واغتصاب أراضيهم ، لإعداد مأوى آمن لشعب الله المختار ، المشرد منذ نحو عشرين قرنا في أكثر من مائة دولة ، ولتهويد فلسطين ، ولإنشاء الدولة العبرية النقية على أوهام بقاء العنصر ، وتفوق الجنس، وأساطير التلمود ، ونبوءات التوراة ، حتى قال أحد قادتها العسكريين **إننا لا نحارب ، إننا نفسر التوراة على أرض الواقع .**

وهكذا أدارت إسرائيل منذ قيامها حربا عنصرية شرسة ، في سبيل حسم المشكلة الديمغرافية لصالح قطعان المستوطنين المستجلبين من أقطار الأرض –

فارتكبت المذابح الوحشية ، وحملات التطهير العرقي، والإبادة الجماعية لإثارة الرعب في صفوف المدنيين العزل ودفعهم إلى الهجرة القسرية ، ثم إحالة – بعد العدوان – الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سجن كبير – يتحكم فيه السجان الإسرائيلي المحتل ، من خلال الحدود والقيود ، والمعابر والحواجز ، وتقطيع الأوصال والحصار ، وتبوير الآبار ، وتدمير المرافق ، وتضييق مجالات الرزق ، وتنكيد الحياة اليومية للفلسطينيين ، وذلك ضمن خطة مرسومة للترحيل ( الترانسفير ) أو تنفيذ ما يعرف بسياسة ( الطرد الهادئ ) عن طريق سن القوانين العنصرية الظالمة ، وإهدار حقوق المواطن – والتهميش ، والإقصاء ، والإذلال ، والقمع ، والحرمان من الخدمات .





والطرد الهادئ أسلوب اتبعه النازيون في إبادة اليهود تحت عنوان ( الإبادة الهادئة ) ويهدف إلى تصفية اليهود في أوروبا جسديا ، لحل المشكلة اليهودية التي أثقلت كاهل المجتمعات الأوروبية لعقود طويلة ، وذلك من خلال فرض فترة زمنية من القهر والحرمان – حيث أوضحت الإحصاءات أن ١٩ % من يهود جيتو وارسو هلكوا خلال يوليو ١٩٤٢ بسبب الحرمان من الخدمات الصحية ،وتضييق سبل الحياة المعيشية – كما هلك بنفس الأسلوب ٣٥% من يهود جيتو لودز في الفترة من ١٩٤٠– ١٩٤٤ – وقد طبق هذه الأسلوب اللاإنساني الأوروبيون في مستعمراتهم في آسيا وإفريقيا

**بهذه الأساليب الإجرامية الفظة ، إستطاعت إسرائيل الاستيلاء على جغرافية فلسطين وتهويد معظمها** ، إلا أن معركتها مع الديمغرافيا الفلسطينية

لازالت محتدمة الأوار ، ولازالت إسرائيل تتوجس أخطارها ، وتدفع بأسلحة جديدة إلى ساحتها .

يقول رئيس وزراء إسرائيل الحالي إيهود أولمرت " **أن الدراسات التي تقدمها مراكز البحوث ورصد التوقعات المستقبلية ، تحفزة على اختراع حلول عملية تأخذ في الاعتبار المعطيات الديمغرافية ، و ما يمكن أن تحدثه من آثار سلبية على مستقبل المشروع الصهيوني ، حيث يجمع الخبراء على ضرورة رفع صيحات التحذير ، لأن وجه الشرق الأوسط سيتغير حتما خلال الأربعين عاما المقبلة بفعل تنامى القوة الديمغرافية العربية – وحيث توقعت مراكز الرصد الإسرائيلية – أن يزداد عدد الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة من ٣,٣ ملايين إلى ٧,٨ ملايين** "

ويقدر عدد الفلسطينيين في العالم في نهاية عام ٢٠٠٥ بنحو عشرة ملايين و١٠٠ ألف فلسطيني بواقع ٤,٩ ملايين في فلسطين التاريخية منهم ٢,٤ مليون في الضفة الغربية و ١,٤ مليون في غزة وحوالي ١,١ مليون فلسطيني داخل فلسطين عام ١٩٤٨، ويعيش نحو خمسة ملايين فلسطيني في الشتات خارج فلسطين وعلى أكنافها

ويعد الشعب الفلسطيني من الشعوب ذات الخصوبة العالية ، وما تزال نسبة المواليد عالية وسط الفلسطينيين مقارنة بالنسبة الخاصة بالإسرائيليين ، ومن المتوقع أن يكون عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية متساويا عدد اليهود خلال أقل من عقد واحد من الزمن .

ومن المعلوم أن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه المعطيات الديمغرافية الخطيرة ، التي تمحو طابع إسرائيلي العنصري ، وتقوض خططها الاستيطانية ، بل وتهدد وجودها من الأساس – خاصة بعد أن فشلت إسرائيل في كسر شوكة الشعب الفلسطيني في تشبثه بالأرض ، وتمسكه بالحق ، وإصراره على المقاومة

وتتسلح إسرائيل بالعديد من الخطط الاستراتيجية ، والأدوات الضاغطة ، لخوض هذه المواجهة الديمغرافية ، وفي مقدمتها

**الترانسفير ( الترحيل ) ، ومن أهم الأدوات الضاغطة في هذا الاتجاه ، الجدار العازل** ، والحواجز العسكرية بين البلديات الفلسطينية ، التي بلغت أكثر من ٦٠٠ حاجز.

لقد أدى الجدار العازل إلى الإخلال بالتركيبة السكانية في القدس ومحيطها ، حيث ضم مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية لبلدية الاحتلال في القدس ، **وربط القدس بعدد كبير من المستوطنات في الضفة الغربية ، ولاسيما مستوطنة معاليه أدوميم ، وذلك بهدف زيادة الثقل الديمغرافي في المدينة** – وكذلك ضم التجمع الاستيطاني غوش عتصيون الواقع بين القدس وبيت لحم لتحقيق نفس الهدف ، **ولضمان تنفيذ خطة لزيادة عدد المستوطنين اليهود في القدس ومحيطها إلى مليون يهودي من أجل حسم المشكلة الديمغرافية في القدس .**

والجدار العازل الذي يمثل عامل جذب للمستوطنين ، فانه يمثل عامل تشتيت للتجمع الديمغرافي الفلسطيني في القدس ، فقد كان عدد الفلسطينيين خلف الجدار عند بداية إنشائه ٢٦ ألف شخص ، إنخفض إلى ٤ آلآف شخص ، إضافة إلى نحو ٦٠ ألف فلسطيني هجروا البلدة القديمة في الخليل تحت وطأة الضغوط الإسرائيلية.

**لقد ادت اقامة الجدار في قلب الاحياء الفلسطينية داخل القدس الى تشتيت شمل آلآف الأسر الفلسطينية المقدسية** ، فأصبح الكثير من الآباء والأبناء يقطنون على طرفي الجدار ، في نفس الوقت فقد أدت إقامة الجدار ، إلى تدهور

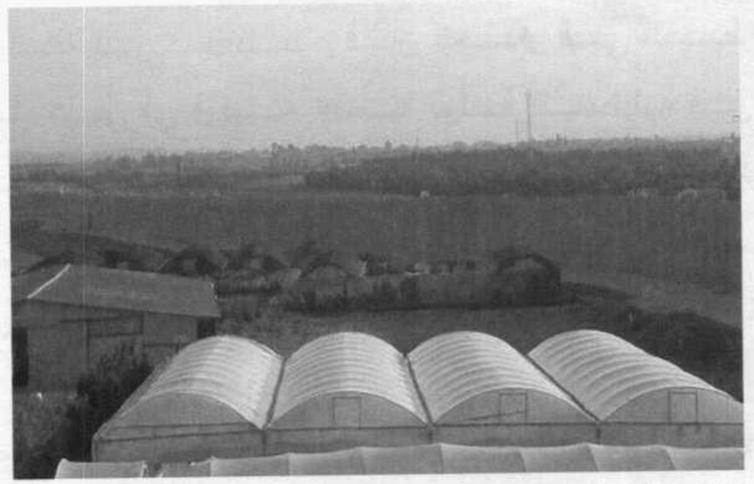
الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في المدينة بشكل غير مسبوق ، إذا أغلقت الكثير من المرافق الاقتصادية والمؤسسات أبوابها ، بسبب عدم مقدرة معظم الزبائن والمراجعين الفلسطينيين من الوصول إليها ، بسبب الواقع الذي أوجده الجدار العنصري العازل ، بالإضافة إلى كل ذلك ، **فإن الجدار في محيط القدس سيقضي على أي فرصة لإقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية** ، فإذا كان من أهم متطلبات وجود الدولة هو ضمان التواصل الإقليمي بين أجزائها ، **فان الجدار الفاصل في القدس سيعني تقسيم الضفة الغربية إلى قسمين منفصلين تماما عن بعضهما البعض .**

ويقوم الجدار العازل على طول امتداده بمحاصرة الفلسطينيين داخل جيوب ( كانتونات ) مغلقة ، في محاولة لتفتيت الوحدة الديمغرافية الفلسطينية وتقسيمها إلى كتل منعزلة جغرافيا، **والتعامل مع كل منها على حدة ، لتشجيع الترحيل باستخدام أساليب الضغوط النفسية والمالية القاسية** ، لدفع الفلسطينيين إلى الرحيل بحثا عن حياة افضل ومكان أكثر أمنا .

**<u>من الجدار العازل إلى الخندق العازل</u>**

شرعت السلطات الإسرائيلية بتنفيذ خندق مائي على امتداد حدود قطاع غزة مع مصر ، ووزعت وزارة الحرب الإسرائيلية ، دعوات لشركات المقاولات ، لتقديم عطاءات للمشروع المذكور ، ويتراوح عمق الخندق في جنوب غزة ما بين خمسة عشر وخمسة وعشرين مترا على طول أربعة عشر كيلو مترا وسيتم حفر الخندق من البحر الأبيض المتوسط على طول الحدود بموازاة الخط الحدودي الدولي بين مصر وفلسطين .

فبالإضافة إلى الجدار العازل ، يقام داخل مناطق الضفة والجدار العازل الذي يحيط بقطاع غزة ، تقوم سلطات الاحتلال الصهيوني ببناء عوازل وحفر خنادق لتكون حواجز عسكرية على مداخل المناطق الفلسطينية وعلى شوارعها الداخلية .



وترى الجهات المسئولة أن شق هذا الخندق المائي ، المتصل بالبحر ، سيلحق أضرارا بالغة بالمياه الجوفية والبيئة الزراعية في قطاع غزه وسيناء، الأمر الذي يستدعي التدخل السريع لمنع إسرائيل عن تنفيذ هذا المشروع الضار – فهل تنصت إسرائيل لتحذيرات جيرانها ؟؟!!!! ام تقول كما قال الرئيس بوش في اعتراضه على أحكام اتفاقية كيوتو لحماية البيئة " أن أمريكا ليست مستعدة لإغلاق أي من مصانعها لكي يتنفس الآخرون هواء نقيا "وربما يكون رد إسرائيل أيضا " أنها ليست على استعداد لإلغاء مشروعاتها من اجل أن يشرب جيرانها ماء عذبا !!! "

هذه صورة التحذير الأول الصادر من الجمعية الأهلية لحماية البيئة بشمال سيناء من أخطار الخندق المائي .

# بيان رقم (١) لسنة ٦-٢
# بشان التدمير البيئي على الحدود الدولية

تحدثت وسائل الاعلام عن نوايا الحكومة الاسرائيلية تنفيذ مخطط لتدمير ممر صلاح الدين بالقنابل (وهو المنطقة الفاصلة بين الاراضي المصرية وقطاع غزة) بحجة تطهيره من الانفاق المزعومة لتهريب الاسلحة. واوضحت التصريحات الصادرة عن الكنيست الاسرائيلي ان النية تتجه لتحويل ممر صلاح الدين الفلسطيني بعد تدميره بالقنابل الى قناة مائية بطول ١٤ كم وعرض من ٦٠ — ١٠٠ متر وبعمق ٢٠ متر.

وادراكا من الجمعية الاهلية لحماية البيئة لخطورة النوايا الاسرئيلية. والاثار السلبية البيئية والاضرار الجسيمة المترتبة على هذا المخطط التي تنعكس على المواطن ومفردات البيئة من ابار ومياه جوفية وخدمات حضرية وزراعية وبنية اساسية وتوطين سكاني. فانه يتضح بجلاء مدى الاستهتار الاسرائيلي بالمعاهدة التي تم التوقيع عليها في برشلونة عام ١٩٧٦. والاستهانة بالقوانين الدولية لحماية البيئة. وانتهاك هيبة الامم المتحدة والمجتمع الدولي فضلا عن انتهاك حقوق الجار وترويع المواطنين.

ومن منطلق الامانة والمسؤولية التي نحملها نحن اعضاء مجلس ادارة الجمعية الاهلية لحماية البيئة تجاه البيئة .تجاه اهلنا المواطنين نحذر من خطورة وتداعيات هذا المخطط الاجرامي وما يترتب عليه من فداحة الخسائر لبشرية والمادية والبيئية. نناشد وزارة الخارجية المصرية والمنظمات الدولية لحقوق الانسان بالتصدي للغطرسة لاسرائيلية. والاستهتار الاسرائيلي المتعمد للقيم الانسانية والتشريعات والاتفاقيات الدولية لحماية البيئة. ونعلن من استعدادنا لمؤازرة كل الجهود الرامية الى افشال هذا المخطط البربري

أعضاء مجلس ادارة الجمعية الاهلية لحماية البيئة



## الخلاصـــة

الجدار العازل إذن هو اخطر إجراء تقدم عليه الدولة العبرية ، بعد احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزه عام ١٩٦٧ ، إذ هو يتوج هذا الاحتلال البغيض ، بفرض حلول قطعية وحاسمة لعدد من القضايا التى يعتبرها الفلسطينيون خطوطا حمراء ، منها استكمال الحلقة نهائيا لتهويد القدس ، كعاصمة أبدية لإسرائيل ، وبفرض دوام التجمعات الاستيطانية في الضفة الغربية ، واستحالة إزالتها أو تفكيكها – بل يعمل على تعزيزها وتوسيعها ، باغتصاب مزيد من الأراضي ، ويقطع أيضا باستحالة الانسحاب لخطوط ١٩٦٧طبقا للقرارات الدولية ٢٤٢ ، ٣٣٨ وغيرها ، ويؤكد استحالة قيام دولة فلسطينية ذات سيادة قابلة للحياة وقادرة على البقاء وعاصمتها القدس ، لانعدام تواصلها الجغرافي وضيق مجالاتها الاقتصادية – كما يؤكد رفض إسرائيل لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم تنفيذا للقرار الدولي ١٩٤ لسنة ٤٨.

كما أن الجدار يفرض ضغوطا قاسية على الفلسطينيين بهدف تنفيذ سياسة الترحيل (الترانسفير ) لحسم معركة الديمغرافية الفلسطينية لصالح إسرائيل

الجدار العازل يضع حدا واضحا لأوهام المفاوضات وأوهام السلام ، ويؤكد المقولة الشهيرة " إن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة " ،

ويدفعنا جميعا للتجمع على قوله تعالى "واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم "

## الـــــهـــــوامــــــش

١) قرار الحكومة رقم ٢٠٧٧ بتاريخ ٢٠٠٢/٦/٢٣ بند رقم ٣٧.

٢) موقع على الإنترنت (خط التماس)

٣) محكمة العدل الدولية ٤٨٢٥/٠٤، محمد خالد عليان، رئاسة الوزراء، خطاب الرد، بند ٤٦٩.

٤) نفس المصدر السابق، بند ٦٤.

٥) نفس المصدر السابق، بند ٦٠.

٦) نفس المصدر السابق، بند ٦٤.

٧) ملحوظة هامشية رقم ٣، بند ٥٤.

٨) أنظر مثال لذلك، اعتراف الدولة بأنها وضعت خطة توسعة مستوطنة جفعات زئيف، عند رسم مسار الجدار الفاصل، محكمة العدل الدولية ٢٠٥٦، مجلس بلدية بيت سوريك، حكومة إسرائيل، بند ٨٠ في قرار الحكم.

٩) الجزء ٣ في المسلسل التسجيلي (أرض المستوطنين) من إخراج حاييم، والذي تم إذاعته في يونيو ٢٠٠٥ بالقناة الثانية للتليفزيون الإسرائيلى .

١٠) قرار محكمة العدل الدولية ٨٥٣٢/٠٢، رشيد عبد السلام، قائد قوات الجيش في الضفة الغربية.

١١) قرار محكمة العدل العليا ٢٧٣٢/٠٥، رئيس بلدية عزون، رئاسة الوزراء.

١٢) المصدر السابق، الرد الرسمي للدولة، بند رقم ١٤.

١٣) المصدر السابق، الرد الرسمي للدولة، بند رقم ١٧.

١٤) قرار محكمة العدل العليا ٢٠٥٦، مجلس بلدية بيت سوريك، دولة إسرائيل، بند ٦٠.

١٥) معاهدة جنيف بشأن حماية المدنيين وقت الحرب – ١٢ أغسطس ١٩٤٩ – بند ٤٩ (٦).

١٦) محكمة العدل الدولية، العواقب القانونية لبناء الجدار في الأراضي المحتلة الفلسطينية، ٢٠٠٤/٧/٩، فقرة ١٣٥.

١٧) التعديلات التي أُدخلت على اتفاقية لاهاي الرابعة المتعلقة بقوانين وأساليب الحرب ١٩٠٧ – بند ٤٣.

١٨) اتفاقية جنيف الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب ١٢ أغسطس ١٩٤٩ – بند ٤، وقد اتخذ أيضا مكتب المدعي العام مثل هذا القرار وأعلن أن المستوطنين "ليسوا المعنيين باتفاقية جنيف" انظر محكمة العدل العليا ١٦٦١/٠٥، المجلس المدني لساحل غزة – الكنيست – رد من قبل المعارضين – بند ٣٦.

١٩) مناقشة اختصاص وصلاحية السلطة لمنع دخول الإسرائيليين لقطاع غزة في فترة ما قبل تنفيذ خطة الفصل، انظر بتسيلم النقطة الخاصة بالدفاع عن الفرد، سجن غزة: حرية الحركة والتنقل من وإلى قطاع غزة أثناء تنفيذ خطة الفصل، مارس ٢٠٠٥، الجزء (ج).

٢٠) المكتب المركزي للإحصاء – القائمة الخاصة بالمستوطنات، عدد سكانهم، .. الخ.

٢١) أنظر موقع الإنترنت الخاص بوزارة الإسكان:

٢٢) تقدم سكان نيريت بشكوى لمحكمة العدل العليا ضد الخطة بعد التصديق عليها بصفة نهائية، لأن تنفيذها سيحول نيريت إلى نصف مستوطنة، ولأن الخطة لا تقدم حلولا بالنسبة لتوفير الخدمات للحي الجديد البعيد عن ألفي منسى ولكن تم رفض هذه الشكوى – انظر محكمة العدل العليا ١٠٠٤٢/٠٤ – نيريت مستوطنة ذات كثافة عالية – وزير الدفاع.

٢٣) التوسع في مثل هذه الظروف في الأراضي المحتلة – انظر ايل زامير وايل نبفينتشتي – أراضي اليهود في يهودا وشومرون – قطاع غزة والقدس الشرقية (معهد القدس للأبحاث الإسرائيلية) ١٩٩٣.

٢٤) جدير بالذكر أن سكان نيريت وعاتان يعارضون بشدة شق هذا الطريق، لأنه حسب روايتهم – يضر بمناطق مزروعة ليكون له تأثير شديد على طبيعة حياتهم. عن مدى تأثر رسم مسار الجدار الفاصل بهذه المعارض – انظر الملحوظة الهامشية رقم ٢٧، أنظر أيضا شحر روتام بين كارني شومرون وشارون – هاآرتس ٢٨/١/٢٠٠٤.

٢٥) عند الاستمرار يصطدم المسافر للمرة الرابعة بوجود الجدار الذي يحيط بمعاليه شومرون من الغرب.

٢٦) تمت مناقشة ذلك الأمر في ٢١/٦/٢٠٠٥ في محكمة العدل العليا ٧٩٥٧/٠٤، زهران مراعفا – رئيس الوزراء – تقدمت بالشكوى رابطة حقوق المواطن بالاشتراك مع مواطنين فلسطينيين يعيشون في أحد جيوب ألفي منسى قدمها للمحكمة المحامي ميخال سفارد.

٢٧) في قرارها في يونيو ٢٠٠٢، صدقت الحكومة بالموافقة على تغيير مسار الجدار، بحيث تكون قلقيلية وما حولها داخل نطاق منطقة واحدة. إن ربط ألفي منسى بإسرائيل كان من المفترض أن يتم بعد شق طريق ٥٢٥٠، ولكن بعد اعتراض سكان ألفي منسى الذين رفضوا التنازل عن طريق ٥٥، وأيضا بعد اعتراض سكان ماتان على توصيل طريق ٥٢٥٠ بالمستوطنات ووافق كل من رئيس الوزراء ووزير الدفاع على المسار الحالي. أنظر أيضا بتسيلم الجدار السيء: انتهاك حقوق الإنسان نتيجة لبناء الجدار – مارس ٢٠٠٣ صــ٢٤.

٢٨) في "بماقوم"، مرفق وجهة نظر بعض الخبراء في محكمة العدل العليا – ديسمبر ٢٠٠٤.

٢٩) إصدار أمر بشأن الأوامر الأمنية في يهودا وشومرون – رقم ٣٧٨ – ١٩٧٠ الإعلان عن إغلاق المناطق رقم ٢/٠٣ بند "منطقة التماس".

٣٠) محكمة العدل العليا ٧٩٥٧/٠٤، زهران مراعفا – رئاسة الوزراء – ملحق للإعلان من قبل المعارضين للحكم والمستأنفون له – بند ٣٧.

٣١) تم أخذ الشهادة بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٥م، بمعرفة كريم جبران في بيت الشاهد.

٣٢) مستند الشكوى – بند ٦٠.

٣٣) تم أخذ الشهادة بتاريخ ٢٠٠٥/٧/١م، عن طريق كريم جبران في بيت الشاهد.

٣٤) في أوضاع أخرى ذكر اسمها "تسوفيم"، وفي أعقاب التسجيل في سجل المستوطنات الخاص بوزارة الدفاع كُتبت "تسوفين".

٣٥) المكتب المركزي للإحصاء – قائمة المستوطنات – عدد سكانهم .... الخ.

٣٦) تم الأخذ في الاعتبار فقط المنطقة المقام عليها مباني في المستوطنة، وليست المساحة التي يشملها الآن السور المحيط بالمستوطنة، ومعظمها فارغة وليس عليها أية مباني.

٣٧) اللفظ الدقيق لهذه المنطقة ليس "مجال أو نطاق المستوطنة" لأن تسوفين ليس لها سلطة محلية ذاتية ولكنها مجرد مستوطنة داخل الإقليم، وبالرغم من ذلك تم استخدام مصطلح "المساحة المخصصة وفقا للقانون" بغض النظر عن تبعيتها الإقليمية.

٣٨) الصلة الموجودة بين هذه الشركة وبين لبيب تم ذكرها مؤخرا في وسائل الإعلام، خلال نظر قضية مدنية قدمت ضد الاثنان من قبل أحد العاملين السابقين في الشركة في المحجر الموجود في المنطقة في إطار تنفيذ خطة رقم ٢/١٤٩ بسبب خلاف عن أجره – لبيب دفع غرامة قدرها ١,٧٥ مليون شيكل لهذا الجيولوجي – هاآرتس ٢٠٠٥/٧/٥م.

٣٩) الحي السكني (أ) يقع على مساحة ٢٨ دونم تقريبا وهو مخصص لبناء منازل ذات طابق واحد.

**ترجمة النص**

أ.د / عبد الخلق عبد الله جبه

**المقدمة**

أ.د / محمد خليفة حسن

**الخاتمة والتعليق**

م / توفيق الشريف

## الفهرس

رقم الإيداع
٧٥٦٨ ــ ٢٠٠٧